الأخبار
al-akhbar

السبت 18 تموز 2026
العدد 5828 السنة العشرون
Samedi 18 Juillet 2026 no 5828 20ème année

www.al-akhbar.com

24 صفحة
100000 ليرة

كلمات

بدر الحاج يكشف الوثائق السرية للاستيطان الصهيوني

الزيدي إلى دمشق تسبقه «نصيحة» للشرع: ابتعد عن لبنان

هل يستقيل سيموت كرم؟ 2 - 3

إيران تستعدّ لسيناريو الغزو

12 - 8

صورة وزّعها «الحرس الثوري»، أمس، لإطلاق صاروخ على هدف أميركي في إحدى الدول الخليجية (أ ف ب)

طرابلس | 04
صندوق «اللمّيات» لا يُوقف انهيارات المباني

البقاع | 05
خزانات المازوت فارغة... والمُنتِجون يصرخون

كأس العالم | 14
إسبانيا تستهدف النجمة الثانية

تقرير

«نصيحة» عراقية للشرع: إبْقَ بعيداً عن لبنان

وفيق قانصوه

> علمت «الأخبار» أن الرئيس السوري أحمد الشرع تلقّى، خلال الأيام الماضية، «نصيحة» من الحكومة العراقية بعدم التورّط في الملف اللبناني، في ظل تصاعد الضغوط الأميركية والسعودية الرامية إلى دفع دمشق نحو لعب دور في المواجهة مع حزب الله.

الزيدي قريباً إلى دمشق: ملفات العلاقات الثنائية والمقاومات الدينية والنازحين من ريف حمص

وبحسب المعلومات، حملت الرسالة العراقية «لفت انتباه» من أن «أيّ انخراط سوري في الساحة اللبنانية ستكون له انعكاسات مباشرة على سوريا نفسها». وأبلغ الجانب العراقي دمشق أنه «في حال تعرّض الشيعة في لبنان أو حزب الله لأي خطر ينطلق من الأراضي السورية، فإن فصائل المقاومة العراقية لن تبقى مكتوفة الأيدي» وأن «كل خطوة سورية باتجاه لبنان قد تعقبها خطوة عراقية تجاه سوريا».

وأضافت المصادر أن بغداد لفتت إلى أن انخراط دمشق في هذا المسار من شأنه أن يفتح الباب أمام تداعيات أمنية وإقليمية لا تصبّ في مصلحة سوريا، ولا تخدم مساعي تثبيت الاستقرار الداخلي أو إعادة ترتيب علاقاتها مع دول الجوار. وبحسب المصادر، أبلغ الشرع المسؤولين العراقيين أن الإدارة الأميركية طلبت منه بالفعل التدخّل في الملف اللبناني واتخاذ موقف ضد حزب الله، إلا أنه أكّد أنه رفض هذا الطلب، مشدّداً على أن دمشق ليست في وارد الانخراط في الساحة اللبنانية أو العودة إلى سياسات التدخّل السابقة. واعتبر أن الحفاظ على استقرار سوريا، وتجنّب فتح جبهات جديدة يشكّلان أولوية بالنسبة إلى قيادتها في المرحلة الحالية.

(الرئاسة السورية)

وفي السياق نفسه، كشفت المصادر أن رئيس الحكومة العراقية علي الزيدي يعتزم زيارة دمشق هذا الشهر، حيث سيُجري محادثات مع الرئيس السوري تتناول مستقبل العلاقات بين البلدين، إلى جانب ملفات ذات طابع ديني وسياسي.

وقالت المصادر إن الزيدي سيناقش مع الشرع حزمة من الخطوات الاقتصادية، تشمل تزويد سوريا بالنفط، وإعادة تشغيل خط إمداد مصفاة بانياس، وفتح السوق العراقية أمام المُنتجات السورية.

كما سيبحث المسؤول العراقي مع القيادة السورية «أوضاع المكوّن الشيعي في سوريا، وسبل توفير الضمانات الكفيلة بحماية حقوقه وتأمين الأماكن الدينية، وفي مقدّمها مقام السيدة زينب، إضافة إلى مناقشة آليات تعزيز مشاركة مختلف المكوّنات السورية في مؤسسات الدولة، بما ينسجم مع مسار الاستقرار الذي تسعى إليه دمشق». وسيطرح الزيدي مع الشرع «ملف اللبنانيين والسوريين الذين نزحوا أو هُجّروا من قرى ريف حمص بعد سقوط النظام السابق، لجهة البحث في إمكان تهيئة الظروف المناسبة لعودتهم»، علماً أن برنامج زيارة الزيدي سيشمل جولة على المسجد الأموي ومقام السيدة زينب، حيث يُتوقّع أن يعلن الزيدي استئناف الزيارات الدينية إلى المقام وعودة الزوار العراقيين إليه، في إطار إعادة تنشيط الحركة الدينية بين البلدين.

وتأتي الرسالة العراقية على وقع تزايد الضغوط الأميركية لدفع دمشق إلى لعب دور في الملف اللبناني. وفي هذا السياق، كانت مصادر مطّلعة قد وضعت التلميحات الأخيرة للرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن إمكان طلب تدخّل سوريا ضد حزب الله في إطار التهويل السياسي والضغط الإعلامي أكثر مما هي خيارات عملية قابلة للتنفيذ، مشيرة إلى أن رسائل سورية سابقة نُقلت إلى الحزب عبر قنوات تركية وجهات إقليمية أكّدت أن دمشق غير معنية بالتورّط في الشأن اللبناني وتسعى إلى طي صفحة الماضي.

وتتقاطع هذه المواقف مع تقديرات تشير إلى أن أيّ انخراط سوري من هذا النوع لا يمكن أن يحصل من دون غطاء تركي واضح، وهذا ليس متوفّراً حتى الآن، إذ تنظر أنقرة بقلق إلى أي ترتيبات قد تفضي إلى تعزيز النفوذ الإسرائيلي في سوريا ولبنان.

وتلفت مصادر متابعة إلى «أن الرسالة العراقية لا يمكن فصلها عن المناخ الإقليمي الذي أعقب التشييع الحاشد للشهيد السيد علي خامنئي في العراق، والذي رأت فيه مؤشراً إلى حجم التعبئة والتضامن داخل الأوساط الشيعية في المنطقة». وبحسب هذه القراءة، فإن «أي انخراط سوري في مواجهة مع حزب الله، لن يُنظر إليه باعتباره شأناً لبنانياً أو سورياً فحسب، بما يُنذر بتوسيع دائرة المواجهة لتشمل ساحات جديدة في المنطقة».

مقالة

ما أخذته «إسرائيل» في عام 2026 ولم تحصل عليه في عام 2024

محمد حسن سويدان

> بمعزل عن النقاش السياسي والقانوني الدائر في لبنان بشأن المفاوضات المباشرة والإطار الثلاثي لعام 2026، وبصرف النظر عن أي موقف من الاتفاق أو من مسار التفاوض نفسه، بتعامل هذا المقال مع نصّيْ عامي 2024 و2026 بوصفهما نصّين قائمين بذاتهما، ويقرأ ما تقوله صياغتهما وكيف توزّع الحقوق والالتزامات بين الأطراف.
>
> اختير هذان النصان للمقارنة لأنهما يتناولان النزاع نفسه خلال مرحلتين متقاربتين، لكنهما يضمنان طريقتين مختلفتين لمعالجته. فقد صيغ ترتيب عام 2024 لمعالجة مواجهة عسكرية قائمة وتنظيم وقف الأعمال العدائية

تظهر الأفعال الأساسية في ترتيب 2024 موزّعة نسبياً بين الطرفين، فيما تتركّز الأفعال البنيوية في إطار 2026 في الجانب اللبناني

والانسحاب وانتشار الجيش، بينما يوسّع إطار عام 2026 نطاق المعالجة ليشمل قضايا أمنية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية تتجاوز وقف القتال المباشر. وتمّ الاعتماد على النصوص المنشورة في مصادرها الرسمية، ترتيب عام 2024 كما ورد في وثيقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم S/2024/870، والإطار الثلاثي لعام 2026 كما نشرته وزارة الخارجية الأميركية في 26 حزيران/يونيو 2026، بعيداً عن الملخّصات الإعلامية أو القراءات المنقولة عنهما. كما تستند المقارنة إلى التحليل النقدي للخطاب، وهو منهج علمي يدرس كيف يمكن للكلمات وطريقة ترتيب الجمل والالتزامات أن تعكس علاقات القوة، وأن تمنح بعض الأطراف أدواراً وحقوقاً أوسع من غيرها. لذلك لا يقتصر التحليل على مضمون البنود، بل يتناول المفردات والأفعال المُستخدمة، والجهة التي تظهر بوصفها فاعلاً والجهة التي تُخفى مسؤوليتها، وتسلسل الالتزامات زمنياً، والصيغ الشرطية، ودرجة الإلزام، وطريقة تسمية الأطراف، ومفاهيم مثل السيادة والأمن والانسحاب والإعمار والعودة. كما يقرأ كيف تنتظم هذه العناصر داخل روايةٍ سياسية أوسع تحدّد موقع لبنان و«إسرائيل» والولايات المتحدة في عملية التنفيذ.

الفارق الجوهري بين النصين يظهر منذ البداية. ما كان في عام 2024 ترتيباً لوقف مواجهة عسكرية، صار في عام 2026 مدخلاً لإعادة صياغة الدولة اللبنانية. فيستحضر نص 2024 بصورة أساسية خطاباً عسكرياً وإجرائياً يشمل وقف العمليات، انتشار الجيش اللبناني، انسحاب القوات الإسرائيلية، وتنظيم آلية مراقبة مرتبطة بتنفيذ القرار 1701. وتدور أفعاله حول معالجة حالة عسكرية قائمة والانتقال منها إلى وقف للأعمال العدائية ضمن مسار زمني محدّد.

أمّا إطار 2026 فيجمع الأمن والسياسة والاقتصاد والدبلوماسية داخل بنية واحدة. فهو يتحدّث عن نزع السلاح وتفكيك البنى العسكرية واستعادة سلطة الدولة، لكنه يربط بذلك أيضاً التمويل وإعادة الإعمار وعودة المدنيين والمساعدات والعلاقات المباشرة. وعندما توضع هذه الملفات كلها داخل الإطار الأمني نفسه، تصبح مرتبطة بدرجة أنجز الشروط الأمنية والاعتراف الخارجي بنجاحها.

لذلك لا يقتصر التحوّل على كون النص الثاني أطول أو أكثر شمولاً. فاتفاق 2024 يتعامل مع النزاع بوصفه مواجهة عسكرية ينبغي احتواؤها، بينما يعيد إطار 2026 بناءه بوصفه خللاً في بنية الدولة اللبنانية يجب إصلاحه. وتظهر هذه الرؤية بوضوح عندما ينسب النص الأعمال العسكرية الإسرائيلية إلى هجمات «الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة» والتهديدات التي تمثّلها، فيجعل المقاومة مصدر الفعل الأول ويقدّم «إسرائيل» بوصفها طرفاً يستجيب للخطر.

هذا البناء لا يفسّر الماضي فقط، بل قد يوفّر إطاراً جاهزاً لتبرير أي عمل عسكري إسرائيلي لاحق. فإذا وقع الهجوم، يمكن أن يُقرأ بعض نتيجة إخفاق لبناني في إزالة التهديد، بدلاً من قراءته باعتباره قراراً إسرائيلياً باستخدام القوة. وبهذا ينتقل مركز المسؤولية من الطرف الذي ينفّذ الفعل العسكري إلى الطرف المطالب بمنع أسبابه وفق التعريف الإسرائيلي للأمن.

لبنان ينفّذ أولاً... و«إسرائيل» تقرّر لاحقاً

يكفي تتبّع الأفعال وترتيبها لمعرفة من يدفع الكلفة أولاً، ومن يحتفظ بحق الانتظار والتقييم. وتكشف دراسة الأفعال عن تفاوت واضح بين النصين. ففي ترتيب 2024 تظهر الأفعال الأساسية موزّعة نسبياً بين الطرفين، بحيث يتخذ لبنان إجراءات لمنع العمليات المسلحة، وتوقف «إسرائيل» عملياتها العسكرية، وينتشر الجيش اللبناني، وتنسحب القوات الإسرائيلية. ورغم عدم التكافؤ في مضمون الالتزامات، تقدّم البنية اللغوية الطرفين بوصفهما فاعلين داخل العملية نفسها.

أمّا في إطار 2026، فتتركّز الأفعال البنيوية في الجانب اللبناني. فيستعيد الجيش السيطرة، ويُنزَع سلاح «الجماعات غير التابعة للدولة»، وتُفكّك البنى العسكرية، وتخضع المؤسسات اللبنانية لمعايير الأداء والتحقق. في المقابل، يظهر الفعل الإسرائيلي بصيغ أكثر مرونة، مثل «إعادة الانتشار التدريجي» أو إنهاء الحاجة إلى الوجود العسكري بعد تحقّق شروط معينة.

والفرق بين «ينزع» و«يفكك» و«يضبط» و«يستعيد السيطرة» من جهة، و«يعيد الانتشار تدريجياً» من جهة أخرى، ليس فرقاً أسلوبياً فقط. فالأفعال المُسندة إلى لبنان تُنتج تغييراً بنيوياً واضحاً يصعب الرجوع عنه، بينما تُصاغ الالتزامات الإسرائيلية بوصفها تدريجية ومرتبطة بتقييم سابق. وهكذا يُبنى لبنان بوصفه الطرف الذي يجب أن يغيّر واقعه، فيما تُبنى «إسرائيل» بوصفها الطرف الذي يعدّل سلوكه استجابة لنجاح هذا التغيير.

يتعزّز هذا التفاوت من خلال ترتيب التنفيذ. ففي اتفاق 2024 يقوم المسار على قدر من التزامن، إذ يتوقف القتال، وينتشر الجيش، وتبدأ القوات الإسرائيلية الانسحاب ضمن مهلة زمنية محدّدة. أمّا إطار 2026 فيبدأ بالفعل اللبناني، ثم التحقق منه، ثم الانتقال إلى مراحل لاحقة تتصل بالانسحاب أو الإعمار أو العودة. وتؤدي عبارات مثل «بعد»، و«عند التحقق»، و«استناداً إلى الأداء»، و«عند إثبات النتائج» وظيفة سياسية و«إسرائيل» في مركز تعريف السيادة اللبنانية، من دون أن يجعل الأمن اللبناني قيداً مكافئاً على السلوك الإسرائيلي.

يظهر الأثر نفسه في تعبير «المناطق التجريبية»، الذي يقدّم التنفيذ المرحلي بوصفه اختباراً محدوداً قبل تعميم النموذج. غير أن استخدامه في سياق السيادة والانسحاب والعودة يجعل كل منطقة وحدة منفصلة تخضع للتقييم، ولا تنتقل إلى الوضع الطبيعي إلا بعد الاعتراف بنجاحها. وقد يسمح ذلك بانسحاب وإعمار في منطقة، بينما تبقى منطقة أخرى مُعلّقة بسبب خلاف على التنفيذ، فتتحوّل وحدة السيادة الوطنية إلى سلسلة من الملفات الأمنية المحلية.

بالإضافة، تظهر عودة المدنيين، في اتفاق 2024، نتيجة لوقف القتال والانسحاب وانتشار الجيش. أمّا في إطار 2026، فتأتي العودة وإعادة الإعمار بعد تنفيذ المراحل الأمنية والتحقّق منها. ويتغير بذلك موقع السكان داخل النص، من أصحاب حق يفترض أن يمكّنهم وقف الأعمال العدائية من ممارسته، إلى مستفيدين ينتظرون نجاح برنامج أمني لا يملكون التحكّم بمعاييره.

كما أن الصيغ المجرّدة، مثل «بدء العودة» أو «إطلاق إعادة الإعمار»، تقلّل من وضوح المسؤولية عن التأخير. فبدلاً من تحديد الجهة التي علّقت الإعمار أو منعت العودة، تتحوّل القرارات السياسية إلى عمليات إجرائية تبدو بلا فاعل. وعندها تُقدّم معاناة المدنيين كنتيجة تقنية لعدم قابلية الظروف للتنفيذ، لا كنتيجة لقرار سياسي.

الكلمات التي تصنع الشرعية وتسلبها

في الاتفاقات السياسية، لا تكون التسمية وصفاً بريئاً، فكلمة واحدة قد تمنح طرفاً الشرعية وتسلبها من طرف آخر. وفي أي نص، تبني التسميات والصفات المُستخدمة مواقع الأطراف المذكورة. يستخدم إطار 2026 تعبيرات مثل «الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة»، و«التهديدات»، و«النوايا العدائية». وتضع هذه المصطلحات المقاومة داخل حقل دلالي يجمع غياب الشرعية والخطر والعداء. في المقابل، تظهر الأعمال الإسرائيلية ضمن مفردات «الرد» و«الحاجة الأمنية» و«إعادة الانتشار»، ولا توصف «إسرائيل» بتسميات مقابلة مثل «القوة المحتلة» أو «الطرف المنتهك» أو «مصدر التهديد».

واختيار «جماعات مسلحة» بدلاً من «مقاومة» يزيل السياق السياسي للفاعل، بينما يمنح استخدام «احتياجات أمنية» أو «رد» للسلوك الإسرائيلي سياقاً تبريرياً. ولا يعني ذلك أن التسمية وحدها تحسم شرعية كل طرف، لكنها تحدّد نقطة البداية التي يريد النص من القارئ والمطبّق أن ينظر منها إلى النزاع.

يتداخل هذا التفاوت مع مساحة واسعة من الغموض. فمصطلح «التهديد» قد يُفسّر على أنه السلاح القائم، أو القدرة المحتملة، أو النية، أو الخطاب السياسي. كما قد يُفهم «الارتباط بالجماعات المسلحة» بصورة تنظيمية ضيقة، أو يُوسّع ليشمل مؤسسات وأفراداً ينتمون إلى بيئة سياسية واجتماعية معينة. وقد يفتح وصف «الإعمال الضارة» في المحافل الدولية الباب لاعتبار بعض التعريفات الدقيقة. والطرف الأقوى سياسياً وعسكرياً يملك عادة قدرة أكبر على فرض تفسيره. وبدلاً من أن يبقى الخلاف حول عدم الانسحاب أو تأخر الإعمار، يمكن أن ينتقل إلى نقاش مفتوح حول مدى إزالة لبنان لجميع أشكال التهديد، أو طبيعة علاقة الجهة المستفيدة من الإعمار بالمقاومة.

حين يصبح الوسيط مديراً للاتفاق

في اتفاق 2024 تظهر الولايات المتحدة وفرنسا ضمن آلية متابعة مرتبطة بالبيونيق، مع بقاء مجلس الأمن قناة مُتاحة للطرفين. أمّا في إطار 2026، فتظهر الولايات المتحدة وسيطاً في المفاوضات، ومشاركاً في التنسيق العسكري، وداعماً للتحقق، وقائداً لحشد المساعدات، وميسّراً للعلاقات المباشرة ومسار السلام.

تمنح هذه الأدوار واشنطن هوية مؤسساتية واسعة داخل الاتفاق. فاصحت بموجب الاتفاق مرجعية تربط المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ويمنحها وصف «الوسيط» ليست نهاية، بل بداية». الرسالة، المحفوظ أصلها في الأرشيف العسكري الإسرائيلي والمنشورة رغم موقعها وبصفة الحليف السياسي والعسكري الأساسي لـ«إسرائيل».

ينقل هذا البناء مركز الثقل من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف إلى إدارة أميركية للعملية. ويصبح لبنان أمام جهة تستطيع المشاركة في تفسير النص، وتقييم الأداء، وحشد الموارد، من دون أن تكون خارج شبكة التحالفات المرتبطة بالنزاع (كونها حليفاً أساسياً لإسرائيل)، كما يضع الإطار تكلفة سياسية على اللجوء إلى المؤسسات الدولية عندما يطلب وقف الأعمال «العدائية أو الضارة» في المحافل السياسية والقانونية.

ورغم أن النص لا يمنح صراحة التحرك القانوني، لكن إدخاله ضمن حقل «الضرر» و«العدائية» قد يجعل شرعيته مرتبطة بمدى توافقه مع روح الاتفاق كما تفسّرها الجهة الراعية. وبهذا يمكن أن ينتقل النزاع من إطار متعدد الأطراف يستطيع لبنان فيه الاستناد إلى القانون الدولي، إلى تفاوض ثنائي برعاية أميركية تكون فيه موازين القوّة المادية أكثر حضوراً.

التسوية كمرحلة... لا كنهاية

لا يمكن قراءة هذا التفاوت بين التزامات لبنانية حاسمة وأفعال إسرائيلية أكثر مرونة بمعزل عن تاريخ إسرائيلي أطول في التعامل مع التسويات بوصفها مراحل لا نهايات نهائية للنزاع. فالتاريخ يُثبت أن «إسرائيل» لا تتعامل مع أي اتفاق إلا بأنه جزء من مرحلة عليها تجاوزها لا أكثر، وفي اللحظة المناسبة تتحرّر من أي التزام لا يتناسب مع مصالحها. والأمر هنا يعود حتى إلى ما قبل تأسيس ما يُسمّى بـ«إسرائيل».

ففي رسالة وجّهها ديفيد بن غوريون إلى ابنه عاموس في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1937، في سياق مناقشة لجنة بيل لتقسيم فلسطين، كتب أن «دولة يهودية في جزء من فلسطين ليست نهاية، بل بداية». الرسالة، المحفوظ أصلها في الأرشيف العسكري الإسرائيلي والمنشورة لاحقاً في ترجمات ودراسات تاريخية، تكشف تصوراً مبكراً يرى التسوية الجزئية محطة لبناء القوة وتوسيع الإمكانات.

لا تكفي هذه العبارة وحدها للقول إن كل اتفاق إسرائيلي صُمّم مسبقاً ليُنقض، كما أنها سبقت قيام «إسرائيل». لكنها عبارة ليست يتيمة بل يوجد مثلها الكثير على مر العقود الماضية. ولذلك هي تساعد على فهم منطق سياسي متكرر يقوم على قبول الترتيبات المحدودة بوصفها مراحل قابلة لإعادة التفسير عندما يتغير ميزان القوة. وضمن هذا المنطق، لا تكون قيمة الاتفاق في إغلاق النزاع نهائياً، بل في ما يتيحه من تحسين الموقع العسكري والسياسي، وتأجيل الالتزامات الأبعد، والإبقاء على مساحة للتحرك اللاحق.

ويقدّم التاريخ اللبناني مثالاً أكثر مباشرة على الفجوة بين النص والزمن التنفيذي. فقد دعا قرار مجلس الأمن 425 الصادر في 19 آذار/مارس 1978 إلى وقف العمل العسكري الإسرائيلي والانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية. ومع أن «إسرائيل» سحبت جزءاً من قواتها في العام نفسه، استمر حضورها العسكري ونفوذها في الجنوب، ثم أعادت اجتياح لبنان عام 1982 واقامت ما سُمّي «الحزام الأمني». ولم يقرّ مجلس الأمن اكتمال حزيران/يونيو 2000، أي بعد أكثر من اثنين وعشرين عاماً على صدور القرار. والأهم أن السبب لم يكن التزام «إسرائيل» بالقرارات الدولية، بل نتيجة استمرار عمليات المقاومة على قوات العدو المحتلّة.

> التأثير في بنية الأمن الداخلي للبنان وأدواته القانونية والدبلوماسية واتجاه علاقاته المستقبلية مكاسب حصلت عليها إسرائيل في إطار 2026

ما ربحته «إسرائيل» وما خسره لبنان

في المحصّلة، لم يتغيّر حجم الاتفاق فقط، بل تغيّر ما يُطلب من لبنان أن يدفعه، وما تحصل عليه «إسرائيل» في المقابل. تكشف المقارنة أن الفارق بين النصين يتعلّق بالوظيفة السياسية لكل منهما. فقد صيغ ترتيب 2024 لمعالجة مشكلة محدّدة هي المواجهة العسكرية، عبر وقف الأعمال العدائية، انتشار الجيش اللبناني، انسحاب القوات الإسرائيلية، وتهيئة الظروف لعودة السكان. ولم يكن على لبنان، في مقابل هذه النتائج، أن يقدّم تنازلات سياسية أو اقتصادية تمس شكل دولته أو خياراته الخارجية أو موقعه في الصراع.

أمّا إطار 2026 فيحوّل وقف الاعتداءات والانسحاب والإعمار والعودة من نتائج يُفترض أن تترتب على إنهاء الحرب إلى مكافات مرحلية مشروطة بإعادة تشكيل الواقع اللبناني. فالمطلوب بات يشمل نزع السلاح وتفكيك البنى العسكرية، وإخضاع مؤسسات الدولة للتحقّق الخارجي، وربط التمويل والإعمار بالأداء، ووضع قيود سياسية ودبلوماسية أوسع، وفتح مسار للعلاقات المباشرة والسلام يمكن أن يدفع الاتفاق من وقف لإطلاق النار إلى مسار تطبيع سياسي.

بهذا المعنى، يمنح إطار 2026 الجانب الإسرائيلي حزمة من المكاسب التي لم يحصل عليها في ترتيب 2024، هي التأثير في بنية الأمن الداخلي اللبناني، وفي تعريف السيادة وحدودها، وفي أدوات لبنان القانونية والدبلوماسية. وفي اتجاه علاقاته المستقبلية. وفي المقابل، لا يحصل لبنان على ضمانات أشد صرامة لوقف الهجمات أو الانسحاب أو العودة والإعمار، بل تصبح الحقوق التي كانت أوضح وأقرب إلى التزام متبادل في عام 2024 أكثر غموضاً وتدرّجاً، وخاضعة لتقييم تشارك فيه «إسرائيل» وحليفها الأميركي. من هنا يمكن القول إن تجربة التفاوض غير المباشر الذي أخذ في الاعتبار نقاط القوة اللبنانية في تلك المرحلة استطاعت أن تولّد اتفاقاً أنجع للبنان من اتفاق وُلد من تفاوض مباشر مع العدو لا يراعي نقاط قوة لبنان.

المشهد السياسي

هل يستقيل سيمون كرم من رئاسة وفد السلطة؟

علمت «الأخبار» من مصدر مطلع أن رئيس الوفد المفاوض السفير سيمون كرم، فاتح مسؤولين في الدولة، بأنه يفكر بترك مهمته الحالية، وقال المصدر إن كرم، لديه ملاحظات كثيرة على مسار التفاوض منذ بدايته، ولكنه قرر الوقوف إلى جانب رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون، عدا عن أنه لا يعارض مبدأ التفاوض، لكنه يجد أن المسار أخذ الأمور إلى مكان لا يرى فيه مصلحة، كما لا يرى إمكانية لتنفيذ الاتفاق الموقع. وقال المصدر إن كرم الذي لم يحسم قراره بعد، يعتقد أن المرحلة المقبلة، سوف تكون عبارة عن مفاوضات تنفيذية، وأن الجانب العسكري هو العنصر الأساسي فيها، وأن دور المفاوض السياسي يتراجع إلى حدود لا تتطلب وجوده.

في هذه الأثناء، أعاد تأجيل الاجتماع العسكري الافتراضي بين لبنان وإسرائيل، بمشاركة الجانب الأميركي، تسليط الضوء على التباينات العميقة التي لا تزال تعترض مسار تنفيذ التفاهمات المرتبطة بالوضع جنوب لبنان. فالعقدة الأساسية لم تكن تقنية بقدر ما كانت مرتبطة بجوهر الترتيبات المقترحة، ولا سيما مسألة تحديد طبيعة المناطق التي يفترض أن تشكل نطاقاً تجريبياً لانتشار الجيش اللبناني.

وقالت المصادر، إن «الاعتراض اللبناني يتمثل في أن المناطق التي طرحتها إسرائيل كمناطق تجريبية لا تخضع في معظمها لسيطرة إسرائيلية فعلية، الأمر الذي اعتبرته المؤسسة العسكرية اللبنانية طرحاً غير منسجم مع الواقع الميداني. فكيف يمكن إنشاء آلية انسحاب وتسليم مناطق لا تزال عملياً تحت إدارة الجيش اللبناني، في وقت كانت الوحدات العسكرية قد أعادت انتشارها داخل عدد من هذه البلدات وأقامت نقاط مراقبة وحواجز فيها»؟ ونقلت المصادر وجهة نظر عسكرية تقول إن «اعتماد هذه المناطق قد يمنح إسرائيل إمكانية تقديم صورة سياسية توحي بتحقيق تقدم أو انسحاب من مواقع لا تحتلها أساساً، بما يسمح بتحويل خطوة شكلية إلى مكسب سياسي».

وبحسب المصادر فإن قيادة الجيش لا ترى أنه يجب منح إسرائيل هامشاً واسعاً من حرية الحركة في الجنوب، معتبرة أن استمرار الخروقات والعمليات العسكرية سيعرقل قدرة الجيش على أداء مسؤولياته الأمنية. فانتشار الوحدات اللبنانية لا يمكن أن يتم في بيئة تبقى فيها المناطق عرضة للاستهداف أو خاضعة لتأثير عسكري إسرائيلي مستمر.

وفيما كان الاجتماع يفترض أن يناقش تفاصيل تطبيقية، بما في ذلك آليات دخول الجيش اللبناني إلى المناطق المحددة، وجدول انسحاب القوات الإسرائيلية منها وتسليمها للجيش، ظهر الواقع الميداني غير مطابق للطروحات التفاوضية . وهو أول تعثر بعد جولة المفاوضات التي عقدت في العاصمة الإيطالية روما، حيث ركز الوفد العسكري اللبناني على ضرورة تأمين حرية حركة الجيش ووقف الأعمال العدائية الإسرائيلية، إضافة إلى وضع إطار زمني واضح للانسحاب التدريجي من الأراضي اللبنانية. وقد شدد الجانب اللبناني على أن نجاح أي ترتيبات مستقبلية يرتبط أولاً بتثبيت السيادة الميدانية للدولة اللبنانية وتوفير الظروف التي تسمح للمؤسسة العسكرية بالقيام بدورها.

في هذا السياق، أتت الدوريات التي نفذها الجيش في بلدات فرون، والغندورية، وقلاويه، وبرج قلاويه، وكفردونين، كرسالة ميدانية وسياسية في آن واحد. فالخطوة لم تعكس فقط نشاطاً أمنياً اعتيادياً، بل حملت دلالة واضحة بأن الجيش بات حاضراً داخل هذه المناطق وقادراً على إدارة انتشار فعلي فيها بعيداً عن انتظار نتائج التفاهمات. وبذلك، كشفت أزمة المناطق التجريبية عن صراع أوسع حول تفسير الاتفاقات وآليات تطبيقها إذ يتصرف الجيش بواقعية ويصر على ربط أي خطوة تنفيذية بانسحاب إسرائيلي فعلي وتسليم مناطق كانت خاضعة للاحتلال، بينما تحاول إسرائيل تثبيت صيغة تمنحها مكاسب سياسية وأمنية قبل إتمام الانسحاب الكامل. وفي حين لم يتحدد موعد آخر للاجتماع، إلا أن احتمالات استئنافه قائمة، وهناك اتصالات أميركية قائمة بهذا الهدف.

(الأخبار)

تقرير

صندوق «اللمّيات» لا يوقف انهيار مباني طرابلس

راجانا حميّة

لم تكد تكتمل الفرحة بقرار مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي، إنشاء صندوق خاص لمعالجة أزمة الأبنية المتصدّعة في طرابلس، حتى تحوّلت إلى غصّة، بعدما طلبت بلدية المدينة إخلاء مبنيين مُهدّدين بالسقوط على أوتوستراد التبانة. هكذا يبدو قدر المدينة العتيقة، التي بالكاد تلتقط أنفاسها بين كارثة وأخرى. فلا يكاد يمر يوم هادئ حتى تعود «طرطقة» الحجارة المتساقطة من مبانٍ تتهاوى تباعاً كأحجار الدومينو فوق رؤوس سكانها، كما حصل مراراً في أحياء القبة والتبانة وضهر المغر وغيرها.

ومنذ مطلع العام، حصد الإهمال المزمن والفقر ومخالفات البناء عشرات الضحايا، بعدما بقي كثيرون في منازلهم لعدم امتلاكهم بديلاً، إلى أن انهارت فوق رؤوسهم. ولم توقظ هذه الماسي السلطة إلا متأخرة، فسلكت مسارين: الأول تكليف الهيئة العليا للإغاثة بدفع بدلات إيواء للعائلات التي أُخرجت من المباني الآيلة للسقوط، وهو ما جدّد مجلس الوزراء تأكيده في جلسته الأخيرة بالموافقة على استمرار هذه المدفوعات. وتمثّل الثاني بإنشاء صندوق خاص يُموّل من منح داخلية وخارجية لمعالجة ملف عمره عشرات السنين من الإهمال والمخالفات والحروب.

القرار الذي جاء بعد أربعة أشهر على سقوط 14 ضحية في طرابلس، لا يعني أن الحل بات قريباً. فعدا اعتماد الدولة مجدّداً سياسة «الشحادة» عبر التعويل على التبرعات الداخلية والخارجية لمعالجة قضية تمس حياة الناس، التي حدّدتها الحكومة بأربعة آلاف دولار للعائلة على مدى سنة، تُصرف على أربعة أقساط فصلية، فإن الصندوق لا يزال، عملياً، أقرب إلى صندوق افتراضي، يقوم على فرضية أن التمويل سيأتي حتماً، وهو ما لا يستند إلى أي ضمانة. وتلفت مصادر معنية إلى أنه «لا يمكن بناء خطة على أموال قد لا تأتي»، مضيفةً أنه «لو كانت المشكلة تُحل بالتبرعات، لكان أغنياء المدينة أولى بتمويل هذا الصندوق، وهو ما لم يحصل». كما أن إطلاق الصندوق يحتاج إلى نظام داخلي وآليات تنفيذية وإدارية، ما يجعله أقرب إلى «صندوق رفع عتب»، هدفه الإيحاء بأن السلطة قامت بما عليها.

> **الترميم والتدعيم يصطدمان بعقبة اساسية وهي ان غالبية المباني املاك خاصة تقع مسؤولية ترميمها على عاتق مالكيها**

يبقى الإجراء العملي الوحيد الذي تنفّذه الدولة هو دفع بدلات الإيواء التي حدّدتها الحكومة بأربعة آلاف دولار للعائلة على مدى سنة، تُصرف على أربعة أقساط فصلية.

إشارة وضعتها بلدية طرابلس امام مبنى قديم مهدد بالانهيار (مروان بو حيدر)

وهو ما لا يستند إلى أي ضمانة. وتلفت مصادر معنية إلى أنه «لا يمكن بناء خطة على أموال قد لا تأتي»، مضيفةً أنه «لو كانت المشكلة تُحل بالتبرعات، لكان أغنياء المدينة أولى بتمويل هذا الصندوق، وهو ما لم يحصل». كما أن إطلاق الصندوق يحتاج إلى نظام داخلي وآليات تنفيذية وإدارية، ما يجعله أقرب إلى «صندوق رفع عتب»، هدفه الإيحاء بأن السلطة قامت بما عليها.

يبقى الإجراء العملي الوحيد الذي تنفّذه الدولة هو دفع بدلات الإيواء التي حدّدتها الحكومة بأربعة آلاف دولار للعائلة على مدى سنة، تُصرف على أربعة أقساط فصلية.

أمّا على الأرض، فلا تزال الخطوات بطيئة، إذ لم يُنجز حتى الآن مسح شامل للأبنية، ولا تزال الصورة غير مكتملة. وحتى اليوم، أعدّت الغرف الهندسية المشتركة بين بلدية طرابلس ونقابة المهندسين في الشمال ملفات نحو 1100 مبنى، يقسّمها نقيب المهندسين شوقي فتفت بين 200 و250 مبنى في المدينة التراثية، ونحو 850 مبنى مأهولاً. وهذه الأخيرة، وفق رئيس لجنة الهندسة في البلدية مصطفى فخر الدين، «هي التي وردت بشأنها بلاغات عبر الخط الساخن الذي خصّصته البلدية، وقد جرى الكشف عليها تباعاً بدءاً بالأكثر خطورة». ويشدّد على أن ذلك «لا يعني أن هذه المباني هي فقط المُهدّدة في طرابلس، ولا أنها كلها آيلة للسقوط». فالكشوفات أظهرت وجود مبانٍ تحتاج إلى ترميم، وأخرى إلى تدعيم، وثالثة إلى الهدم. واستناداً إلى هذه النتائج، طلبت البلدية إخلاء نحو 140 مبنى تشكّل خطراً على السلامة العامة، من دون أن يعني ذلك حكماً هدمها. ويشير فخر الدين إلى أن اللجنة المشتركة أحالت ملفات هذه الأبنية إلى الهيئة العليا للإغاثة، التي يُفترض أن تكلّف شركة «خطيب وعلمي» بإجراء كشف إضافي قبل اتخاذ القرار النهائي. ويضيف أن الهيئة أوصت حتى الآن بهدم ما بين 36 و40 مبنى، فيما أصدرت البلدية قرارات بهدم 16 مبنى فقط.

أمّا المدينة التراثية، فلا تبدو حالها أفضل، إذ يؤكد فتفت أن التقارير «غير مطمئنة» نتيجة عقود طويلة من الإهمال وغياب الصيانة، مُقدّراً كلفة معالجة الأبنية التراثية وحدها بما لا يقل عن 30 مليون دولار. ويقول إن الأمر طبيعي في مدينة تُركت مبانيها من دون ترميم، فـ«أي مبنى يتجاوز خمسين عاماً بلا صيانة سيصل إلى مرحلة يصبح معها غير صالح للحياة». ويضيف أن العمر الهندسي للمبنى الإسمنتي يناهز 75 عاماً، فيما توجد في طرابلس مبانٍ تجاوزت هذا العمر منذ زمن، من دون أي أعمال صيانة.

لكنّ الأزمة لا ترتبط بالعمر والإهمال وحدهما، بل تتشابك فيها عوامل أخرى، أبرزها مخالفات البناء والإضافات العشوائية التي ألحقت بالمباني، ما يجعل معالجتها أكثر تعقيداً. ويوضح فتفت أن هذه المخالفات قد تغيّر مصير المبنى، فإذا أصبحت كلفة ترميمه أو تدعيمه أعلى بكثير من قيمته، فيصبح الهدم هو الخيار الأكثر واقعية.

ولذلك، يصعب حتى الآن تقدير الكلفة الإجمالية للمعالجة، لأن الأبنية ليست ضمن فئة واحدة، فبعضها يحتاج إلى ترميم، وبعضها إلى تدعيم، فيما يتطلّب بعضها الآخر الهدم. ويشير فتفت إلى أن الكلفة قد تُراوح بين عشرة آلاف و200 ألف دولار للمبنى الواحد، فيما يبقى تقدير الكلفة الإجمالية مستحيلاً قبل إنجاز المسح الشامل، علماً أن هبة كويتية بقيمة مليون دولار خُصصت لدعم هذا المسار.

ولا يزال الملف، حتى الآن، في مرحلة التقييم المزدوج، إذ يتبع الكشف الذي تجريه البلدية والنقابة كشف آخر تنفّذه الهيئة العليا للإغاثة عبر «خطيب وعلمي». ويوضح رئيس الهيئة، العميد بسام النابلسي، أن العمل يجري وفق آلية تعطي الأولوية للمباني الأكثر خطورة. ومن أصل 130 إلى 140 مبنى مُصنّفاً ضمن هذه الفئة، كشفت الهيئة حتى الآن على 83 مبنى، على أن تُرفع التقارير الفنية تباعاً إلى بلدية طرابلس، صاحبة القرار النهائي.

غير أن ما بعد التقييم يبدو أكثر تعقيداً. فإذا كان قرار الهدم هو الأسهل، فإن الترميم والتدعيم يصطدمان بعقبة أساسية، تتمثّل في أن غالبية هذه المباني أملاك خاصة، وبالتالي فإن مسؤولية ترميمها تقع على عاتق مالكيها، لا البلدية. ومن هنا، يبقى التنفيذ رهناً بإرادة المالك وقدرته. وفي محاولة لإيجاد مخارج، طرحت البلدية أفكاراً عدة، من بينها تسهيل استعادة المالكين لمنازلهم، بحيث يحصل المستأجر على سنة إخلاء مقابل عدم العودة إلى المأجور، بما يتيح للمالك ترميم العقار. إلا أن هذا الطرح يفتح بدوره باباً جديداً من النزاعات بين المالكين والمستأجرين، ويعيد إحياء الخلافات المرتبطة بقوانين الإيجارات.

تقرير

المازوت مفقود بقاعاً: كارثة على القطاعات الإنتاجية

سامر الحسيني

يجهدُ المزارعون والصناعيون في البقاع، هذه الأيام، لتأمين الحدّ الأدنى مما تحتاج إليه حقولهم ومعاملهم من المازوت. يروي أحد مزارعي البطاطا، مثلاً، أنه جال بصهريج مازوت على محطات المحروقات المنتشرة على الطريق الدولية بين الهرمل وبعلبك وصولاً إلى شتورة، علّه يتمكّن من تأمين نحو عشرة آلاف ليتر لتشغيل جراراته الزراعية، لحصد محصوله من البطاطا. وبعد أكثر من أربع ساعات توقّف خلالها عند أكثر من 50 محطة محروقات، لم يستطع تأمين سوى ألفي ليتر فقط، وبسعر يفوق السعر الرسمي بنحو دولارين لكل صفيحة.

فـ90% من محطات المحروقات في البقاع، ترفع خراطيم المازوت بعد ساعات قليلة من صدور التسعيرة الرسمية. والأسبوع الماضي، فرغت الخزّانات، من دون ملئها مجدداً، وسط تأكيد أصحاب محطات في المنطقة، أنها ستبقى فارغة حتى الثلاثاء المقبل، بانتظار صدور تسعيرة جديدة لصفيحة المازوت يُتوقّع أن تزيد عن السعر الرسمي الحالي، بأكثر من دولار واحد.

لذا، بات واقع السهول والحقول والبرادات «أكثر من كارثي»، وفق توصيف رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين، إبراهيم ترشيشي، الذي يعتقد أن الأزمة الحالية «مفتعلة وعن سابق تصوّر وتصميم»، مُحمّلاً المسؤولية لـ«الدولة وزارة الطاقة اللتين تتدخّلان لحماية الشركات، بدل أن تحمي الدولة قطاعاتها الإنتاجية ومواطنيها».

ويشرح ترشيشي أن «الدولة تقدّم منشآتها وخزاناتها للشركات، من دون إلزامها بتوزيع الكميات المطلوبة»، لافتاً إلى أنه «خلال الفترة الماضية، وعندما تراجعت أسعار النفط العالمية، لم ينعكس هذا وتعمّد التأخير في التوزيع بهدف زيادة أرباحها. ووفقاً لأحد أصحاب محطات المحروقات، يعتمد أصحاب الشركات المستوردة والمُوزّعة أرقام سحوبات المحطات في الأشهر الماضية، أي نيسان وأيار وحزيران، رغم أن هذه الأشهر شهدت الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، عدا أن الطلب يتصاعد على المازوت مع مواسم الري والتبريد والحصاد.

(الأخبار)

ليُحمّل معنيون المسؤولية للشركات المُستوردة للنفط، التي يتهمونها بتخزين ملايين الليترات من المازوت، انتظاراً لتحقيق أرباح أكبر، وهو ما يتسبّب، وفق مصادر مطّلعة، بانخفاض عدد المسافرين، ليقتصر على عدد لا يتجاوز عشرة ركاب أسبوعياً، باستثناء خط اللاذقية - جونية الذي يستقطب ركاباً أكثر.

سوء الإدارة والدافع إلى تسجيل إنجاز «كيف ما كان»، إضافةً إلى الانخفاض على الأسعار المحلية بما يتناسب مع حجم التراجع العالمي. أمّا اليوم، ومع أولى موجات الارتفاع في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت الأسعار مباشرة في لبنان، والأخطر أن محطات المحروقات وشركات التوزيع تؤكّد أنها تتسلّم المحروقات بأسعار تفوق السعر الرسمي، ما يزيد من حدّة الأزمة ويُضاعف الأعباء على المزارعين والقطاعات الإنتاجية».

في حسبة صغيرة، مثلاً، يتكبّد رئيس نقابة الخُضر والفواكه بالجملة في البقاع، عمر حاطوم (يملك براداً زراعياً)، اليوم، أكثر من 20 ألف دولار زيادة عن الكلفة الأساسية، لشراء حاجته من المازوت، التي تقارب 200 ألف ليتر سنوياً.

الواقع عن الصناعيين «أكثر إيلاماً»، وفق نائب رئيس تجمّع صناعيّي البقاع، عبد خضر. ويوضح أنهم يزيدون على أكلافهم الإنتاجية فارق سعر المازوت بين التسعيرة الرسمية وسعر السوق السوداء، الذي يراوح بين 15 و20%.

ويشير إلى أن غالبية المصانع تجهّزت بمنظومات إنتاج كهرباء على الطاقة الشمسية، لافتاً إلى أنها باتت تؤمّن 80% من طلبها، فيما تؤمّن المولّدات الكهربائية النسبة المتبقّية. غير أن السعر المرتفع للمازوت، يحول دون تخفيض أكلافهم الإنتاجية، يشكو خضر.

تقرير

الباخرة «Cedar Waves»: أبو مرعي يبتدع «إنجازاً جديداً»!

رلى إبراهيم

يستمر القيّمون على الباخرة «Cedar Waves» في تضليل المواطنين، وابتداع «إنجازات» جديدة، لتغطية إخفاقات عزّاب السفينة النائب نعمت افرام وصاحبها مرعي أبو مرعي. ففيما كانت أحلام الرجلين تصل إلى قبرص، وبعد افتتاح مسار جونية - لارنكا في حفل سياسي كبير رعاه رئيس الجمهورية جوزيف عون ووزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني، الذي منحهما شيكاً على بياض لاستخدام مرفأ جونية، تبيّن أن الأمر مجرّد وهم. لكن يبدو أنهما صدّقا الكذبة، فباعا تذاكر سفر إلى قبرص قبيل الحصول على إذن دخول أو ترخيص، لينتهي الأمر بفضيحة. وبرّر افرام قبل أيام بأنه لم يكن على دراية بأن قبرص تُعتبر من الدول الخاضعة لنظام «شنغن»، ما أدّى إلى عرقلة بعض الترتيبات اللازمة، مُعلناً أنه سيعمل على تسوية الوضع قريباً.

أمّا رحلة مرسين في تركيا، فخضعت لتغييرَين: الأول تحويل مكان الوصول من مرفأ مرسين وسط البلدة إلى مرفأ تاسوسكو البعيد ساعتين عنه. وبالتالي، ارتفعت كلفة الرحلة من 300 إلى 400 دولار، بسبب حاجة المسافرين الإضافية، ما أسفر عن توقيف عدد من التجار والمُروّجين والمتعاطين. إلا أن الأهالي يؤكدون أن المعالجة الأمنية، على أهميتها، لا تكفي وحدها، وأن مواجهة الظاهرة تتطلّب خطة متكاملة تشمل المدارس والعائلات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية.

> **حُوّل مكان الوصول في رحلة مرسين من المرفأ الاساسي وسط البلدة إلى مرفأ تاسوسكو البعيد ساعتين عنه**

مرسين التنعّم برحلة مباشرة، إذ بات مضطراً إلى الانتظار ساعة في مرفأ اللاذقية، قبل الانطلاق مجدّداً إلى وجهته. وعليه، باتت مدة الرحلة تسع ساعات بدلاً من ثمان. وهو ما تسبّب، وفق مصادر مطّلعة، بانخفاض عدد المسافرين، ليقتصر على عدد لا يتجاوز عشرة ركاب أسبوعياً، باستثناء خط اللاذقية - جونية الذي يستقطب ركاباً أكثر.

(حساب الشركة على فايسبوك)

تشريع رسامني أبواب المرافق العامة لمن يريد، أسباب ساهمت في إفشال مشروع سياحي كان من الممكن أن يأتي بفائدة اقتصادية على جونية وكل لبنان. لكن يبدو أن القائمين على المشروع لم يتعلّموا شيئاً، إذ سارع أبو مرعي إلى رمي الأوساخ تحت السجادة، عبر الإعلان عن «إنجاز» جديد، وهو افتتاح مسار بحري من «الزيتونة باي» في بيروت إلى البترون وبالعكس. كعادته وصل رجل الأعمال على وقع الطبل والزمر برفقة مجموعة من الإعلاميين، متحدّثاً عن دعمه للسياحة الداخلية. ولذا، رفع سعر التذكرة إلى 40 دولاراً للشخص ذهاباً وإياباً، علماً أن مدة الرحلة لا تتعدّى 20 دقيقة، ولا تنطلق إلا يومي السبت والأحد في العاشرة صباحاً من بيروت، وتعود في السادسة عصراً من البترون. لقي الأمر تهليلاً إعلامياً، غير أنه اصطدم بغضب اللبنانيين، الذين أشاروا إلى أنهم يسافرون في أفخم الدول الأوروبية عبر البحر من منطقة إلى أخرى بأقل من 10 دولارات، ويعبرون بين ولاية أميركية وأخرى بخمسة دولارات، وفي أوقات منطقية تتناسب مع ظروفهم.

في ضوء ذلك، يُتوقّع أن تتكاثر «إنجازات» أبو مرعي وعرّابيه السياسيين، الذين يفتحون له المرافق العامة من دون أيّ رقابة، ليُيسّر باخرته القديمة الصنع، التي توقّفت قبل أسبوعين في عرض البحر، بسبب أعطال في محرّكاتها.

تقرير

المُخدِّرات تطرق أبواب المدارس في الفيحاء

دموع الأسمر

لم تعد المُخدّرات في طرابلس محصورة بالأحياء الشعبية أو بأوساط المدمنين، بل باتت مؤشّرات مقلقة توحي بتسللها إلى المدارس، مستهدفة فتياناً وفتيات في أعمار مبكرة. وبينما تعاني المدينة من الفقر والبطالة وغياب الفرص، يحذّر أهالٍ ومربّون من اتساع دائرة الترويج، التي تبدأ أحياناً بالسجائر الإلكترونية ولا تنتهي عند الحبوب المُخدّرة.

وشهدت بعض المؤسسات التربوية في طرابلس أخيراً وقائع أثارت قلق الأهالي، بعدما ضُبط فتيان يبيعون سجائر إلكترونية لأطفال لا تتجاوز أعمار بعضهم 12 عاماً. ويرى متابعون أن هذه الممارسات لا يمكن التعامل معها كحوادث فردية، بل قد تشكّل مدخلاً لتطبيع الناشئة مع سلوكيات خطرة تمهّد لاحقاً لترويج مواد أكثر خطورة، في ظل غفلة من بعض الأهالي، وأحياناً من الإدارات التربوية.

وتتزامن هذه الوقائع مع تنامي المخاوف من انتشار المخدّرات بين الشباب في مدينة ترزح تحت وطأة الفقر والبطالة. ويؤكد عدد من أبناء طرابلس أن الظاهرة لم تعد تقتصر على التعاطي، بل اتسعت لتشمل شبكات ترويج تستهدف المراهقين داخل الأحياء، وصولاً إلى المدارس.

وفي مواجهة هذا الواقع، برزت خلال الأيام الماضية مبادرات أهلية لمحاصرة الظاهرة. فقد تمكّن عدد من شبان منطقة التبانة من الإيقاع بأحد المشتبه في تورطهم بتجارة المُخدّرات، بعدما راقبوا تحركاته ونصبوا له كميناً أدّى إلى ضبطه وفي حوزته كمية من حشيشة الكيف والحبوب المُخدّرة، قبل إبلاغ الأجهزة الأمنية التي حضرت إلى المكان وتولّت توقيفه ومصادرة المضبوطات. ويشير عدد من الفاعليات في التبانة إلى أن التحرك الشعبي تسارع بعدما كادت جرعة زائدة من الحبوب المُخدّرة تودي بحياة شاب غُرّر به فاقداً للوعي على أحد الأرصفة، ما دفع شبان الحي إلى تكثيف جهودهم لرصد المُروّجين والتعاون مع القوى الأمنية. وفي السياق نفسه، يروي أحد الطلاب أنه فوجئ بوجود تلميذين يتعاطيان حشيشة الكيف داخل أحد مراحيض مدرسة في طرابلس، ما دفعه إلى إبلاغ الإدارة. ووفق روايته، أظهرت المتابعة لاحقاً وجود شخص يعمل على استدراج التلامذة عبر بيع المواد المُخدّرة بأسعار مغرية، مستهدفاً فتياناً وفتيات في سنّ مبكرة. وتلفت مصادر معنية إلى أن انتشار الظاهرة يعود إلى عوامل متداخلة، في مقدّمها البطالة وغياب فرص العمل، إضافة إلى استغلال بعض تجار المُخدّرات الظروف الاقتصادية الصعبة لتوسيع نشاطهم بين الشباب، مستفيدين من حالة اليأس والإحباط التي تعيشها شرائح واسعة من أبناء المدينة. في المقابل، كثّفت الأجهزة الأمنية، ولا سيما الجيش اللبناني ومكتب مكافحة المُخدّرات، مداهماتها خلال الفترة الأخيرة، ما أسفر عن توقيف عدد من التجار والمُروّجين والمتعاطين. إلا أن الأهالي يؤكدون أن المعالجة الأمنية، على أهميتها، لا تكفي وحدها، وأن مواجهة الظاهرة تتطلّب خطة متكاملة تشمل المدارس والعائلات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية.

> **مواجهة الظاهرة تتطلّب خطة متكاملة تشمل المدارس والعائلات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية**

من أسوأ مسار إلى أسوأ مصير!

سعد الله مزرعاني *

منذ «معاهدة» أنور السادات، إلى «اتفاق 17 أيار»، إلى «أوسلو»، إلى «خطة ترامب» لغزّة، إلى «اتفاق واشنطن» (الرئيسين جوزيف ونواف)... المسار نفسه. كيف سارت الأمور سابقاً، وكيف تسير في الحلقة اللبنانية؟

بإشراف وزير خارجية أميركا آنذاك هنري كيسنجر، تمّت عملية التحوّل من «الناصرية المتمرّدة» إلى «الساداتية المستسلمة». جوهر ذلك التحوّل/المعادلة أن 99% من أوراق القوة والتأثير هي في يد واشنطن. تفريغ الشحنة التعبوية والمعنوية للجيش المصري تجسّدت في «عملية العبور» المبتورة عسكرياً والانقلابية سياسياً: تمّ منع الجيش المصري من التصدّي لـ«دفرسوار» شارون. تمّ وقف التنسيق مع الجيش السوري. تقرّر إعلان وقف القتال. سبق ذلك قطع العلاقة مع السوفيات عبر إعلان «وقفة مع الصديق». مهّد ذلك وسواه لـ«عبور» من نوع آخر: نحو المعسكر الغربي، مُمثّلاً بقائدته واشنطن.

النظر في الوقائع الراهنة، يشير، بسهولة، إلى أن ما يحصل اليوم هو تكرار، شبه كامل، للمسار الذي ارتبط، منذ نحو خمسين سنة ولا يزال، باسم الرئيس المصري الراحل أنور السادات. أطراف الصراع هم دائماً، أنفسهم. العرب (مبدئياً)، وخصوصاً الفلسطينيين، من جهة، والكيان الصهيوني وداعموه المستعمرون الغربيون، القدماء والجدد بقيادة أميركية، من ناحية ثانية. بين هؤلاء الداعمين، استأثرت واشنطن، تباعاً وغالباً، بدور الخصم والحكم في الوقت نفسه. هكذا كان الأمر دائماً: من «اتفاقية كامب دايفيد» (المنتجع الرئاسي الأميركي) عام 1978، إلى «اتفاق واشنطن» بين ممثّلين عن لبنان والكيان الصهيوني، الذي وُقّع في 2026/6/26، في مبنى الخارجية الأميركية، بحضور وزيرها، وبمباركة رئيس الولايات المتحدة شخصياً.

في مجرى الصراع الذي تسابقت كل الدول الغربية على تبنّي أهدافه الإسرائيلية المُقترنة بأبشع الأساليب (وسط تواطؤ وصمت رسميَّيْن عربيَّيْن)، حصل رجحان لمصلحة الفريق الصهيوني الأميركي، ما انعكس، بين أمور مهمة أخرى، في لبنان (عبر ضغوط ومناورات ومهازل) بإحلال مرشحَين مدعومَين من واشنطن وحلفائها في منصبَي رئاسة الجمهورية والحكومة اللبنانية.

شكّلت السيطرة الأميركية على الموقعين التنفيذيين الرئيسيين في السلطة اللبنانية، إيذاناً بإطلاق مسار انعطافي حادّ في توجهها وتموضعها بشكل عام. خلال 15 شهراً من إشراف واشنطن، عبر دورها «الوسيط» في لبنان، غطّت تحويل «اتفاق وقف الأعمال العدائية» إلى حرب من طرف واحد إسرائيل فقط. تخلّل ذلك العدوان الأميركي/الإسرائيلي على إيران سعياً لتدمير برنامجها النووي ضمن خطة لإطاحة نظامها السياسي والهيمنة الكاملة على المنطقة. لم تحرّك المقاومة في لبنان ساكناً إزاء المرحلة الأولى من العدوان في أواسط صيف العام الماضي. لكن عدم تدخلها لم يغيّر شيئاً في خطة استهدافها الشاملة، من قبل إسرائيل، بتواطؤ وصمت من الحكومة اللبنانية. مع تجدّد العدوان على طهران في آخر شباط الماضي (بعد خداع واستعدادات) حزمت المقاومة أمرها: تنفيذاً لواجب التضامن، واستغلالاً لسانحةٍ من شأنها تصويب المسار ووضع حدّ لسياسة الانتظار والاستنزاف!

في تلك المرحلة، واستباقاً لتطورات كانت بشائرها قد بدأت بالظهور، لجهة صمود النظام الإيراني ونجاح المقاومة في إدارة تصدٍّ مؤلم للعدو، أطلق الرئيس جوزيف عون «مبادرة» الدعوة إلى إجراء «مفاوضات مباشرة» مع المحتل الصهيوني. تمّت مواكبة المبادرة بذرائع وتبريرات ما زالت تتكرّر اليوم: تَعب الشعب اللبناني من حروب الآخرين. لا بديل من المفاوضات. واشنطن هي الوحيدة القادرة على التوسّط، وعلى «صداقتها» للبنان ينعقد الأمل في الانسحاب. جرى تزيين ذلك بوعد الإصرار على وقف إطلاق النار كمدخل إلى المفاوضات. تمّ اتخاذ سلسلة تدابير وسياسات استفزازية حيال إيران وسفارتها وسفيرها ودورها في دعم المقاومة. وُضع كل ذلك تحت عنوان استعادة «السيادة» و«حصر التفاوض بالسلطة»، إلى قرارات «حصر السلاح» وتجريم الجناح العسكري لـ«حزب الله» واستهداف كل مؤسساته من قبل السلطتين الأميركية واللبنانية... بذلك حضر المشهد الساداتي، في خطوطه الأساسية، عبر المحطة اللبنانية الراهنة! لا يغيّر من ذلك كثيراً ما يبرز حالياً من تباينات، في الأساليب، بين ترامب ونتنياهو.

في مجرى ذلك تمّ تجاوز الدستور في نصوصه الانتقالية والثابتة. «المبادرة» الرئاسية لم تراعِ أن لبنان في حالة حرب مع إسرائيل، وأن شكل التفاوض الممكن هو فقط غير المباشرَ (الذي اعتمد في كل حالات التفاوض السابقة وآخرها ما تناول ترسيم الحقوق والحدود البحرية بـ«رعاية» أميركية دائمة وأزلية!).

ينيط الدستور في المادة 52 منه برئيس الجمهورية «المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة». لكنها، «لا تصبح مُبرمة إلاّ بعد موافقة مجلس الوزراء»... أمّا المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فـ«لا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب» (نهاية المادة 52). يتصل بذلك أن رئيس الجمهورية هو رئيس «المجلس الأعلى للدفاع» (دور استشاري). و«هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي (هي بدورها) تخضع لسلطة مجلس الوزراء» (المادة 49).

الذي يحصل هو عملية تهرّب وتهريب متواصليْن: من مبدأ التفاوض المباشر (والمجاني) مع دولة عدوّة، إلى مجريات التفاوض والتوقيع، إلى المباشرة في التنفيذ «التجريبي»! في عملية تنطوي على الكثير من الاستخفاف بعقول اللبنانيين. الرئيس جوزيف عون معذور (نسبياً) فيما يمارسه من تهرّب من النصوص الدستورية المُلزِمة حيث إن انتخابه قد انطوى، أيضاً، على مخالفة دستورية (كموظف في الخدمة من الفئة الأولى). ماذا عن رئيس الحكومة المُستهدفة صلاحياته، والقادم من «محكمة العدل الدولية»: رئيساً بالتناوب حتى نضجت إمكانية رئاسة الحكومة في مسار مُدار أميركياً، بدأ باستغلال انتفاضة تشرين 2019، وانتهى باتصالات «أبو عمر»!

تقليدياً، السلطة في لبنان أمّارة بالفساد وبتجاوز القانون والدستور والبديهيات... فكيف إذا كانت تحرّك معظم أقطابها (في الحقول كافة) أصابعُ «العم سام»، ما أطلق أسوأ مسار من شأن المضي فيه، كما يصر الثنائي عون/سلام، تعريض لبنان لأسوأ مصير!

*** كاتب وسياسي لبناني**

اتّفاق الإطار اللبناني - الإسرائيـــلي [3]: هل يصبح لبنان مستعمرةً إسرائيلية؟

أسعد أبو خليل *

النصّ المشؤوم

إنّ الحديثَ عن النصّ وعن سقطات الوفد اللّبناني في واشنطن وتقصيره وأخطائه لا يعني أبداً -أو لا يجب أن يعني- أنّ المشكلة في المفاوضات هي تقنيّة بحت، أو أنّ غياب المتخصّصين ذوي الكفاءة هو المشكلة. ياسر عرفات أهمل المتخصّصين لأنّه اتّخذ قراراً سياسيّاً بالتعاون مع إسرائيل تماماً كما فعل السادات قبله: كان السادات في مفاوضات كامب ديفيد وما بعدها يسخر من المتخصّصين في القانون الدولي ويصفهم بالعجز عن تفكيره الاستراتيجي.

لبنان في 17 أيّار، قبلَ بأكثر ممّا طالبه به الوفد الأميركي إزاء إسرائيل. قد يعود ذلك إلى صفات المضيافيّة التي يتمتّع بها الشعب اللّبناني أو إلى إيمان لبنان العميق باحترام حُسن الجوار، وبخاصّة جنوباً. لكن في هذه الحالة اليوم، المشكلة سياسيّة بالكامل. اتّخذ رئيس الجمهوريّة -وماشاه رئيس حكومته المُطيع- قراراً بتنفيذ الأوامر الأميركيّة بالنسبة إلى العلاقة مع إسرائيل ومن دون التركيز على مضمون الاتّفاق أو على صيغة تحفظ ما يمكن أن يتبقّى من ماء الوجه بعد أن سلّم لبنان بالكامل لسيادة إسرائيل على لبنان.

إن تعيينَ شخصَين لا خبرة أو علم أو معرفة لهما في المفاوضات هو من باب الاستهانة بضرورات المفاوضات مع عدوّ شرس (عندما كان سيمون كرم محافظاً على البقاع، أخبر البطريرك صفير أنّ سوريا لا تتدخّل في البقاع، راجع محاضر البطريرك المنشورة في كتاب «حارس الذاكرة»، ج 7، ص 224). والثناء الذي تلقّته سفيرة المصرفي الصحناوي في واشنطن من السفير الإسرائيلي والإشادة بصلابتها عادة صهيونيّة قديمة: يلجأ الصهاينة دوماً إلى دعْم المنبطحين والمطيعين من المفاوضين العرب عبر تصويرهم كمتشدّدين حريصين على مصالح بلادهم. عندما سمعتُ بإشادة السفير الإسرائيلي بصلابتها في التفاوض، تذكّرتُ إشادة مفاوضي العدوّ بصائب عريقات.

المادة الأولى من الاتّفاق تعلن، باسم لبنان وإسرائيل (أصبحا ثنائيّاً قانونيّاً هنا)، حقَّ كلّ دولة في العيش بسلام وعن رغبتهما «في العيش بأمن كدولتَين سياديّتَين متجاورتَين». هنا إعلان الجيرة والودّ فيما دولة تقوم بقصْف الدولة الأخرى وتحتلّ أجزاء من أراضيها فيما يعلن إسرائيليون (مسؤولون) عن النية ببقاء الاحتلال. هذه سابقة قانونيّة دوليّة. كما أعلن الجانبان نيتهما في «إنهاء النزاع بشكل قاطع». لا مزاح هذه المرّة. وتريد الدولتان إعلان «إنهاء أيّ حال حرب بينهما». لكنّ موافقة لبنان على إنهاء حال الحرب وإعلان الرغبة بالسلام لم تتزامن مع تحقيق أيّ تنازل إسرائيلي بالمقابل. إنّ العنوان الحقيقي لهذه الاتّفاق الرديء (من ناحية لبنان) هو: تنازلات بالجملة من طرف واحد.

ويريد الاتّفاق «البناء على اتّفاقات وتفاهمات ناجحة سابقة». هنا الإشارة مبهمة: نفهم أنّ هناك بناءً على اتّفاق 17 أيّار (النجاح هنا في تصويت المجلس النيابي بصرْف النظر عن الرشاوى التي اعتاد مجلس 1972 على تلقّيها في الاقتراع) وعلى تفاهمات سرّية غير مُعلَنة (هل يقصدون تجربة سعد حداد وأنطوان لحد أم الاتّفاق السرّي بين البطريركيّة المارونيّة والوكالة اليهوديّة؟ لا نعلم بالتأكيد). وفي صياغة إنكليزيّة ركيكة، يعيد الطرفان إعلان النيّة في «حلّ كل هذه القضايا كدولتَين مستقلّتَين عبر مفاوضات مباشرة وثنائيّة بوساطة ودعْم من الولايات المتّحدة». هنا، نعلم أنّ جوزيف عون قرّرَ أنّ ترامب هو صديق عزيز له ولدولة لبنان ولهذا يأمل (كما أمل أمين الجميّل من قبل والسادات من قبله) أن تؤدّي أميركا دور الوسيط المنحاز إلى الطرف العربي (لبنان عند جوزيف عون ونواف سلام فينيقي حتماً، أو عربي فقط بالمعنى الخليجي الاستبدادي). الطريف أنّ المادة هذه تذكر وساطة الحكومة الأميركيّة ودعْمها. لكن، الحكومة الأميركيّة: مَن تدعم بين الطرفَين؟ بحسب المحلّل الجديد في العلاقات الدوليّة، رئيس جمهوريّة لبنان، فإنّ الرئيس الأميركي مهتمّ بصورة غير مسبوقة بلبنان. لكن ماذا يعني هذا؟ اهتمامه ينطلق من حبِّه لنا أو من حبِّه لإسرائيل؟ لم تتدخّل أميركا يوماً في لبنان إلّا من أجل إسرائيل، وهذا يسري على تدخّل 1958 لأنّ أميركا لم تكن تريد أن يقوى النظام الناصري الذي أذلّ إسرائيل بصموده في عام 1956.

المادة الثانية تتحدّث عن مسار «متبادل ومتدرّج بشروط». طبعاً، لم يكترث الوفد اللّبناني القليل المعرفة والحكمة لحقيقة أنّ الشروط تسري فقط على طرف واحد. لم يتضمّن الاتّفاق، كما سنرى، أيّ شرط على إسرائيل. كلّ التنازلات مطلوبة من طرف واحد فقط. الاتّفاق لا يعزّز سيادة لبنان لكنّه يأمر الجيش اللّبناني بـ«استعادة السلطة السياديّة على كلّ الأراضي اللّبنانيّة». والسيادة بالمفهوم الإسرائيلي (منذ الستينيّات) تعني أن تقوم الدولة بقمْع الحركات اليساريّة (يومها) وكلّ تجلّيات معارضة إسرائيل ومقاومتها. وتأمر إسرائيل لبنان بنزْع سلاح «مُثبت للمجموعات المسلّحة خارج الدولة». تصوّر أو تصوّري لو أنّ لبنان طالب في الاتّفاق، من باب التبادليّة المخادعة، بنزْع سلاح المستوطنين في الضفّة الغربيّة لأنّهم يمارسون سيادة مسلّحة خارج نطاق القوات الإسرائيليّة المسلّحة.

ويتحدّث الاتّفاق عن «تفكيك البنى التحتيّة المُرتبطة» بالمجموعات المسلّحة، وهذا بالتعريف الإسرائيلي يعني: هدم البيوت وتفكيك شبكات هاتف وتعطيل

(هيثم الموسوي)

أسلاك الكهرباء ونزع الأشجار. إسرائيل تمارس يوميّاً هذا التعريف لتفكيك البنى التحتيّة للإرهابيّين، إنْ في غزّة أو في لبنان. وتنفيذ هذه الشروط «سيتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يعيد تموضعه باطّراد خارج الأراضي اللّبنانيّة». هذه المادة أثارت إشكاليّة لأنّ رئيس الحكومة اللّبنانيّة (المُعيّن في الدبلوماسيّة من قِبل فؤاد السنيورة والمُعيّن إداريّاً في محكمة العدل الدوليّة في لاهاي من قِبل السنيورة أيضاً، وبرضى أميركي لأنّه في مجلس الأمن لم يزعج إسرائيل مرّة واحدة) الذي ابتدع فكرة أنّ إعادة التموضع تعني الانسحاب. حسناً، إذا كانت هي تعني الأمر عينه، فلماذا لم يصرّ الفقيه الدستوري المُفترَض على استعمال مصطلح انسحاب كي لا يكون هناك مجال للشك أو التشكيك أو اللّبس؟

إنّ الذي يسمع رئيس الحكومة يخال أنّه (أو أنّ الفريق اللّبناني) شارك في صياغة النصّ الذي أتاهم بعد طبْخه من قِبل حكومة إسرائيل واللّوبي الإسرائيلي في واشنطن. هؤلاء تسلّموا النصّ وترجموه خطأً لخداع الناس ووافقوا عليه وأطلقوا وصْف الإنجاز على الاتّفاق. إذا كانت صلابة السفيرة اللّبنانيّة أنتجت هذا الاتفاق، فإنّ هذا يعني أنّ مرونتها ولينها كانا ليكونا أفضل بكثير.

لكنّ إسرائيل، حتّى في بند إعادة التموضع، تعود وتجعله مشروطاً بحُسن السلوك اللّبناني، ما يضفي شكوكاً أكبر على نياتها ويجعل من كلام رئيس الحكومة التبريري باطلاً، كالعادة. يقول البند المذكور: «إنّ مكوّنات المسار ستُفصَّل في ملحق أمني، وهو مُعدّ بدعم كامل من الحكومة الأميركيّة». هذا هو الدعم الأميركي الذي استُهلّ ذِكره في الاتّفاق. هو دعم لكلّ ما تريده إسرائيل. ويضيف البند: إنّ الإطار «سيطرح الإجراءات المطلوبة والترتيبات الأمنيّة وآليّات التحقّق لإحراز تقدّم في هذا المسار». نجد أنّ مصطلح إعادة تموضع مُسيّج بكلام وشروط ومطالب تطمسه بالكامل وتجعل من إسرائيل وأميركا الحَكم في النزاع (بالرغم من موافقة الفريق اللّبناني على نسْف فكرة النزاع في العلاقة بين لبنان وإسرائيل وبخاصّة أنّ رئيس الجمهوريّة يرغب في سلام «أبدي» مع إسرائيل). ويضيف البند أنّ «تطبيق الإطار بنجاح (أي حسب التفسير الإسرائيلي) سيمهّد الطريق لإقامة علاقة مستقرّة وسلميّة بين البلدَين من أجل إتاحة المجال لجيش الدفاع الإسرائيلي لإعادة التموضع خارج الأراضي اللّبنانيّة».

كانت إسرائيل في الماضي تطرح فكرة السلام مقابل لا شيء، فيما كان الطرف العربي (حسب مشروع السلام السعودي) يطرح فكرة السلام مقابل الانسحاب من بعض الأراضي العربيّة. هذا الاتّفاق أدخل إلى التداول فكرة السلام المشروط. أي إنّ إسرائيل تقول للبنان المتلهّف للسلام والتطبيع معها (نواف سلام قال إنّه

كانت إسرائيل في الماضي تطرح فكرة السلام مقابل لا شيء، فيما كان الطرف العربي (حسب مشروع السلام السعودي) يطرح فكرة السلام مقابل الانسحاب من بعض الأراضي العربيّة. هذا الاتّفاق أدخل إلى التداول فكرة السلام المشروط

يريد التطبيع والسلام مع إسرائيل الأمس قبل اليوم) إنّها تقبل بالسلام معه لكن بشروط تحرص هي على مراقبة تطبيق الطرف اللّبناني لها، وإلّا لا سلامَ معه. الطرف اللّبناني تعامل مع إسرائيل على أساس أنّ السلام هو مِنحة من إسرائيل إليه، لا العكس. وهو لهذا لم يكترث لتقديم كلّ التنازلات الممكنة قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات (المتنقّلة جغرافياً، بإرادة إسرائيل. إسرائيل نقلت آخر جولة إلى روما من دون أن تُعلِم الجانب اللّبناني الذي هرع إلى روما تنفيذاً للامتثال لطلب بيت الطاعة).

في البند الثالث، ترد فكرة «احتكار الدولة للسلاح والسيطرة السياديّة على الأرض». وهذه الفكرة انطلقت يوم تسلّمت أميركا مقدّرات 14 آذار والحرب على المقاومة بعد اغتيال الحريري. والمُضحِك أنّ العبارة المنسوبة إلى عالم الاجتماع، ماكس فيبر، أصبحت في التداول السياسي بمنزلة القانون الدولي كأنّها مفروضة على كلّ بلد. والمُضحِك أكثر أنّه ما مِن دولة في العالم كسرت احتكار الدول للسلاح عبر تسليح ميليشيات وعصابات وفرق أكثر من أميركا وتليها إسرائيل في منطقتنا. لكنّهم لا يعنون بالاحتكار أنّه يشمل عصابات إرهابيّة مُموّلة ومدعومة من أميركا أو إسرائيل (مثل عصابات «الموساد» الكرديّة في شمال العراق). الأهم: إذا كنا نتحدّث في السيادة، فلا رأي أو موقف من دولة خارج لبنان في مسألة تعنيها سيادياً. الحكومة العراقية والسلطة الدينيّة هناك قرّرتا في لحظة مواجهة «داعش»، مثلاً، أن تدعما تسليح ميليشيات تؤازر الدولة، وتدرّب هذه الميليشيات وتنظّمها. هل يُسمح لإسرائيل أن تعطي رأيها في ذلك؟ هل نعارض الفكرة من منظور تعريف (فقط تعريف) سيادة الدولة فيبرياً؟ أميركا وافقت على تشكيل ميليشيات تحارب «داعش»، لكنّها طالبت بحلّها عندما أعلنت النية في المشاركة في مقاومة إسرائيل. كان على الوفد اللّبناني أن ينتفض ردّاً على تعليق إسرائيل وأميركا على سيادة لبنان وبخاصّة أن لا ذِكر هنا لعصابات إرهابيّة تدعمها وتسلّحها إسرائيل على أراضي فلسطين (وأراضينا في مرحلة ليست غابرة).

وتضيف المادة الثالثة أنّ «الجيش اللبناني سيتسلّم تدريجيّاً (لاحظ الصياغة، أي إنّ إسرائيل تأمر الجيش اللّبناني للقيام بمهامها هي في لبنان) مسؤولية أمنيّة كاملة فعّالة تدريجيّاً في مناطق تجربة» والأخيرة ستكون «آليّة لإعادة تموضع مرحلي ومُحقّق لجيش الدفاع الإسرائيلي وتموضع للجيش اللبناني». أمّا تحديد مناطق التجربة «فسيكون مُتّفقاً عليها بالموافقة المُشتركة». هذه الصياغة تعني، مرّة أخرى، أنّ حقّ التقرير والتحديد والتنفيذ سيكون في يد إسرائيل وحدها. تقرأ هذه المادة وتتيقّن أنّ سبب إطلاق وصْف اللّبوة على سفيرة لبنان من قِبل السفير الإسرائيلي لم يكن إلّا من باب السخرية منها.

(ملاحظة: اعتمدت في الاستشهاد بنصّ الاتّفاق على ترجمتي العربيّة عن الإنكليزيّة لا على الترجمة المنشورة).

(يتبع)

* كاتب عربي

هل يمكن فصل السياسة عن العقيدة؟

محمد سيد رصاص *

بعد أن وضع أوغست كونت 1798-1857 أسس الفلسفة الوضعية، اتّجه في أواخر حياته إلى وضع «الدين الوضعي» الذي فيه «الإنسانية تحتل تحديداً مكان الله»، وقد أقام له طقوساً وتقويماً وقدّيسين، محاولاً استبدال الأديان بدين جديد يكون فيه الإنسان هو «الكائن الأسمى»، ما أوصله إلى الخاتمة المنطقية لفلسفته التي ترى أن العلم قد جبّ المرحلتين السابقتين من تطوّر الفكر والعقل الإنسانيين، أي الدين والميتافيزيقا.

بدوره، أعطى مسار الحركة الماركسية شكلاً عقيدياً، ولو تنوّعت ألوانه، جعلها تتجاوز إطار الحزب السياسي الذي ينظّم أفراداً معيّنين في سبيل أهداف اقتصادية-اجتماعية-ثقافية-سياسية محدّدة، لتصل إلى ربط تلك الأهداف باعتقادات تتعلّق بالكون والطبيعة، انطلاقاً من مقولة «المادية الجدلية» ذات الطابع الفلسفي وتطبيقاتها على المجال الاقتصادي-الاجتماعي-الثقافي-السياسي عبر مقولة «المادية التاريخية»، وهما مقولتان لم يقل بهما كارل ماركس 1818-1883، بل فريدريك إنغلز ولينين.

عند الوضعيين، لم يتابع أحد المعتقدية الدينية التي قدّمها أوغست كونت، وقد رأيناهم، سواء من انتظم في الأحزاب الراديكالية أو الليبرالية أو الاشتراكية-الديمقراطية، لا يقحمون معتقداتهم في العمل السياسي، حيث تُركت عقائدهم لتكون في مجال حرية الفرد الشخصية، سواء من كان منهم متديّناً أو لا أدرياً أو ملحداً، أو كان منهم من يجمع الإيمان بدين ما ورائي الاعتقاد بالكون والطبيعة مع رؤية وضعية تشمل مجالات العلم والاقتصاد والسياسة، وهو ما جعل الاعتقاد تجاه الطبيعة والكون مفصولاً عندهم عن العمل السياسي.

إلا أن هذا لا يعني بأنه لم يكن للوضعيين منهج فلسفي جاء به الوضعيون إلى أحزابهم السياسية، حيث رأينا أن تأثّرات مؤسس الحركة الاشتراكية-الديمقراطية إدوارد برنشتين 1850-1932 بالفلسفة الوضعية في رؤيتها للتاريخ هي التي جعلته يقطع مع الرؤية الهيغلية-الماركسية للهدفية التاريخية، وهو ما أدّى به إلى رفض فكرة «الثورة» لصالح فكرة «الإصلاح»، معتبراً أن «الهدف لا شيء والحركة كلّ شيء»، فيما ظل ماركسياً في مجال التحليل الاقتصادي-الاجتماعي وعلى صعيد الظواهر الثقافية، وقد أدّى رفضه للهيغلية-الماركسية في مجال التاريخ إلى رفضه للديالكتيك، فيما ظل ماركسياً في الجوانب الأخرى بل وبزّ الآخرين في الحرفية والدوغمائية، ولهذا رأينا أن محاججات خصومه، مثل كاوتسكي وروزا لوكسمبورغ ولينين، قد اقتصرت على مفهومه الرافض لمقولة «الثورة».

إلا أن هذا الخلاف مع برنشتين قد قاد إلى طريقين في السياسة والتنظيم، فيما بقي خصومه متوحّدين معه في الرؤية الفلسفية لمجالات «الكون» و«الطبيعة»، وهو وإن بقي ملحداً إلا أنه لم يقحم هذا في عمله السياسي-التنظيمي، كما فعل لينين في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» (1908) ضد ماركسيين رفضوا «المادية الجدلية» (مثل لوناتشارسكي وبوغدانوف وبرمان...)، حيث انطلق لينين من اعتبار هذه المسألة بوصفها محدّدة للسياسة والرؤية عند السياسي الماركسي المنتظم ضمن حزب سياسي، ما دفعه إلى بذل ذلك المجهود الضخم الذي تطلّبه منه هذا الكتاب الفلسفي الطابع.

هنا، تابعت الأحزاب الشيوعية، التي افترقت منذ تأسيس «الأممية الثالثة» عام 1919 عن الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية، التقاليد اللينينية الموضوعة في كتاب 1908، بما فيها الأحزاب الشيوعية العربية (ما عدا الحزب الشيوعي السوداني)، فيما رأينا عند الأحزاب القومية العربية عدم وجود اتجاه إلى توحيد المجال الاعتقادي بالكون والطبيعة مع السياسة، وما تتطلّبه الأخيرة من رؤية للاقتصاد والمجتمع والفرد، فيما قدّمت الحركة الإسلامية شيئاً شبيهاً بما قدّمه الشيوعيون من حيث إن النظرة الاعتقادية إلى مجال «أصول الدين»، الشاملة عند الأصولي الإسلامي أو السلفي-الجهادي لاعتقاداته تجاه الكون والطبيعة، هي التي تحكم رؤيته لمجالي السياسة والتنظيم، مثل مقولة «الحاكمية» التي تحكم مجال الرؤية السياسية عند المودودي وسيد قطب وتحدّدها. بينما نجد الأحزاب الليبرالية العربية (حزب الوفد في مصر، حزب الشعب في سوريا،...) تقدّم طيفاً من الآراء الاعتقادية المتعدّدة، حيث نجد المتديّن مع العلماني ضمن التنظيم السياسي الواحد الذي تتحدّد العضوية فيه على أساس الانتظام لتحقيق أهداف اقتصادية-اجتماعية-سياسية محدّدة، فقط، وليس على أساس شيء آخر يتجاوز هذه الأهداف، أو يختلط معها، أو يحدّدها، كما نرى عند الشيوعيين أو الإسلاميين.

إذاً ما الذي يحدّد الاتجاه السياسي؟

لا يؤمن البشر، أو يميلون إلى أفكار سياسية مُعينة، نتيجة لقوتها المنطقية، أو بناها المعتقدية، بقدر ما لأنهم يرونها تعبّر عن مصالحهم، أو يعتقدون أنها تؤمّن إطاراً سياسياً مناسباً لتحقيق هذه المصالح في شكلها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، ويمكن أن يأخذ هذا التحقيق شكلاً إيجابياً، أي يُحوّل إلى هدف يُنجز ويُحقق، أو شكلاً سلبياً عبر منع الطرف الآخر المضاد من تحقيق أهدافه التي يراها الأول سلبية، أو إفقاده مكاسبه التي يراها الأول مضرّة بمصالحه أو مُعيقة لها.

من أجل ذلك يتجه الناس إلى السياسة، سواء من ينتظم في حزب سياسي، أو يكون نصيراً له، أو يتلاقى على صعيد الميول مع برنامجه وممارسته السياسيَّيْن ليصوّت له في الانتخابات، إلا أن الأمر في الأحزاب العقائدية يتحوّل إلى شيء آخر هو أقرب إلى التكريس الإيماني، ربما يصل في بعض الحالات إلى التضحية بالنفس في سبيل تحقيق الهدف، وفي بعض الحالات إلى الطموح للوصول إلى نمط حياة جديد ومختلف عبر الثورة على الوضع القائم.

الحالة الأخيرة تدفع كثيرين للاعتقاد بأن ذلك خارج إطار المصالح، مع أن تدقيقاً متمحّصاً يوضح أن الأمر لا يخرج عن غلاف المصالح، وليس مهماً إذا كان السياسي واعياً لذلك أم لا، ما دام المآل الموضوعي لممارسته يؤدّي إلى ذلك، ولا نعني هنا المصلحة بالمفهوم المادي المباشر بل المعنى العام الذي يتجاوز إطار الفرد إلى إطار الوطن والجماعة أو الطبقة أو الفئة.

بعد مسألة مُحدّد الاتجاه السياسي تبقى الأمور الأخرى في إطار الاختلاف حول تقنية السياسة، والتي من ضمنها يدخل موضوع العلاقة بين «العقيدة» و«السياسة»، بين من يرى أن السياسة هي مُكثّف لرؤية كونية ولمفهوم الطبيعة، مع إضافتها إلى الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية، فيما نجد من يقصر السياسة على الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية.

على هذا الصعيد رأينا برنشتين لم يحتج لتشكيل رؤيته السياسية الجديدة، إلى تغيير رؤيته للطبيعة والكون، والتي ظلّت مثيلة لما عند خصومه، كاوتسكي وروزا لوكسمبورغ ولينين، بل احتاج إلى منهج فلسفي تحليلي للسياسة، هو الفلسفة الوضعية التي تقطع مع النزعة التاريخية وتفترق عنها، قاطعاً بذلك مع النزعتين التاريخية والديالكتيكية، الموروثتين من هيغل 1770-1831 ومن ثم ماركس، ومن دون أن يتخلى برنشتين عن محتوى المنهج الماركسي في فهم العملية الاقتصادية-الاجتماعية.

هذا أدّى، أمام اتجاه يميل إلى تشميل السياسة لكل تلك الجوانب وخلطها مع بعضها في العملية السياسية كما عند خصوم برنشتين، إلى تشكيل اتجاه سياسي جديد هو الاشتراكية-الديمقراطية، بدأ مع أطروحات برنشتين الجديدة عام 1898 ثم تبلور انشقاقياً فيما بين هذا الاتجاه والاتجاه الشيوعي منذ تأسيس الأممية الثالثة عام 1919 عقب الثورة البلشفية عام 1917.

ولكن إذا أردنا فحص هذا التشميل، عند الماركسيين، نراه ليس أكثر من عملية إرادية عند أصحابها، إذا أخذناها من الجوانب التقنية، بمعنى أنه غير متضمّن في المنهج الماركسي الفلسفي التحليلي للسياسة، فمن الممكن للمرء أن يستخدم هذا المنهج للوصول إلى برنامج سياسي يعالج وضعاً اقتصادياً-اجتماعياً-ثقافياً محدّداً، في مكان وزمان معيّنين وضمن جدل الداخل-الخارج، من دون الحاجة إلى استخدام اعتقادي للكون والطبيعة كأساس تحديدي لذلك.

على هذا الصعيد من يدرس المسار السياسي للقرن العشرين يلاحظ انحسار الاتجاه الشمولي في السياسة لصالح الاتجاه الآخر الذي يميل إلى نسبية السياسة تجاه مجالات «الاقتصاد» و«الاجتماع» و«الثقافة»، وعزلها عن مجالي «الكون» و«الطبيعة»، وهذا ما يشكّل قوة «الليبرالية» و«الاشتراكية-الديمقراطية» في السياسة المعاصرة، على حساب الاتجاهات الأخرى، فيما تبيّن تجربة الزمن الذي يفصلنا عن أوغست كونت فشل اللادينيين في تشكيل بديل منافس، على الصعيد الاعتقادي الإيماني، للأديان القائمة.

كتكثيف: التجربة السياسية منذ القرن التاسع عشر تدل وتفرض الحاجة إلى تحديد حدود «السياسة»، ومجالاتها، مع فصلها عن جانب «العقيدة»، سواء بالمعنى اللاهوتي أو الميتافيزيقي أو المادي المضاد لهما، حيث تتجه «العقيدة» لأن يعتبرها البشر مجالاً شخصياً محضاً في الحياة المعاصرة، فيما تبقى هوية كل حزب سياسي محددة بواسطة -ومن خلال- المنهج الفلسفي التحليلي المستخدم في توليد رؤيته السياسية وبرنامجه السياسي، وليس عبر البرنامج السياسي الذي يخضع للوقائع المتغيّرة، ما يمكن أن يجعل حزباً ماركسياً يطرح برنامجاً مرحلياً بورجوازياً -رأسمالياً (وهو ما رأيناه في وصفة ماركس في «البيان الشيوعي» لألمانيا ما قبل الرأسمالية عام 1848، وما نراه الآن عند الشيوعيين الصينيين منذ الثمانينيات، عندما يرون مع ماركس أنه لا يمكن الدخول في المرحلة الاشتراكية قبل استنفاد وتحقق مراحل التطور الرأسمالي كافة، وهو ما حاولت التجربة البلشفية خرقه عبر ثورة 1917 البلشفية، ثم بان فشلها عام 1991 عندما لم تقد لأكثر من رأسمالية الدولة التي أفضت بالنتيجة إلى اقتصاد السوق بزمني يلتسين وبوتين).

إلا أن هذا البرنامج البورجوازي-الرأسمالي الذي يمكن أن يطرحه حزب شيوعي لمرحلة معينة لا يولد هوية الحزب، بل يأتي ذلك عبر المنهج الماركسي (الرؤية المادية للتاريخ) المولد للرؤية والبرنامج السياسيين. لكن هذا لا يؤدي إلى جعل أعضاء هذا الحزب معتقدين بالعقيدة المادية في المسائل اللاهوتية أو الميتافيزيقية أو القضايا المتعلقة بالطبيعة، لأن استخدامهم للمنهج الفلسفي المعني هو محصور هنا في المسائل ذات الصلة بالسياسة حصراً، أي «الاقتصاد» و«الاجتماع» و«الثقافة»، فيما يمكن أن تكون اعتقاداتهم الشخصية غير ذلك، أي لامادية في مجالي رؤية «الكون» و«الطبيعة»، المفصولتين هنا عن السياسة. وهذا ما يمكن أن يشمل الأحزاب الإسلامية، التي تميل مثل الشيوعيين إلى عدم الفصل بين «العقيدة» و«السياسة»، فيما يفصلهما الاشتراكيون-الديمقراطيون والليبراليون والعروبيون والأحزاب القومية الكردية وكذلك يفصلها الاتجاه الأوجلاني الذي تستند أحزابه، مثل «حزب الاتحاد الديمقراطي» في سوريا أو «حزب ديمقراطية ومساواة الشعوب (ديم)» في تركيا، في توليد برنامجها السياسي إلى نظرية عبدالله أوجلان حول «الأمة الديمقراطية».

عندما تُفصل «العقيدة» عن «السياسة» في الأحزاب، فمن الممكن أن نرى متديّناً في الحزب الشيوعي، وغير المتدين أو من طوائف وأديان مختلفة في حزب إسلامي. وهو ما رأيناه في الحزبين الشيوعيين في إيطاليا والسودان، ونراه الآن في حزب إسلامي مثل حزب «العدالة والتنمية» برئاسة إردوغان في تركيا، والذي حتى في الانتخابات المحلية الأخيرة عام 2024 نال المركز الأول في نتائج منطقة لواء الإسكندرون حيث غالبية سكانه من العرب العلويين. فالبشر غالباً ينتظمون في أحزاب أو يصوّتون لها في الانتخابات، أو يصبحون أنصاراً لها، بسبب برنامجها السياسي وسياساتها العامة.

* كاتب سوري

على الغلاف

ضغط مكثّف على الساحل الجنوبي... ومحاولة لعزل «بندر عباس»

إيران تستعدّ لاحتمال الغزو البري

طهران - **حسن حيدر**

لم تصمد مذكرة تفاهم إسلام آباد أكثر من شهر، قبل أن تَدخل مساراً متسارعاً من الانهيار، عنوانه محاولة الولايات المتحدة تفريغ الاتفاق من مضمونه، وفرض وقائع جديدة عبر القوة العسكرية، ولا سيما في مضيق هرمز. وانطلاقاً من دروس التجربة السابقة، وبمجرّد أن لمست إيران محاولات أميركية لسحب الورقة الردعية الاستراتيجية الإيرانية المتمثّلة بالمضيق، عبر إحداث ممرّ جنوبي بعيداً من النفوذ الإيراني،

تدرس القيادة العسكرية الإيرانية احتمال تنفيذ إنزال بري على بعض الجزر في «هرمز»

واشنطن تركز على إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية على الساحل المطل على مضيق هرمز (من الويب)

عدّت ذلك مساساً مباشراً بجوهر التفاهمات التي جرى التوصل إليها، ثمّ لم تتأخر في الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية، في محاولة لمنع تثبيت واقع استراتيجي جديد يقلّص من قدرتها على التأثير في التوازنات العسكرية والأمنية في المنطقة.

ومع تجدّد تبادل إطلاق النار، بدأت الولايات المتحدة تركيز عملياتها العسكرية في اتجاه إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية المنتشرة على امتداد الساحل المطلّ على مضيق هرمز، ولا سيما في منطقتَي جاسك وسيريك، اللتَين تنظر إليهما الدوائر العسكرية الأميركية باعتبارهما مركز الثقل الإيراني في تعطيل المسار الجنوبي للمضيق، القريب من السواحل العمانية. ومن هنا، تتعامل إيران مع الضربات التي تستهدف شبكات السكك الحديدية والجسور المؤدّية إلى بندر عباس على أنها جزء من محاولة لعزل المدينة، التي تمثّل مركزاً لوجستياً وعسكرياً بالغ الأهمية. ففي الوقت الذي تبرّر فيه واشنطن هذه العمليات بأنها تهدف إلى تعطيل خطوط الإمداد العسكرية، تراها طهران مرحلة أولى في استراتيجية أوسع تمتدّ من بوشهر والأهواز غرباً إلى تشابهار على بحر العرب قرب الحدود الباكستانية غرباً، وهو ما يعني توسيع نطاق الضغط العسكري على كامل الساحل الجنوبي الإيراني.

وفي التقدير العسكري الإيراني، فإن اتساع رقعة الهجمات يمثّل تمهيداً نارياً قد يسبق عمليات برية محدودة أو واسعة، حتى وإن كانت احتمالاتها لا تزال منخفضة. ولذلك، تعمل القيادة العسكرية الإيرانية على دراسة مختلف السيناريوات الممكنة، وفي مقدمها احتمال تنفيذ إنزال على بعض الجزر الواقعة في مضيق هرمز، وعلى رأسها جزيرة أبو موسى، أو محاولة التقدّم نحو بعض الشواطئ الإيرانية في المناطق الأقلّ تحصيناً.

كذلك، تشير التقديرات الإيرانية إلى إمكانية أن يكون جنوب شرق البلاد، ولا سيما إقليم سيستان وبلوشستان، هدفاً محتملاً لأي تحرّك بري، نظراً إلى طبيعته الصحراوية المفتوحة مقارنة بالمناطق الجبلية أو الساحلية المحصّنة. وفي حال التفكير في التقدّم نحو منطقة جاسك، فإن هذا السيناريو، وفق الرؤية الإيرانية، يتطلّب اقتراباً متزامناً للقطع البحرية الأميركية من بحر عُمان، وهو ما يعني احتمال الانتقال إلى مواجهة بحرية مباشرة، تضع القطع البحرية الأميركية بشكل خطير في مرمى النيران البحرية الإيرانية.

ورغم أن طهران ترى أن أيّ عملية إنزال واسعة ستواجه تحدّيات لوجستية معقّدة، نظراً إلى أن القوات المهاجمة ستكون مضطرّة إلى البقاء على الأرض لفترات طويلة، الأمر الذي يجعلها عرضة للاستنزاف المستمر، إلا أن وجود نحو 50 ألف جندي أميركي منخرطين في العمليات العسكرية في المنطقة، يدفع القيادة العسكرية الإيرانية إلى التعامل مع جميع الاحتمالات بجدّية عالية جداً. ومع ذلك، ترى هذه القيادة أن حجم الضربات الحالية لا يرتقي إلى مستوى التمهيد الناري التقليدي الذي يسبق عمليات إنزال برية واسعة؛ إذ إن العقيدة العسكرية المعروفة تقتضي تنفيذ ضربات أكثر كثافة وإضعاف القدرة على الدفاعية وإضعاف القدرة على المقاومة، قبل الدفع بالقوات البرية.

في موازاة ذلك، تضع طهران في حسبانها احتمالاً آخر لا يقلّ أهمية عما سبق، ويتمثّل في استخدام قوات غير نظامية أو مجموعات مسلّحة معارضة، قد تُدفع إلى الدخول عبر الجنوب الشرقي للبلاد، مع توفير غطاء جوي ودعم استخباراتي لها. ووفق هذا السيناريو، تستطيع الولايات المتحدة تحقيق أهداف ميدانية من دون تحمّل الخسائر البشرية والسياسية التي قد تنتج من زجّ قواتها مباشرة في ميدان المعركة. وإلى جانب الاحتمال المتقدّم، تُطرح فرضية تحريك مجموعات كردية عبر المناطق الغربية، انطلاقاً من كردستان وإيلام وصولاً إلى الأهواز، وهو ما يفتح أكثر من جبهة داخلية في وقت واحد، ويضع القوات الإيرانية أمام تحدّيات متزامنة تستهدف تشتيت قدراتها الدفاعية.

وفي خضمّ هذه الحسابات، يبدو أن القيادة العسكرية الإيرانية تنسّق بصورة كاملة مع نظيرتها السياسية والفريق الدبلوماسي؛ إذ أعلنت القوات المسلحة استعدادها لوقف العمليات العسكرية فور التزام الولايات المتحدة ببنود مذكرة التفاهم، وفي مقدّمها الترتيبات الخاصة بمضيق هرمز، ورفع الحصار البحري. غير أن تلك الرسائل لا تعكس وجود قناعة داخل المؤسسة العسكرية بإمكانية العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات؛ فالشكوك لا تزال قائمة تجاه النوايا الأميركية، في حين لا يُفعّل العامل الإسرائيلي الذي قد يستغلّ أيّ تهدئة أو فراغ ميداني، لتنفيذ عمليات مفاجئة من شأنها توسيع دائرة المواجهة.

هكذا، وبينما تُبقي طهران الباب مفتوحاً أمام الحلول السياسية، فإنها في الوقت نفسه تبني خططها العسكرية على فرضية أن التصعيد قد يتواصل، وأن جميع السيناريوات، من الضربات الجوية، إلى المواجهة البحرية، وصولاً إلى احتمالات الإنزال أو الحرب غير النظامية، تبقى مطروحة على الطاولة. وإذ لا تمتلك الولايات المتحدة، رغم تفوّقها العسكري، القدرة على تحقيق حسم ميداني نهائي، فإن من شأن ذلك أن يجعل المواجهة مفتوحة على استنزاف طويل لا تريده إيران ولن تقبل به؛ وبالتالي، فهي ستعمل على تصعيد الموقف في اتجاهات أخرى أكثر تطرفاً، قد تتخطّى مضيق هرمز نحو باب المندب والبحر المتوسط.

توقعات بارتفاع مستوى التصعيد

أميركا تحشد طائرات التزوّد بالوقود

تتسارع مؤشرات انتقال الولايات المتحدة من التصعيد المحدود مع إيران، إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية ضدّ الأخيرة، لا سيما في ظلّ وضع منشآت حيوية ونووية ضمن بنك الأهداف، وتعزيز الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة، والذي يشمل حشد مزيد من طائرات التزوّد بالوقود. وفيما تستعدّ إسرائيل، بدورها، لهذا الاحتمال، من دون أن ترجّح انخراطها المباشر في المعركة حتى الآن، تواصل إيران الردّ على القواعد والمصالح الأميركية في الخليج والمنطقة. ويترافق ذلك مع اتساع الاضطراب في مضيق هرمز، حيث يستمرّ ارتفاع كلفة عبور السفن التجارية وناقلات النفط والغاز، وهو ما يلقي بأثاره المباشرة على الأسواق العالمية.

وفي ما يؤشّر على احتمال توسّع العمليات العسكرية الأميركية، أفادت شبكة «سي إن إن» بأن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وُضع في صورة خيارات أكثر تقدّماً ممّا هو معتقد إلى الآن. كما نقل الصحافي باراك رافيد، عبر موقع «أكسيوس»، أن ترامب قد يأمر برفع مستوى التصعيد خلال الأيام المقبلة، مشيراً إلى أن «الخيارات المطروحة تشمل قصف منشآت البنية التحتية الإيرانية، ولا سيما محطات توليد الكهرباء، إلى جانب تنفيذ مزيد من الهجمات على المنشآت النووية الإيرانية، بهدف دفن اليورانيوم الإيراني المخصّب على عمق أكبر». كذلك، نقل رافيد عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين أن إدارة ترامب أبلغت إسرائيل بنيّتها إرسال عشرات طائرات التزوّد بالوقود الإضافية خلال الأيام المقبلة؛ علماً أنه توجد حالياً في إسرائيل نحو 60 طائرة تزوّد بالوقود أميركية، يتمركز نصفها في «مطار بن غوريون»، والنصف الآخر في «قاعدة رامون». أيضاً، أظهرت لقطات فيديو إخلاء طائرات تزوّد بالوقود أميركية من قاعدة «العديد» الجوية في قطر، التي تستخدمها القوات الأميركية على نطاق واسع، وتعزّزت لهجمات إيرانية مكثّفة، وسط تقديرات بأنها نُقلت إلى إسرائيل أو السعودية باعتبارهما أكثر أماناً.

ومن جهتها، قدّرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن الضربات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران ستتصاعد خلال الأسبوع المقبل، وذلك استناداً إلى اجتماعات عُقدت في تل أبيب خلال الأيام الماضية. وذكرت «القناة 12» أن واشنطن تخطّط لضرب «بنك جديد من الأهداف» يشمل محطات توليد الكهرباء، وغيرها من نقاط الضعف الإيرانية. وبحسب ما نُقل عن مسؤول إسرائيلي فـ«(إنّنا) نستعدّ لتصعيد المواجهة، ومستعدون لأيّ سيناريو قد يؤثر على إسرائيل». ومع ذلك، يبقى التقييم السائد داخل المنظومة الأمنية والقيادة السياسية في تل أبيب، أن الصراع سيظلّ محدوداً، ولن يشمل الكيان، على الأقلّ في الوقت الراهن.

وبدوره، نقل موقع «والا» العبري عن مسؤولين أمنيين قولهم إن «الهجمات المحدودة التي ينفذها الجيش الأميركي في أنحاء إيران لا تثير فعلياً قلق كبار قادة إيران». وأضاف المسؤولون أن المؤسسة الأمنية تواجه صعوبة في تحديد ما إذا كان ترامب يعتزم المضيّ في عملية واسعة، وهو ما قد يفسّر نقل المزيد من طائرات التزوّد بالوقود إلى إسرائيل، أم أن ذلك يأتي في إطار «ضغوط إعلامية تهدف إلى دفع طهران نحو استئناف المفاوضات».

ميدانياً، أعلن «الحرس الثوري» الإيراني تنفيذ هجوم «واسع ومفاجئ» على قاعدة العديد في قطر، فضلاً عن استهداف مقاتلات أميركية وطائرات تزوّد بالوقود في الأردن باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة. كما أعلن «الحرس» استهداف ميناء وإرادارات بحرية وجوية في سلطنة عُمان، فيما أفاد بعض سكان السلطنة بسماع دويّ انفجارات. ولم تستثنِ الهجمات الإيرانية، أيضاً، الكويت، حيث طاولت رادار الدفاع الصاروخي ومستودعات الذخيرة ومنصّتي إطلاق لصواريخ «HIMARS» ومستودعاً لهذه الصواريخ، إضافةً إلى مركز للإمداد اللوجستي.

وفي سوريا، استُهدف نظام رادار وعدة مروحيات للقوات الخاصة الأميركية في قاعدة «التنف». كما استُهدفت في البحرين قاعدة «السخير» الجوية، بما فيها موقع طائرات «Poseidon P-8» وموقع المروحيات. كذلك، نفّذ «الحرس الثوري» هجمات على مواقع تابعة لمنظمة «بيجاك» قرب مدينتَي أربيل والسليمانية، حيث أبلغ عن إصابة مباشرة بصاروخ واحد على الأقل. وفي حين هدّدت بحرية «الحرس» بأن «تحركات القوات الأميركية في الخليج الفارسي تخضع لمراقبة دائمة»، مؤكدة أن العمليات المقبلة ستُوجَّه نحو الأصول البحرية التابعة لـ«القيادة المركزية الأميركية» في المياه الإقليمية، محذّرةً من أن الولايات المتحدة «تقرّب نفسها من ساعة الصفر» لبدء العمليات ضدّ وحدات قيادتها المركزية في المنطقة، أفادت «هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية» بأن ناقلة نفط تعرّضت لقذيفة مجهولة في أثناء إبحارها على بعد نحو 19 ميلاً بحرياً (35 كيلومتراً) شرق مدينة الخصب في سلطنة عُمان.

في المقابل، استهدفت في جنوب إيران مسارات السكك الحديدية على بعد نحو 10 كيلومترات من مدينة بندر عباس، حيث تشير المعطيات إلى أن الولايات المتحدة تعمل على عزل المدينة عبر قصف الجسور وتعطيل وسائل النقل، وذلك انطلاقاً من تقديرها أن معظم المعدّات العسكرية المتجهة إلى الجنوب تصل عبر الطرق المؤدّية إلى بندر عباس. وفيما أعلنت وزارة الصحة الإيرانية ارتفاع عدد ضحايا الهجمات الأميركية إلى 38 قتيلاً وأكثر من 400 جريح، أفيد عن تعرّض ناقلة «بلما إن آي»، الراسية في جزيرة خارك، لهجوم أميركي للمرّة الثانية. كذلك، أعلنت «القيادة المركزية الأميركية» صعود قواتها على متن سفينة حاولت كسر الحصار المفروض على إيران، وإجبارها ثلاث سفن أخرى على تغيير مسارها، وتعطيل سفينة رابعة.

استهدفت إيران قواعد أميركية في قطر وعمان والأردن والكويت وسوريا

بين التصعيد المجهول والانكفاء المرّ

الفشل الاستراتيجي يحاصر ترامب

يحيى دبوق

يواجه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، معادلة شائكة حيال إيران، تضعه أمام خيارات أحلاها مرّ؛ إذ إن التراجع والاعتراف بالفشل سيؤدّيان إلى تكبّد خسارة سياسية فادحة في محطّة مفصلية من ولاية ترامب الثانية، في حين أن الاستمرار في مواجهة متصاعدة من دون أفق واضح، سيؤدّي إلى بقاء مضيق هرمز مُغلقاً، وهو ما يعني العودة إلى المربع الصفر. وأمّا محاولة فتح المضيق بالقوة، بما يشمل غزواً برياً للساحل الجنوبي لإيران، فهي ستمثّل خياراً كارثياً - نظراً إلى كلفها الباهظة والمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها - يرفضه حتى المستشارون العسكريون للرئيس. وهكذا، تجد الإدارة نفسها في دائرة مُفرغة من الاستنزاف الذي لا يفتح على تحقيق انتصار حاسم، بل ينذر بتداعيات قد تعيد تشكيل موازين القوى الإقليمية، إنّما لمصلحة إيران.

وكان ترامب، في مسعًى منه لكسر هذا الجمود، بادر إلى الإعلان عن خطوة طائشة أبعد ما تكون من خطّة عسكرية مُحكمة، تقضي بتولّي الجيش الأميركي فتح المضيق، وفرض رسوم عبور بنسبة عشرين في المئة على جميع السفن التجارية، في خطوة تهدف إلى إعادة تقديم واشنطن بوصفها الحارسة الرسمية للممرّ المائي. على أن هذا الطرح، الذي يمثّل قطيعة مع النظام الدولي الذي نصّبت الولايات المتحدة نفسها أمينةً عليه، لم يلقَ أيّ تفاعل يُذكر في الأسواق العالمية أو لدى القوى الكبرى؛ إذ فضّل الفاعلون الدوليون تجاهل التعامل معه بوصفه هذياناً جديداً صادراً عن ساكن البيت الأبيض، وليس استراتيجية واضحة قابلة للتنفيذ. وعليه، لم يتأخّر ترامب قبل أن يتراجع عن إعلانه، ولا سيما بعد تدخّلات من داخل جهات في الإدارة أوضحت للرئيس التعقيدات القانونية المرتبطة بالاتفاقيات الدولية المُنظّمة للملاحة، والعوائق العسكرية التي تحول دون تنفيذ هكذا مطلب، وهو ما يكشف عن فجوة عميقة بين رغبات ترامب وقدرات المؤسّسة التنفيذية لديه، التي ما زالت عاجزة عن تقديم بدائل واقعية للخروج من الورطة.

إثر ذلك، عاد ترامب إلى منصّته للتواصل الاجتماعي، ليصوغ رواية بديلة تتجاهل فكرة فرض الرسوم، وتختزل الهدف الجوهري للصراع مع إيران بمنعها من حيازة السلاح النووي. في ما يكشف عن إدراك متأخّر لكون المواجهة المفتوحة في المضيق ليست متكافئة، واضطرار إلى العودة إلى سقف مطالب أكثر واقعية، تضمن للولايات المتحدة الاحتفاظ بورقة ضغط دبلوماسية، من دون الغرق في مستنقع حرب استنزاف إقليمية. مع ذلك، وعلى الرغم من أن واشنطن تدرك أن انفلات التصعيد العسكري سيؤدّي إلى نتائج عكسية تهدّد مصالحها ومصالح حلفائها، فإن إدراكها هذا لا يُترجَم إلى رؤية دبلوماسية ناضجة؛ إذ يستمرّ ترامب في المناورات الإعلامية والمراهنات التي لا تفعل سوى إبقاء المنطقة على فوهة بركان، من دون أن تقدّم للإدارة الأميركية مخرجاً حقيقياً من أزمتها.

هكذا، لا يَظهر أمام الولايات المتحدة، في ظلّ سياستها الراهنة، أيّ أفق لإنهاء الأزمة، في حين تتمسّك إيران بمضيق هرمز بوصفه ورقة ضغط استراتيجية لا يمكنها التخلّي عنها في مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية. ويحشر هذا الإصرار الإدارة الأميركية في معضلة مزدوجة، تتمثّل في استحالة الاستسلام للنفوذ الإيراني من جهة، وفي العجز عن منع طهران من بسط سيطرتها الفعلية على الممرّ المائي من جهة أخرى. وما بين هذَين الخيارَين، يبقى احتمال التوصّل إلى تسوية مفاجئة، تضمن لطهران ما تصبو إليه، وتوفّر في المقابل لواشنطن تعويضاً في ملفّات أخرى عالقة، يمكنها من خلاله الترويج لإنجاز ما؛ علماً أن إيران باتت تعتبر أن الهيمنة على المضيق تفوق في أهميتها الملف النووي نفسه، وهو ما يفرض على الإدارة الأميركية إعادة ترتيب أولوياتها، وقبول مساومات مؤلمة، لا تظهر حالياً معنيّة بها. وعلى الرغم من أن ترامب يواصل التسويق لتلهّف إيراني إلى إبرام تسوية، فإن الثبات الإيراني في المواجهة لا يفتأ يدحض تلك الادّعاءات.

أيّاً يكن، فالأكيد أن التحوّل الأميركي من أهداف استراتيجية كبرى، تشمل إسقاط النظام في طهران، والاستيلاء على النفط الإيراني، وفرض السيطرة على عملية اختيار القادة وسياسات الدولة الإيرانية، إلى محاولات يائسة لإعادة الأوضاع في مضيق هرمز إلى ما كانت عليه قبل انطلاق العمليات العسكرية، إنما يمثّل اعترافاً ضمنياً بالفشل الاستراتيجي الذي يحاصر ترامب في زاوية ضيّقة، لا تتيح له سوى المُراوحة التي تزيد من عمق أزمته.

لا يظهر أمام الولايات المتحدة في ظلّ سياستها الراهنة أيّ أفق لإنهاء الأزمة (من الويب)

تظاهرات حاشدة تأييداً لـ«كسر الحصار»

صنعاء للرياض: هذه شروطنا لوقف التصعيد

صنعاء - **رشيد الحداد**

قبل ساعات من موعد إعلان صنعاء خيارات كسر الحصار المفروض على اليمن، دعا رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشّاط، السعودية إلى ضبط الساعة بتوقيت «أنصار الله». وجاء ذلك بعد تحذير قائد الحركة، عبد الملك الحوثي، الرياض، ومنحه إياها مهلة 48 ساعة لرفع الحصار، تحت طائلة فرض حصار مماثل على المملكة. كما تَرافق حديث المشاط مع خروج ملايين اليمنيين في صنعاء والمحافظات الواقعة تحت سيطرة الأخيرة، تأييداً لخيار التصعيد حتى كسر الحصار.

وقال المشّاط، في رسالة وجّهها إلى المشاركين في مسيرات «التحذير والنفير» التي انطلقت مساء أمس في أكثر من 700 ميدان وساحة في نحو 13 محافظة، إنه «عندما يحذّر السيد القائد، ويلبّيه يمن الإيمان والحكمة، فاضبطوا ساعاتكم بتوقيت صنعاء»، مؤكداً أنه «أمام الحقوق المشروعة والمطالب المحقّة تسقط التحديّات. فإما حقوق للجميع، أو لا حقوق لأحد».

ويعني كلام المشاط أن العودة إلى ما قبل هدنة نيسان 2022، صارت وشيكة، لا سيما وأن وزير دفاع صنعاء، اللواء محمد العاطفي، أكد استعداد قواته، بمختلف تشكيلاتها، «لخوض معركة فاصلة مع السعودية لإنهاء الحصار الجوي والبحري الذي تفرضه الرياض على الشعب اليمني». وجزم العاطفي، في تصريح، أن «كافة الخيارات العسكرية مفتوحة لكسر الحصار، وأن جاهزية القوات في أعلى مستوياتها، وتنتظر أيّ توجيهات تتعلّق بمعادلة الحصار بالحصار، والمطار بالمطار، والميناء بالميناء». كما دعا السعودية إلى «إدراك أن الشعب اليمني باتت لديه قوات وقدرات عسكرية قادرة على فرض المعادلات». وختم بالقول إن «العدوان والحصار السعودي - الأميركي لن يستمر».

واعتبر مراقبون تلك التصريحات مؤشراً على فشل الوساطتَين القطرية والعمانية، اللتَين كانتا لا تزالان مستمرّتَين في مسقط، في احتواء التوتر بين صنعاء والرياض. كما توقّع هؤلاء ألّا تنحصر العمليات في عودة الضربات الجوية على مصالح المملكة الاستراتيجية، وأبرزها قطاع النفط والغاز السعودي، وحظر مرور الطيران في أجواء الرياض، بل أن تؤدّي أيضاً إلى شلّ حركة موانئ تصدير النفط السعودية، وإيقاف الحركة الملاحية النشطة التي يشهدها ميناء جدة، الذي يستقبل نحو 70% من واردات المملكة.

وزير دفاع صنعاء يؤكد استعداد قواته لخوض معركة فاصلة مع السعودية

وفي هذا السياق، أكد مصدران مقربان من حركة «أنصار الله»، لـ«الأخبار»، رفض الحركة كافة العروض المقدَّمة من السعودية حتى الآن، عبر سلطنة عُمان، مبيّنَين أن صنعاء تطالب الرياض برفع الحصار عن جميع الموانئ والمطارات، وتسليم عائدات النفط والغاز المخصّصة لمرتبات الموظفين، وتنفيذ صفقات تبادل الأسرى وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل، فضلاً عن إنهاء الاحتلال في المحافظات الجنوبية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية مستقبلاً. والتخلّي الكامل عن دعم الأطراف الموالية للمملكة، ودفع الأخيرة التعويضات كافة وتكاليف إعادة الإعمار؛ «وما لم تتحقّق تلك المطالب، فإن الشعب اليمني سينتزعها بقوة السلاح». وأشارت المصادر إلى أن «بنك صنعاء غني بالأهداف، في حين أنه لا أهداف للعدو في اليمن كونه دمّر كافة البنى التحتية خلال سنوات العدوان الذي قادته السعودية».

في المقابل، دفعت الرياض بـ«المجلس الرئاسي» التابع لها إلى الردّ على «أنصار الله»، برسالة نشرها رئيس المجلس، رشاد العليمي، على منصة «إكس»، قال فيها إن «الحوثيين يحاصرون اليمنيين، وليس العكس». ومن جهتهم، وفي محاولة أيضاً للتأثير على الالتفاف الشعبي حول خيار كسر الحصار، سوّق العشرات من الناشطين التابعين لحكومة عدن في مواقع التواصل الاجتماعي، لكون «الحرب التي دعا إليها الحوثيون تأتي في إطار التنسيق مع إيران لاستدامة المملكة، وأنها جزء من الصراع الإقليمي، وليس للتصعيد الحوثي علاقة بالحصار ومعاناة الشعب اليمني».

طوفان بشري في صنعاء (سبأ)

على الغلاف

توعّد أميركي بتدمير المُنشأة المزعومة
ما هي «جبل الفأس»؟

خضر خروبي

على وقع تجدّد القتال بين إيران والولايات المتحدة، وإصدار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الأوامر بضرب «كلّ شيء ما عدا النفط»، مروراً بتهديده بتكرار استهداف البرنامج النووي الإيراني، وليس انتهاءً بتلميحه إلى السعي للسيطرة على جزيرة «خارك» الإيرانية، عاد الحديث عن السيناريوات المحتملة لهذا التصعيد، ومدى نجاعتها في فرض تصوّرات واشنطن لنهاية الحرب، وما قد تتركه من انعكاسات على مصير العملية التفاوضية التي لا تزال الإدارة الأميركية ترسل إشارات متضاربة بشأنها. في هذا الإطار، برز، مطلع الأسبوع، تهديد ترامب بضرب مُنشأة «جبل الفأس» - وهي موقع مُفترض مُحصّن تحت الأرض، يقع على بعد 220 كيلومتراً جنوبي طهران وعلى بعد كيلومترَين من مجمع «نطنز» النووي، وتزعم الولايات المتحدة وإسرائيل أن إيران تريد استخدامه في إطار برنامجها النووي - في «وقت قريب نسبياً»، وزعمه أن بلاده تراقب نشاطاً مشبوهاً في الموقع المذكور، مع إقراره بأنه «لا أحد يعلم» ما إذا كان الجبل «منيعاً ضدّ مثل هذا الهجوم»، الذي يُفترض أن تُستخدم فيه ذخائر أميركية خارقة للتحصينات.

لكنّ خبراء يحذّرون من أن «جبل الفأس» قد تكون خارج مدى أقوى القنابل الخارقة للتحصينات في الترسانة الأميركية، وذلك بالنظر إلى كون المُنشأة المُفترضة محفورة في أعماق الجبل، وتحت مئات الأمتار من صخور الغرانيت الصلبة. وبحسب الباحث النووي البارز في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (MIT) والدبلوماسي الأميركي السابق لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، ماثيو شارب، فإنه «لا يمكن توقّع أن تحقّق الضربات الجوية ضدّ جبل الفأس المستوى نفسه من النجاح الذي تحقّق في فوردو»؛ إذ إن المنشأة النووية المزعومة، إنما «تقع على عمق أكبر ولا تتوافر عنها (لدى واشنطن) المعرفة الدقيقة ببنيتها الداخلية أو نقاط ضعفها، مثلما هو حال فوردو». ومع هذا، يعتقد شارب، في حديث إلى موقع «المونيتور»، أن «جبل الفأس» ليست في مناًى عن الاستهداف بالكامل، نظراً إلى أن عملية إنشائها تعتمد على إمدادات الكهرباء، ونقل المعدّات، وأنظمة التبريد، ووجود الطواقم التنفيذية، مبيّناً أن جميع هذه العناصر، مُعرّضة للانكشاف، بما فيها مداخل الأنفاق، ويمكن أن تصبح أهدافاً للهجمات الأميركية مستقبلاً.

أمّا عن الغرض من استهداف هذه المُنشأة «السرية» التي تزعم واشنطن أن طهران اختارتها لتكون بمثابة «مظلّة تأمين» لبرنامجها النووي، فيعتقد دان شابيرو، وهو المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية خلال إدارة الرئيس جو بايدن، أن «ترامب قلق من أن الأضرار التي لحقت بالبرنامج النووي الإيراني خلال حرب الاثني عشر يوماً قد تُعوَّض في المستقبل»، مضيفاً أن «الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل أن تتمكّن إيران من بدء تخصيب اليورانيوم أو تنفيذ أنشطة حسّاسة أخرى داخل هذا المجمع العميق تحت الأرض»، مستنتجاً أن «هذا بالتحديد ما يجعل جبل الفأس هدفاً منطقياً للهجوم». وفي الاتجاه نفسه، تشير صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أن تصريحات ترامب حول المنشأة المزعومة الخاضعة - بحسبها - منذ سنوات لمراقبة استخباراتية أميركية وإسرائيلية، والغامضة بالنسبة إلى مفتّشي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، جاءت بعد عدّة أيام من تلقّي الرئيس إحاطات أمنية من كبار مستشاريه، اشتملت على خيار مهاجمة «جبل الفأس» والمواقع المُقامة في باطنه، وذلك في إطار تدارس خطط توسيع العمليات العسكرية الأميركية ضدّ إيران. وفي هذا الإطار، تتحدّث الصحيفة عن توافقات أميركية - إسرائيلية في شأن تقدير محورية «الجبل» في أيّ محاولة مستقبلية من جانب طهران لإحياء برنامجها النووي، ولا سيما بعد الأضرار التي لحقت بمنشأتَي «فوردو» و«نطنز» في الحربَين الأخيرتَين.

وعلى الرغم من ما تقدّم، تشير الصحيفة إلى أن السؤال في شأن ما يوجد تحديداً داخل المنشأة، التي بدأت تُثار الشبهات حولها في الدوائر الغربية منذ عام 2020، بالتزامن مع تعرّض «نطنز»، الواقعة على مقربة من «جبل الفأس» لما وصفته السلطات الإيرانية حينذاك بـ«العملية التخريبية»، لا يزال بلا إجابة واضحة، خصوصاً أن أعمال البناء في المُنشأة لم تكتمل بعد، ولم يُعرف على وجه الدقّة ما إذا كانت تمهّد لأنشطة نووية أم لا. وكان تقرير صادر قبل نحو أربعة أعوام عن «معهد العلوم والأمن الدولي»، وهو مركز أبحاث مقرّه واشنطن ومتخصّص في منع انتشار الأسلحة النووية، تحدّث عن أن هذا المجمّع قد يوفّر مساحة تتجاوز 5000 متر مربّع، ويضمّ على الأرجح عدّة طوابق تحت الأرض بعمق يزيد عن مئة متر، وذلك «بما يكفي لاحتضان مركز لتخصيب اليورانيوم، مزوّد بأجهزة طرد مركزي قادرة على إنتاج يورانيوم مُخصّب بدرجة صالحة لصنع الأسلحة النووية»، على حدّ زعم المعهد.

◄ إعلانات رسمية

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك الهرمل – دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم التمييز
علي سليمان غصن	1282733	RR192554363LB
عباس علي اسماعيل	1411197	RR192554235LB
ماجد عباس اسماعيل	1426998	RR192554244LB
عباس علي اسماعيل	1441442	RR192554227LB
حسين يحيى محمود الفن	4010273	RR192554261LB
محمود محمد عز الدين	4020650	RR192554160LB
محمود محمد عز الدين	4020653	RR192554156LB
علي سليمان غصن	4020664	RR192554377LB
ماجد عباس اسماعيل	4035487	RR192554258LB
حسين يحيى محمود الفن	4084801	RR192554275LB
علي حسين موسى	4117465	RR192554108LB
منير محمد الحجيري	4117480	RR192554099LB
صالح عبدو عز الدين	4117506	RR192554142LB
علي يونس الحجيري	4117625	RR192554085LB
يحي قاسم البريدي	4117642	RR192554071LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 137

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك الهرمل – دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم التمييز
يوسف حسين عقيل	367877	RR192554332LB
المؤسسة اللبنانية العربية للتجارة يوسف حسين عقيل	367888	RR192554329LB
بلال محمود الحجيري	1859156	RR192554173LB
الياس سعدالله شعبان	2609991	RR192554346LB
علي طلال دندش	3064140	RR192554292LB
بلال محمود الحجيري	4008966	RR192554187LB
ابراهيم علي غداده	4019873	RR192554195LB
ابراهيم علي غداده	4019874	RR192554200LB
الياس سعد الله شعبان	4019877	RR192554350LB
نبيل علي البريدي	4020657	RR192554301LB
نبيل علي البريدي	4020658	RR192554315LB
علي طلال دندش	4020661	RR192554289LB
فرحان حسن الفليطي	4117488	RR192554111LB
ابتسام حسن الحجيري	4117565	RR192554139LB
رشيد حسين الحجيري	4117599	RR192554125LB
علي حسين رايد	4117615	RR192554068LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 137

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك الهرمل – دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم التمييز
ياسين غازي جعفر	3217951	RR192554451LB
مصطفى اسماعيل الحجيري	3526843	RR192554385LB
ياسين غازي جعفر	3975583	RR192554448LB
محمد علي محمد الرفاعي	4008550	RR192554425LB
محمد علي محمد الرفاعي	4008595	RR192554434LB
محمود محمد الحجيري	4008618	RR192554496LB
محمود محمد الحجيري	4008624	RR192554482LB
توفيق علي الحجيري	4019878	RR192554465LB
توفيق علي الحجيري	4019879	RR192554479LB
مصطفى اسماعيل الحجيري	4020656	RR192554394LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 137

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك الهرمل – دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كُل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم التمييز
بلدية حوش سنيد	1217798	RR192553266LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 137

كلمات متقاطعة 5132

افقيا

1- مدينة أميركية في ولاية كارولينا الجنوبية – 2- رجل وُصف بالقوة ولقبَ بالجبار – للندبة – 3- حفر البئر – نسبة الى مواطن من جزيرة في المحيط الهندي – 4- إسم يُطلق على قلعة طرابلس – 5- حكيم الراي – اختبر وامتحن – 6- دولة في اميركا الجنوبية – تهيّأ للحملة في الحرب – 7- عملة اسيوية – اداة إستثناء – حبوب تُزرع في الأرض – 8- عائلة رئيس وزراء بريطاني راحل – 9- من الفاكهة – مدينة في المغرب – 10- لبناني من شهداء الثاني من ايار سنة 1916

عمودياً

1- مدينة في أوكرانيا ومحطة توليد نووية – 2- كوكب النهار – منطقة بالأجنبية – طعم الحنظل – 3- خبز يابس – ماء جار – نوّ وكذب – 4- دولة أوروبية – بسط – 5- عاصمة اوروبية – يهود أثيوبيا – 6- نساء وفتيات متجولات منتشرات في جميع القارات لهنّ تقاليد خاصة يمتهن الرقص والموسيقى وقراءة البخت – 7- تسير – خلط – 8- لب – برج مائل في إيطاليا – 9- ضوء الصباح – من الأشجار المثمرة – من الحبوب – 10- عشيقة هتلر وزوجته

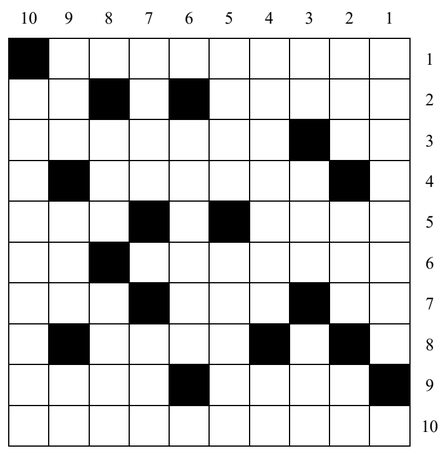

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- مسحوق – جميل – 2- يمرّ – فيراري – 3- كابري – منقل – 4- إد – قرضاي – 5- يد – لن – با – 6- وهن – متين – 7- كبكب – بصّ – 8- حماس – ورل – 9- لا – التمساح – 10- بيونغ يانغ

عمودياً

1- ميكادو – حلب – 2- سماد – هكّ – اي – 3- حرب – ينبح – 4- رقد – كمان – 5- قفير – مبالغ – 6- ضلت – ستّي – 7- جرمانيا – ما – 8- ماني – وسن – 9- يرقَ – براغ – 10- ليلى الصلح

sudoku 5132

2	3		9					
	7		2				8	5
	5		1	8				2
		5		7	1	9		
7		1				4		3
		2	3	6		7		
6				1	4		3	
8	9				5		1	
					2		7	4

حلول الشبكة السابقة

5	8	6	9	3	1	2	7	4
9	1	7	4	8	2	6	5	3
3	4	2	7	5	6	8	9	1
2	9	8	5	6	3	1	4	7
1	7	5	8	4	9	3	6	2
6	3	4	2	1	7	5	8	9
7	2	3	6	9	8	4	1	5
8	5	9	1	2	4	7	3	6
4	6	1	3	7	5	9	2	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 429

كلمة السر من 7 حروف: شاعر جاهلي مخضرم

امرؤ القيس – الخنساء – السموال – المهلهل – احوص – بثينة – جرير – زيد الخير – سلمى – شواعر – عروة – عمر – قس بن ساعدة – كعب بن زهير – همام – يزيد

ق	ا	ل	خ	ن	س	ا	ء	ا	ر
س	ل	أ	و	م	س	ل	ا	س	ي
ب	ح	ي	ز	ي	د	ل	ل	ي	ه
ن	ر	ر	ه	م	ا	م	ه	ق	ز
س	ع	م	ر	ي	ر	ج	ل	ل	ن
ا	ا	ع	ع	ر	و	ة	ه	ا	ب
ع	و	ط	ص	و	ح	ا	م	ؤ	ب
د	ش	ب	ث	ي	ن	ة	ل	ر	ع
ة	ذ	س	ل	م	ى	ي	ا	م	ك
ز	ي	د	ا	ل	خ	ي	ر	ا	ة

حلول الشبكة السابقة: فرنانديز

عملية حسابية 429

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X	49	=	98
X		+		٪		
4	X		٪		=	4
٪		٪		X		
	X		–		=	19
=		=		=		
11		6		35		

حلول الشبكة السابقة

89	–	12	٪	7	=	11
+		٪		X		
7	X	4	٪	2	=	14
٪		X		X		
8	X	9	٪	3	=	24
=		=		=		
12		27		42		

شبكة العنكبوت 429

إعداد نعوم مسعود

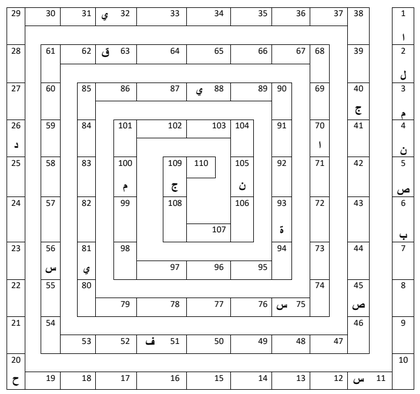

1 – 6 المقام والمكانة
5 – 20 أمير كويتي راحل زاره الرئيس اللبناني سليمان فرنجية عام 1972
19 – 27 قائد الحرس الثوري الإيراني
26 – 32 لاعب كرة قدم فرنسي مشارك في كاس العالم 2026
31 – 43 رئيس الاتحاد السوفياتي واحد ابرز قادته خلال فترة الحرب الباردة
43 – 46 من اسماء السيف القاطع
46 – 56 وزير خارجية فرنسي في عهد الرئيس فرنسوا هولاند
56 – 62 شاعر لبناني راحل
61 – 65 من الخضر الجذرية
64 – 70 اغنية للسيدة فيروز
69 – 73 مدينة بلجيكية
71 – 81 من ابطال سباق السيارات في لبنان كان يُعرف باسم « باغيرا »
88 – 81 اغنية للسيدة ام كلثوم
87 – 91 ممثلة مصرية
90 – 95 اغنية للسيدة ام كلثوم
94 – 105 اغنية لعبد الحليم حافظ صدرت بعد وفاته
103 – 106 وكالة انباء كويتية
106 – 110 دولة اوروبية

حل شبكة العنكبوت السابقة

الفاتح – جيرارد بيكيه – هاري ترومان – مانوك مانوكيان – انت عمري – ريهانا – ناشيونال جيوغرافيك – كالاهاري – ينبع – عاصون – نجوى فؤاد – ادنبره – رهان – انجلينا جولي – ليمان – مانتوفا – فارادي – دايتون

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5132

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أطول وأضخم إنسان في التاريخ (1918- 1940). عُرف بإسم عملاق ولاية إلينوي الأميركية
3+1+4+2+6 = عاصمة عربية ■ 8+10+5+9 = الجواب ■ 2+7+11 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **سامية عسيران**

على الغلاف

تقديرات تركية حول استراتيجية ترامب
عزل الجبهات «الثانوية»... وإبطال أوراق قوة إيران

محمد نور الدين

في وقت يتّسم فيه الموقف التركي الرسمي من العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران بالارتباك والتردّد، بين عدم الرغبة في سقوط إيران، وما قد يحمله ذلك من تداعيات سلبية على تركيا، وبين الحرص على عدم إغضاب الولايات المتحدة والالتزام بمقرّرات حلف «الناتو» التي تعدّ إيران عدواً «ضمنياً»، تُكثر القراءات التركية للصراع في الشرق الأوسط وما قد يفضي إليه. وفي هذا السياق، تُبرز وجهات نظر باحثَين في «مركز أبحاث إيران» في إسطنبول، من بينهم رئيس المركز، سرحان أفاجان، والباحث أورال توغاه، اللذان تحدّثا، في حوار مطوّل مع صحيفة «حريات»، عن أن استراتيجية الحرب الأميركية لا تستهدف إيران فقط، بل ترمي إلى إرساء توازن في المنطقة، يخدم تعزيز طوق الأمن والحماية حول إسرائيل، ويدفع نحو توسيع «الاتفاقات الإبراهيمية» مع الآخرة.

في هذا الإطار، يقول أفاجان إنه من «الخطأ تفسير سياسة دونالد ترامب تجاه الشرق الأوسط من منظور إيران فقط. فالهدف الرئيس للولايات المتحدة هو ضمان أمن إسرائيل في المنطقة، ليس بالوسائل العسكرية، بل بتوسيع نطاق عملية التطبيع مع الدول العربية». ويضيف: «صحيح أن ما يفعله ترامب في الخليج له صِلة بإيران، لكن ليس بشكل كامل. فقضية إيران ظرفية قياساً إلى هدف التطبيع مع إسرائيل الذي سيقلّص نفوذ طهران في المنطقة». ويلفت أفاجان إلى أن «مذكّرة التفاهم بين أميركا وإيران تنص على وقف إطلاق النار في لبنان وعلى جميع الجبهات، وهذا مرتبط بنهج ترامب تجاه إسرائيل، وليس بالحرب مع إيران». وإذ يعتبر أن «الرئيس الأميركي يريد تحييد مضيق هرمز (ومنعه) من أن يكون ورقة إيرانية رابحة في المفاوضات، ولن يعود إلى المفاوضات قبل ذلك»، فهو يقدّر أن «ترامب يميل في هذه المرحلة إلى حرب محدودة، وليست شاملة»، انطلاقاً من اعتقاده بأن «مهاجمة إيران بشكل منقطع ستزيد من إضعافها». في المقابل، يشير أفاجان إلى أن «طهران خلصت إلى أن واشنطن لا تستطيع شنّ عملية برية، وستقتصر على الضربات الجوية»، مستدركاً بأن «استمرار الوضع على هذا النحو لا يفيد إيران». أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فيشير إلى أن «الرئيس الأميركي يكنّ كراهية لبنيامين نتنياهو، وهو لا يرغب في استمرار استراتيجي واحد. فالولايات المتحدة تريد إغلاق الجبهات الثانوية التي تشكّل سبباً للتصعيد، مع تركيز الضغط على الجبهة الإيرانية»، مذكّراً بأن «ترامب طلب في التاسع من تموز الجاري من نتنياهو خفض الوجود العسكري في سوريا، وبدء الانسحاب من لبنان. وفي الوقت نفسه، أعلن أنه سيسحب القوات الأميركية من العراق في نهاية أيلول المقبل. وهذا كلّه جزء من الاستراتيجية الأميركية في المنطقة». ويعتقد توغا أن «ترامب اقتنع، بعد لقائه الرئيس أحمد الشرع في أنقرة، الأسبوع الماضي، بأن استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في سوريا وفي لبنان، يشكّل عائقاً أمام نجاح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، والوجود العسكري في سوريا، ونقل المسؤولية الإقليمية عن الأمن إلى حلفاء أميركا». وفي خصوص جولة التصعيد الأحدث الأميركية - الإيرانية، يعتبر الباحث أن «توجيه ترامب ضربات إلى إيران والدعوة إلى المفاوضات وجهان للدبلوماسية القسرية، وليسا ذات قدرة تهديدية محدودة في مضيق هرمز، وتوقيع اتفاقية تحت الضغط الشديد»، مستدركاً بأن «الهدف الأميركي يواجه صعوبات نظراً إلى أن العمل عليه يتزامن مع تغيير القيادة في إيران، وصعوبة إيجاد شريك فيها». ويشير إلى أن «الولايات المتحدة وإسرائيل تتّفقان في الهدف، وتختلفان في الوسيلة لتحقيقه؛ فأميركا تريد إنهاء الحرب لتخفيف الأعباء الإقليمية، فيما ترى إسرائيل ضرورة إنهائها من خلال الحفاظ على المناطق العازلة في سوريا ولبنان وغزة. والخلاف بالتالي، هو على كيفية تشكيل النظام الإقليمي بعد الحرب، وليس أزمة تحالف بين أميركا وإسرائيل». وينتهي إلى القول إنه «إذا قاوم نتنياهو عملية الانسحاب من سوريا ولبنان، فالتوترات ستستمرّ ولن تجد سبيلاً للتوقّف. وهذا من وجهة نظر أميركا، يشكّل خطراً على الاستقرار في المنطقة».

ترامب يريد تعزيز طوق الأمن والحماية حول إسرائيل (من الويب)

أمّا مراسل صحيفة «حريات» في واشنطن، يونس باقصوي، فيقول إن «أيّ شخص تطرح عليه السؤال: مَن المنتصر في مذكّرة التفاهم بين أميركا وإيران، سيجيبك فوراً: إيران. وهذا صحيح لأن طهران لم تقدّم في المذكّرة أيّ تنازل». ويعتقد باقصوي أن رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، ووزير الخارجية، عباس عراقجي، «يسعيان لإيجاد أرضية مشتركة للتسوية في الخارج من دون إثارة قلق المتشدّدين في الداخل»، عادّاً «قول قاليباف إن مضيق هرمز يجب ألّا يتحوّل إلى عامل ضدّ إيران، وإن فتحه هو لصالحها، رسالة إلى الدولة العميقة في إيران، للمضيّ في التسوية وليس لتفجيرها.» ويرى أن «عراقجي وقاليباف ومعهما الرئيس مسعود بزشكيان، خاطروا بمستقبلهم بتوقيع مذكّرة التفاهم، وأن «انفجار الوضع من جديد، سيجعل الانتصار الإيراني موضع تآكل لصالح الدولة العميقة التي تشكّك في نوايا أميركا تجاه أيّ اتفاقية تسوية للوضع في المنطقة».

> **ترامب يكره تنتياهو ولا يريد استمراره في منصبه**

ويفضّل فتح المجال أمام شخصيات بديلة منه»، متابعاً أن «ترامب يريد إبقاء إسرائيل بعيدة عن الصدام المباشر مع إيران، حتى لا يُساء تفسير ذلك، ولمنع إسرائيل من الانحراف عن الاستراتيجية الأميركية في المنطقة».

من جهته، يلفت توغا إلى أن «الخطوات الأميركية في المنطقة، تبدو للوهلة الأولى متناقضة، إلّا أنها في الواقع جزء من هدف استراتيجي واحد. فالولايات المتحدة تريد إغلاق الجبهات الثانوية، وتركيز الضغط على إيران، وتجنّب الانجرار إلى حرب إقليمية شاملة، وهذا ما يفسّر تأجيل ضرب البنية التحتية الإيرانية، وتوجيه ضربات محدودة، وإبقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات». ويضيف أن «الهدف الأميركي ليس تغيير النظام، بل إضعافه بما يكفي لإجباره على التفاوض من موقع أضعف، وإبطال أوراق قوته الإقليمية، وتحديداً وكلاءه في المنطقة، وقدراته الصاروخية والنووية، وصولاً إلى اتفاق جديد يتجاوز الاتفاق السابق».

وتتجاوز خلفية هذا التصعيد حدود الهجمات الأخيرة؛ فمنذ سنوات، يشكّل إقليم كردستان إحدى أكثر الساحات حساسية في معادلة الصراع الإقليمي، وذلك نظراً إلى وجود قواعد لـ«التحالف الدولي» فيه، واحتضانه مقارّ دبلوماسية أميركية، وشركات نفط أجنبية، فضلاً عن تمركز أحزاب كردية إيرانية معارضة تنهمها طهران باستخدام الأراضي العراقية منطلقاً لأنشطتها، فيه. والجدير ذكره، هنا، أنه في اليوم نفسه الذي شهد اعتراض المسيّرات فوق أربيل، تعرّضت مقارّ تابعة لحزب «كومله» الكردي الإيراني المعارض في محافظة السليمانية لقصف صاروخي أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى، في هجوم نسبته قيادات الحزب إلى إيران.

> **لا يمكن تجاهل العامل الإسرائيلي عند قراءة التطورات الأمنية**

وعلى وقع تلك التطوّرات، لم يغب الملفّ الأمني عن جدول أعمال زيارة الزيدي إلى واشنطن؛ إذ أكّدت الحكومة العراقية استمرار التعاون مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية والاقتصادية، في حين دعت السفارة الأميركية في بغداد، عقب هجمات أربيل، رعاياها إلى توخّي أقصى درجات الحذر، مكرّرةً تحذيرها من السفر إلى العراق بسبب المخاطر الأمنية واحتمال إغلاق المجال الجوي أو اضطراب حركة السفر. ويأتي ذلك ليصبح أيضاً المناخ الاستثماري الذي تحاول بغداد الترويج له؛ فاستهداف أربيل، بالتزامن مع حوادث طاولت منشآت وناقلات نفط في الجنوب، يثير تساؤلات لدى الشركات الأجنبية بشأن استقرار البيئة الأمنية، في لحظة تسعى فيها الحكومة إلى استقطاب استثمارات جديدة وإقناع الشركاء الدوليين بأن العراق دخل مرحلة مختلفة عنوانها الاستقرار الاقتصادي.

على الموقع
استهداف «التنف»: رسائل إيرانية إلى ترامب... والشرع؟

عودة الرسائل الأمنية «المجهولة»
العراق أيضاً... على خطّ التصعيد

بغداد - **فقار فاضل**

على وقع زيارة رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إلى الولايات المتحدة، شهد العراق، في الأيام الماضية، تصعيداً أمنياً لافتاً، تمثّل في هجمات بطائرات مُسيّرة استهدفت أربيل، فضلاً عن حوادث طاولت منشآت نفطية في جنوب البلاد. وأعادت هذه الهجمات خلط أوراق المشهد الداخلي، في ظلّ تباين الروايات بشأن الجهة المسؤولة عنها؛ إذ اتُّهمت جهات في إقليم كردستان فصائل المقاومة بالوقوف وراءها، في حين نفت «المقاومة الإسلامية في العراق» أيّ صلة لها بها، وتمسّكت حكومة بغداد، من جهتها، بانتظار نتائج التحقيقات التي باشرتها لجنة رسمية، مؤكّدةً رفضها توجيه الاتهامات من دون أدلة.

ويرى مدير مركز «غد العراق» للدراسات، علي عبد الرزّاق، أن المشهد أكثر تعقيداً من اختزاله في اتّهام طرف بعينه. ويقول عبد الرزّاق، لـ«الأخبار»، إن «هناك أكثر من طرف تسعى إلى خلط الأوراق داخل إقليم كردستان»، مضيفاً أن «الخلافات السياسية بين القوى الحاكمة في الإقليم تمثّل عاملاً لا يمكن تجاهله عند قراءة التطورات الأمنية الأخيرة». ويشير إلى أن الفصائل «اعتادت، عندما تنفّذ عمليات، أن تتبنّاها بصورة مباشرة، وليس من مصلحتها تنفيذ هجمات مجهولة في هذا التوقيت»، داعياً إلى عدم استباق نتائج التحقيقات الرسمية، ومشدّداً على ضرورة أن «تشكّل حكومتا بغداد وإقليم لجاناً مشتركة لكشف ملابسات ما جرى وتحديد الجهات المسؤولة بعيداً عن الاتهامات السياسية والإعلامية». كما لا يستبعد وجود أطراف إقليمية ودولية لها مصلحة في تأزيم الوضع، لافتاً إلى أن «المنطقة تشهد تداخلاً أمنياً واستخبارياتياً واسعاً، وحتى الكيان الإسرائيلي لديه تحرّكات معروفة في الإقليم. ولذلك، لا يمكن توجيه الاتهام إلى جهة محدّدة قبل استكمال التحقيقات».

نفت «المقاومة الإسلامية في العراق» أيّ صلة لها بالهجمات على أربيل (من الويب)

فنزويلا

الزلزال بوّابةً لتعزيز الهيمنة
«الموساد» في قلب كاراكاس

لينا بعلبكي

قبل سنوات طويلة، وتحديداً في حزيران 2010، عقب عام واحد من قطع فنزويلا جميع علاقاتها مع إسرائيل، وقف الرئيس الفنزويلي الراحل، هوغو تشافيز، صارخاً في وجه الإرهاب الإسرائيلي الذي استهدف وقتذاك «أسطول الحرية»، قائلاً: «أريد أن أُدين، من أعماق روحي، ومن أعماق أحشائي: اللعنة عليكِ يا دولة إسرائيل! اللعنة عليكِ أيتها الدولة الإرهابية، ويا معشر القتلة». الآن، في عهد الرئيسة المؤقتة، ديلسي رودريغيز، تبدو تلك الحقبة كأنها تنتمي إلى ماضٍ سحيق أُريد شطبه بالكامل؛ فمع تسلّم رودريغيز مفاصل السلطة المؤقتة، إثر اختطاف الولايات المتحدة الرئيس نيكولاس مادورو في الثالث من كانون الثاني الماضي، شهدت السياسة الخارجية الفنزويلية انعطافة حادّة تُرجمت في تقارب سريع مع واشنطن، بدا بالنسبة إلى الكثير من المراقبين بمثابة قطيعة كاملة مع ثوابت الثورة البوليفارية.

فإلى جانب التنازلات التي قدّمتها في قطاع النفط، أقدمت الحكومة المؤقّتة على سلسلة خطوات ذات طابع أمني، جلّت استعدادها للمضيّ بعيداً في التعاون مع واشنطن؛ إذ عمدت إلى تسليم وزير الصناعة والإنتاج الوطني، أليكس صعب، إلى الولايات المتحدة لمواجهته محاكمة مالية - سياسية. علماً أن صعب رجل أعمال مقرّب من مادورو، واشتُهر إعلامياً بـ«رجل الحقيبة» نظراً إلى إدارته شبكات مالية وتجارية معقّدة ساعدت الحكومة الفنزويلية في الالتفاف على العقوبات الأميركية والدولية. وتبع ذلك تسليم علي زكي حاج جليل، وهو فنزويلي من أصل لبناني تشتبه السلطات البنمية في أنه تولّى إدارة اللوجستيات ووسائل النقل لمنفّذي التفجير الذي استهدف رحلة «الآس تشيريكاناس» رقم 901 عام 1994، إلى بنما تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب». وبالتوازي، ثمّة تقارير تتحدّث عن تغلغل جهاز «الموساد» الإسرائيلي في العاصمة كاراكاس، واستباحته السيادة الفنزويلية عبر إجراء تحقيقات مباشرة مع مَن تصفهم تل أبيب بـ«المتهمين بالإرهاب»، وتزعم وجود صِلات لهم بإيران و«حزب الله» اللبناني.

في ظلّ هذه التحوّلات، مثّل الزلزال الذي ضرب شمال فنزويلا في حزيران الماضي وحصد أرواح نحو 4734 شخصاً وخلّف 16740 جريحاً و17907 من المشرّدين، بوّابة «مثالية» لواشنطن وتل أبيب لتعميق اختراقهما الجمهورية البوليفارية. فعلى مطيّة «المساعدات الإنسانية» وإعادة الإعمار، شرعت الولايات المتحدة وإسرائيل في تحويل منصّة الإغاثة الفنزويلية إلى ما يشبه قواعد عسكرية واستخبارية متقدّمة، مكرّستَين واقعاً جديداً يهدف إلى محو تركة الحقبة السيادية التي أسّسها تشافيز. ومن أجل ذلك، وبذريعة المشاركة في عمليات التقييم الهندسي والإغاثة وإعداد خطة لإعادة الإعمار، وصل مبكراً إلى كاراكاس وفد إسرائيلي ضمّ دبلوماسيين من وزارة الخارجية ومسؤولين في «الهيئة الإسرائيلية لإدارة الطوارئ»، بالإضافة إلى عسكريين من «قيادة الجبهة الداخلية»، ترأسهم رئيس أركانها العميد إيلاد إدري.

وسرعان ما حظيت هذه «المساعدة» بموافقة فورية من رودريغيز، التي أشادت بالوفد، واصفةً إياه بأنه «يتمتّع بمهنية وكفاءة عاليتَين». كما طلبت تمديد مهمّته أسبوعَين إضافيين، موضحةً أنه جاء إلى بلادها بناءً على تواصل بين الجالية اليهودية في فنزويلا والسلطات الإسرائيلية. ولم يتردّد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بدوره، في إضفاء بُعد سياسي على المهمّة، مخاطباً البعثة بقوله: «أنتم لا تعيدون بناء الأنقاض فحسب، بل تعيدون بناء العلاقات»، معتبراً أن ثمّة «فرصة» لإنهاء 17 عاماً من القطيعة الدبلوماسية. في الوقت نفسه، وتحت شعار «الاستجابة الإنسانية»، أعادت القوات الأميركية تشغيل مطار «مايكيتيا الدولي»، ونشر أكثر من 900 عسكري على الأرض الفنزويلية (تتصدّرهم قوات مشاة البحرية «المارينز»)، تساندهم قوّة دعم لوجستي من 800 عسكري مرابطين في بورتوريكو وكوراساو. وترافق هذا الانتشار مع زجّ واشنطن بأربع أو خمس طائرات استطلاع مسيّرة من طراز «Reaper 9-MQ» موجّهة من خلية استخبارية في ميامي، مهمّتها مسح الجغرافيا الفنزويلية تحت ستار تحديد الأبنية المتضررة.

> **نشرت الولايات المتحدة أكثر من 900 عسكري على الأرض الفنزويلية**

أمّا في الميناء الرئيس للبلاد (لا غوايرا)، فرست سفينة الإنزال البريطانية الضخمة «USS Fort Lauderdale» (المخصّصة لنقل القوات والآليات الحربية)، التي تعمل كمركز لوجستي عائم، ثمّ تلتها السفينة القتالية الساحلية «USS Billings»، في وقت وصل فيه جنرال «المارينز» كيفن جيرارد، إلى فنزويلا ليتولّى القيادة الميدانية المباشرة. ورغم ادّعاءات قائد القيادة الجنوبية الأميركية، الجنرال فرانسيس دونوفان، أن هذه المهام «مؤقّتة»، فإنه لم يخفِ تطلّعه إلى أن يمهّد هذا الحضور الأرضي لـ«علاقة عسكرية أفضل» وأكثر ديمومة بين واشنطن وكاراكاس. كذلك، سجّلت الساحة الفنزويلية وصول فريق من منظمة «الخوذ البيضاء»، قادم من دمشق، بتوجيه من السلطات الانتقالية التي يقودها أحمد الشرع؛ علماً أن المنظمة المذكورة ارتبط اسمها طوال سنوات الأزمة السورية بالتمويل الغربي (البريطاني والأميركي تحديداً).

ويأتي كلّ ذلك في ظلّ الحاجة الماسّة التي خلّفتها سنوات طويلة من العقوبات الأميركية والغربية على كاراكاس، خسرت خلالها الأخيرة عشرات مليارات الدولارات، بينما تجاوزت خسائر قطاعها النفطي منذ عام 2017 حاجز الـ200 مليار دولار وفق معهد «تريكونتيننتال». وفي هذا السياق، دعا أكثر من مئة اقتصادي وباحث دولي، من بينهم جيفري ساكس وجيمس غالبريث، إلى الإفراج العاجل عن الأصول الفنزويلية المجمّدة ورفع العقوبات التي تمنع البلاد من الاستجابة للكارثة الطبيعية وإعادة الإعمار. ورغم تلك المناشدات، تستمرّ إدارة ترامب في إحكام قبضتها على صادرات النفط الفنزويلية عبر وزارة الخزانة؛ وفي هذا الإطار، كشفت روكسانا فيغيل، المستشارة السابقة في «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» (OFAC)، في مقال نشره «مجلس العلاقات الخارجية»، أن الإدارة صدّرت في الأشهر الأربعة الأولى للتدخل العسكري نحو 100 مليون برميل من النفط الفنزويلي (بقيمة 8 مليارات دولار) عبر آلية غامضة «تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الرقابة». وفي حين يطالب أعضاء في الكونغرس بإجراء تدقيق مستقلّ في الخصوص، ترفض الإدارة الكشف عن مصير هذه الأموال والجهات التي تديرها، مكتفيةً بمعلومات شحيحة سرّبها وزير الخارجية، ماركو روبيو، حول مرور جزء من العائدات عبر حسابات وسيطة في قطر، قبل استقراره في الخزانة الأميركية. وفيما يستمرّ «بنك إنكلترا»، أيضاً، في احتجاز الذهب الفنزويلي كـ«رهينة»، تؤكد الشواهد أن الكارثة الطبيعية الأخيرة لم تكن سوى الغطاء الأحدث لترسيخ نظام الوصاية والنهب المنظّم لثروات فنزويلا.

كيف تُدار «المستعمرة» الفنزويلية؟

تكشف الوثائق والتقارير المسرَّبة في الولايات المتحدة عمق النظرة الاستعلائية الأميركية تجاه فنزويلا؛ إذ تتّفق النخبة الحاكمة على ضرورة إخضاع هذه «المستعمرة»، لكنها تختلف في طريقة إدارتها. وفي هذا السياق، أزاحت صحيفة «وول ستريت جورنال» الستار عن تقرير استخباري رفعته «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» (CIA) إلى البيت الأبيض، بناءً على نصيحة من علي مشيري، المدير التنفيذي السابق في شركة «شيفرون» النفطية، يحذّر من مغبّة تنصيب المعارضة المدعومة أميركياً بقيادة ماريا كورينا ماتشادو. وبحسب التقييم، فإن تسليم ماتشادو -التي لا تمتلك نفوذاً في الأجهزة الأمنية أو قطاع النفط- السلطة قد يُغرق الولايات المتحدة في «مستنقع شبيه بالعراق»، وربّما يهدّد تدفق «الذهب الأسود»؛ وبدلاً من ذلك، أوصت الـ«CIA» بالإبقاء، على ديلسي رودريغيز كخيار يضمن «الاستقرار» النفطي ومصالح الكارتيلات الأميركية.

وفي ما يمثّل استجابة لتلك التوصية على ما يبدو، مُنعت ماتشادو من العودة إلى فنزويلا عبر طائرة خاصة من كوراساو؛ إذ لم تكد تستقلّ الطائرة حتى جاء الأمر من واشنطن إلى الطيّارين بالعودة وإلغاء الرحلة. وعقب الإلغاء، حاولت ماتشادو السفر من بنما إلى كاراكاس على متن رحلة تجارية، إلا أن شركة «كوبا إيرلاينز» رفضت نقلها خشية تعرّضها لإجراءات انتقامية من السلطات الفنزويلية. وبحسب الصحيفة، فإن إدارة ترامب رأت في عودة المعارضة «عنصراً يزعزع استقرار الحكومة الانتقالية» التي تنفّذ الأجندة الأميركية بسلاسة؛ وهو ما أكده روبيو لماتشادو، حين أبلغها صراحة بأن «هذا ليس الوقت المناسب للعودة»، معلّلاً ذلك بعمليات الإغاثة الجارية.

كأس العالم

إسبانيا تستهدف النجمة الثانية: الحلم على بعد خطوة

وصلت بطولة كأس العالم 2026 لكرة القدم إلى محطتها الأخيرة. وبعيداً عن المشكلات التنظيمية الهائلة التي رافقت الحدث، تميّز المونديال الجاري بمنافسات فنية لافتة توّجها طرفا النهائي المرتقب: الأرجنتين وإسبانيا

حسين فحص

تنافست «أفضل» المنتخبات الكروية العالمية لأكثر من شهر في مونديال 2026. ومع توالي الجولات، تم إقصاء 46 منتخباً من البطولة بشكل تدريجي، وصولاً إلى الدور النهائي الذي انحصر بين بطل النسخة الماضية منتخب الأرجنتين وبطل 2010 منتخب إسبانيا.

لعبَ قائد الأرجنتين ليونيل ميسي دوراً مهماً في بلوغ «الألبيسيليستي» المحطة النهائية، فيما تميّزت إسبانيا بتنوّع مصادر الحسم وصولاً إلى الامتحان الأخير. بدأ أبطال أوروبا بطولة كأس العالم 2026 ببطء، وذلك بعد تعادلهم الافتتاحي المفاجئ 0-0 أمام الرأس الأخضر في المجموعة الثامنة. ورغم البداية المتعثّرة، واصلت إسبانيا مسيرتها بهدوء، حيثُ تصدّرت مجموعتها بعد الفوز على السعودية وأوروغواي. فاز المنتخب الإسباني بعدها على النمسا في الدور الـ32، ثم البرتغال في الـ16، واستقبلت شباكه هدفاً أولاً ووحيداً في البطولة خلال فوزه 2-1 على بلجيكا في ربع النهائي، لتتبدّد أي شكوك حول قوة منتخب «لا روخا» بعد فوزه 2-0 على فرنسا في الدور نصف النهائي.

وشهدت المباراة أمام فرنسا أداءً مهيمناً أظهرَ أفضل ما لدى أبطال يورو 2024، حيثُ أثارت إسبانيا إعجاب العالم بأسره بفوزها الساحق على «الديوك» بفضل أداء شلّ حركة الثلاثي الهجومي المرعب كيليان مبابي ومايكل أوليس وعثمان ديمبيلي، بينما قدّمَ الإسبانيّان فابيان رويز ورودري أداءً استثنائياً في خط الوسط سمحَ بالسيطرة الكاملة.

الأرت إسبانيا إعجاب العالم بأسره بفوزها الساحق على «الديوك»

منظومة متجانسة

قبل انطلاق البطولة، كانت إسبانيا مرشّحة لرفع نجمتها الثانية تاريخياً والأولى لها منذ عام 2010. ومع ذلك، شابت الشكوك حظوظ «لاروخا» بفعل افتقار المنتخب الإسباني إلى الخبرة الدفاعية على أعلى مستوى، بعد غياب أبرز مدافعيه عن النسخة الحالية من كأس العالم، حيث قاد مواجهة البرازيل والمغرب (1-1) في دور المجموعات، ثم مباراة الأردن والجزائر (2-1)، قبل أن يدير لقاء المكسيك والإكوادور (2-0) في الدور الـ32. وشهدت المباراة الأخيرة حالة تحكيمية لافتة، إذ أشهر البطاقة الحمراء في وجه المدافع الإكوادوري بيرو هينكابي بعد تغطيته فمه أثناء الإسباني بعدها على النمسا في الدور الـ32، ثم البرتغال في الـ16، واستقبلت شباكه هدفاً أولاً ووحيداً في البطولة خلال فوزه 2-1 على بلجيكا في ربع النهائي، لتتبدّد أي شكوك حول قوة منتخب «لا روخا» بعد فوزه 2-0 على فرنسا في الدور نصف النهائي.

وشهدت المباراة أمام فرنسا أداءً مهيمناً أظهرَ أفضل ما لدى أبطال يورو 2024، حيثُ أثارت إسبانيا إعجاب العالم بأسره بفوزها الساحق على «الديوك» بفضل أداء شلّ حركة الثلاثي الهجومي المرعب كيليان مبابي ومايكل أوليس وعثمان ديمبيلي، بينما قدّمَ الإسبانيّان فابيان رويز ورودري أداءً استثنائياً في خط الوسط سمحَ بالسيطرة الكاملة.

منظومة متجانسة

قبل انطلاق البطولة، كانت إسبانيا مرشّحة لرفع نجمتها الثانية تاريخياً والأولى لها منذ عام 2010. ومع ذلك، شابت الشكوك حظوظ «لاروخا» بفعل افتقار المنتخب الإسباني إلى الخبرة الدفاعية على أعلى مستوى، بعد غياب أبرز مدافعيه عن النسخة الحالية من كأس العالم، حيث قاد مواجهة البرازيل والمغرب (1-1) في دور المجموعات، ثم مباراة الأردن والجزائر (2-1)، قبل أن يدير لقاء المكسيك والإكوادور (2-0) في الدور الـ32. وشهدت المباراة الأخيرة حالة تحكيمية لافتة، إذ أشهر البطاقة الحمراء، في وجه المدافع الإكوادوري بيرو هينكابي بعد تغطيته فمه أثناء

> **شكّلت الصلابة الدفاعية كلمة السر وراء تألق الإسبان**

على الورق لمهاجم من الطراز الرفيع مقارنة بباقي المنتخبات الكبيرة. ومع توالي المباريات، قطعَ ميكيل أويارزابال الشك باليقين، حيث سجّل مهاجم ريال سوسيداد في هذه النسخة من كأس العالم خمسة أهداف بينها هدف من ركلة جزاء أمام فرنسا في نصف النهائي.

وبعيداً من الهجوم، شكّلت الصلابة الدفاعية كلمة السر وراء تألق الإسبان في البطولة، حيثُ حقق المنتخب الإسباني شباكاً نظيفة في 6 مباريات من أصل 7 واستقبلَ هدفاً وحيداً بمعدّل 0,14 هدفاً في المباراة الواحدة، وهو أدنى متوسّط في تاريخ البطولة لأي منتخب لعبَ 5 مباريات على الأقل.

وإذا تُوّجت إسبانيا في البطولة من دون أن تتلقّى هدفاً في النهائي، سوف تُسجّل رقماً تاريخياً بحصدها اللقب مع تلقّيها هدفاً واحداً فقط، علماً أنّ هناك 3 منتخبات رفعوا كأس المونديال مع تلقّي شباكهم هدفَين هم: إسبانيا (2010) وفرنسا (1998) وإيطاليا (2006).

هي قمة مرتقبة بكل المقاييس. تحدٍّ كبير بين الأرجنتين التي تعتمد على ميسي كعامل حاسم ومحفّز، أمام السيطرة المُحكمة لمنتخب إسبانيا بقيادة نجمها الصاعد لامين جمال. يتواجه المنتخبان غداً الأحد (22:00 بتوقيت بيروت) في نيوجيرسي وسط ترقّب عالمي لرفع اللقب الرابع أو الثاني تواليا. فمن يتوّج بطلاً لكأس العالم 2026؟

من النهائي

صافرة سلوفينية - أردنية في النهائي

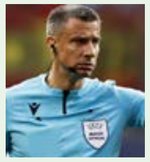

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) تعيين الحكم السلوفيني سلافكو فينتشيتش لإدارة المباراة النهائية لكأس العالم 2026، التي تجمع بين إسبانيا والأرجنتين غداً الأحد عند الساعة 22,00 بتوقيت بيروت على ملعب ميتلايف في ولاية نيوجيرسي الأمريكية.

وسيعاون فينتشيتش (46 عاماً) مواطناه توماش كلانتشنيك وأندراز كوفاتشيتش، بينما سيكون الأردني أدهم مخادمة حكماً رابعاً. أدار الحكم السلوفيني ثلاث مباريات في النسخة الحالية من كأس العالم، حيث قاد مواجهة البرازيل والمغرب (1-1) في دور المجموعات، ثم مباراة الأردن والجزائر (2-1)، قبل أن يدير لقاء المكسيك والإكوادور (2-0) في الدور الـ32. وشهدت المباراة الأخيرة حالة تحكيمية لافتة، إذ أشهر البطاقة الحمراء، في وجه المدافع الإكوادوري بيرو هينكابي بعد تغطيته فمه أثناء توجيه حديث إلى أحد المنافسين، تطبيقاً للوائح الجديدة التي تعرف إعلامياً باسم «قانون فينيسيوس». سبق لفينتشيتش أن أدار مباراة الأرجنتين أمام السعودية في كأس العالم 2022 بقطر، والتي انتهت بفوز المنتخب السعودي 2-1 في واحدة من أكبر مفاجآت البطولة.

كما تولى إدارة مواجهة إسبانيا وإيطاليا في دور المجموعات من بطولة أوروبا عام 2024، والتي حسمها المنتخب الإسباني بهدف دون رد.

خبرة كبيرة في النهائيات الأوروبية

يمتلك الحكم السلوفيني خبرة تمتد لأكثر من 16 عاماً على الساحة الدولية، وأدار عدداً من أبرز المباريات النهائية في البطولات الأوروبية للأندية، أبرزها نهائي دوري أبطال أوروبا عام 2024 بين ريال مدريد وبوروسيا دورتموند على ملعب ويمبلي، ونهائي الدوري الأوروبي عام 2022 بين آينتراخت فرانكفورت وريانجرز.

خواتم للأبطال

سيحظى المنتخب الفائز بلقب كأس العالم 2026، عقب المباراة النهائية بتكريم جديد وغير مسبوق في تاريخ البطولة، بعدما أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) اعتماد تقديم «خواتم الأبطال» للمرة الأولى، إلى جانب الكأس والميداليات الذهبية التي يحصل عليها المتوج باللقب.

وأوضح فيفا أن فكرة تقديم الخواتم تستند إلى أحد أبرز التقاليد الرياضية في الولايات المتحدة، حيث تُمنح الفرق البطلة خواتم خاصة لتخليد إنجازاتها التاريخية، ليتم تطبيق هذا التقليد للمرة الأولى في كأس العالم.

وسيُنتج في نسخة 2026 خاتم خاص بإصدار محدود، يحمل رقماً تسلسلياً فردياً لكل قطعة، احتفاء بالمنتخب الذي سيتوج بلقب البطولة الحالية. وسيحصل أبطال العالم على 30 خاتماً مخصصاً لأفراد الفريق، في حين سيُطرح 1996 خاتماً إضافياً أمام الجماهير في مختلف أنحاء العالم، ضمن منتج رسمي مرخص من فيفا. وسيحمل الخاتم في أحد جانبيه مجسماً لكأس العالم، بينما يُخصص الجانب الآخر لوضع هوية المنتخب المتوج باللقب. كما سيجري ترقيم كل خاتم بشكل فردي وتصميمه وفق المقاس الخاص بصاحبه، على أن يكون مرفقاً بشهادة تثبت أصالته. وبعد نهاية المباراة النهائية وإطلاق صافرة الختام، سيتسلم قائد المنتخب الفائز والمدرب خاتمين مؤقتين خلال مراسم التتويج، قبل أن تبدأ عملية تصنيع الخواتم الثلاثين النهائية وفق المقاسات المحددة لكل فرد، ليتم تسليمها لاحقاً إلى أبطال العالم.

الأرجنتين لا تستسلم أبداً: ميسي لديكم لا خوف عليكم

تأهّل منتخب الأرجنتين إلى المباراة النهائية لكأس العالم للمرة السابعة في تاريخه، حيث سيواجه إسبانيا التي ستخوض ثاني نهائي لها (غداً الأحد الساعة 22.00 بتوقيت بيروت، بينما ستلعب إنكلترا ضد فرنسا في مباراة تحديد المركز الثالث (الليلة الساعة 12.00 عند منتصف الليل). لكن كيف تفوّقت الأرجنتينيون على الإنكليز؟

البث المنتخب الارجنتيني ان التقدم عليه لا يعني شيئا حتى إطلاق صافرة النهاية (ويب)

لم يكن طريق الأرجنتين إلى نهائي كأس العالم 2026 لكرة القدم مفروشاً بالورود، بل كان أشبه بسلسلة من اختبارات الأعصاب التي لم تنجُ منها إلا بفضل شخصية البطل التي تميّز المنتخب حامل اللقب. ففي كل مباراة من الأدوار الإقصائية، وجد «البيسيليستي» نفسه على حافة الإقصاء، لكنه رفض الاستسلام ونجح في قلب المعادلات في اللحظات التي ظنّ فيها الجميع أن الحلم انتهى.

أثبت المنتخب الأرجنتيني مرةً جديدة أن التقدّم عليه في النتيجة لا يعني شيئاً حتى إطلاق صافرة النهاية. ففي الدور الـ32، كان متعادلاً مع الرأس الأخضر حتى الوقت البدل ضائع من الشوط الثاني قبل أن يخطف هدف التأهل. وفي الدور الـ16، عاد من تأخّر بهدفين أمام مصر ليكتب السيناريو الأكثر إثارةً في البطولة.

أما في الدور ربع النهائي، فقد كرّر القصة نفسها أمام سويسرا، التي لعبت بعشرة لاعبين، بعدما بقي التعادل قائماً حتى الوقت المحتسب بدل ضائع، قبل أن يسجّل الأرجنتينيون هدفين متأخرين ويحجزوا مقعدهم بين الأربعة الكبار.

وجاءت القمة أمام إنكلترا في نصف النهائي لتجسّد شخصية هذا المنتخب بأفضل صورة، إذ بعد أن كان متأخراً حتى الدقائق الأخيرة، قاد «الأسطورة» ليونيل ميسي ورفاقه انتفاضة جديدة قلبت النتيجة إلى فوز تاريخي، ليؤكد حامل اللقب أنه لا يعرف الاستسلام مهما كانت الظروف.

هذه الطريقة في خوض المباريات تستنزف الأعصاب وتفرض ضغطاً نفسياً هائلاً على اللاعبين والجماهير معاً، لكنها تحوّلت إلى جزء من هوية المنتخب الأرجنتيني في هذه النسخة. فالفريق لا يفقد إيمانه بقدرته على العودة، حتى عندما تبدو المباراة خارج متناوله.

هكذا تفوّقت الأرجنتينيون

فرض أنتوني غوردون وجيد سبنيس أفضليتهما على جولياتو سيميوني وناهويل مولينا طوال معظم فترات اللقاء، وقد نجح الثنائي الإنكليزي باستمرار في التفوّق على الجبهة اليمنى للأرجنتين هجومياً بفضل أداء دفاعي قوي عند فقدان الكرة. من هنا لم تكن مصادفةً أن تسجّل إنكلترا بعد أن هرب غوردون من مولينا في المساحة، قبل أن يحوّل الكرة العرضية التي لعبها إليه مروغان روجرز عن الجهة اليمنى، إلى الشباك بسهولةٍ تامة.

لكن بعد خروج غوردون في الدقيقة الـ72، غيّرت الأرجنتين نهجها الهجومي، فنقلت ميسي إلى الجناح الأيمن، وأصبحت معظم الهجمات تمرّ عبره، ليتكرّر المشهد الذي تابعه الكل أمام مصر عندما بدّل «البرغوت» مركزه فلعب تمريرةً حاسمة وسجّل هدفاً لينهي مشوار «الفراعنة» في البطولة.

وعند هذا التغيير التكتيكي عانت إنكلترا لإغلاق المساحات ومنع العرضيات إلى داخل منطقة الجزاء، ولم تجد حلاً أمام التنوّع الهجومي للأرجنتين التي سجّلت هدفين، ناهيك بإصابة القائم في مناسبتين. ورغم خسارتها، كانت إنكلترا على بُعد نحو 10 دقائق فقط من بلوغ أول نهائي لكأس العالم منذ 60 عاماً. ومن المرجح أن يتعرّض المدرب الألماني توماس توخيل لانتقادات بسبب اعتماده المبالغ فيه على الدفاع، وهو ما منح الأرجنتينيين فرصةً أكبر للاستحواذ وتسيير المباراة وفق ما يناسبهم، ليخلقوا بالتالي الكثير من الفرص، ويخرجوا فائزين من رحم المعاناة.

قد تكون هذه الطريقة في الفوز مرهقة نفسياً، لكن الأرجنتين أثبتت أنها تتقن العيش على حافة الخطر. وبات واضحاً أن أي تقدّم في النتيجة ليس آمناً أمام حامل اللقب، الذي يتمتع بعقلية الأبطال. لكن التحدي الأكبر لا يزال ينتظر رجال المدرب لويس سكالوني في المباراة النهائية، حيث سيواجهون منتخب إسبانيا، الذي بلغ النهائي بعد أداء مقنع أمام فرنسا، وهو الذي لم يتعرّض لأي خسارة في آخر 37 مباراة، في سلسلة تعكس الاستقرار الكبير الذي يعيشه «لا فوريا روخا».

ولا يدخل الإسبان النهائي بحثاً عن لقب عالمي ثانٍ فحسب، بل أيضاً من أجل الانفراد بالرقم القياسي لعدد المباريات المتتالية من دون هزيمة، والذي يتقاسمونه حالياً مع إيطاليا. بالفعل سيكون نهائي مونديال 2026 أكثر من مجرد مباراة على الكأس الغالية. إنه مواجهة بين منتخب لا يعرف الاستسلام ويعيش على العودة في اللحظات المستحيلة، وآخر يفرض سيطرته منذ صافرة البداية ولا يمنح منافسيه الكثير من الفرص.

ببساطة شخصية البطل التي أظهرتها الأرجنتين ستكون في مواجهة واحدة من أكثر النسخ الإسبانية توازناً وقوة، في نهائي يَعد بأن يكون مسك ختام بطولة استثنائية.

(الأخبار)

المونديال: موسم ازدهار القمار الإلكتروني غير الشرعي

يتحوّل كأس العالم إلى موسم الذروة لشبكات القمار الإلكتروني غير الشرعي في لبنان، وسط ارتفاع المراهنات، واستقطاب لاعبين جدد، واستمرار السوق الموازية رغم الملاحقات

تمجيد قبيسي

بالنسبة إلى شبكات القمار الإلكتروني غير الشرعي، لا يشكل كأس العالم بطولة رياضية فحسب، بل موسمها الأكثر ربحاً. فمنذ أسابيع سبقت صافرة البداية، بدأت هذه الشبكات بتوسيع نشاطها، وتفعيل شبكة الوكلاء والمشغلين، استعداداً لمرحلة تعرف أنها ستشهد أعلى معدلات المراهنة، وأكبر موجة لاستقطاب لاعبين جدد. ومع وصول البطولة إلى أدوارها النهائية، تقاطعت معطيات مصادر أمنية ومصادر مطّلعة على سوق المراهنات حول ارتفاع حجم الأموال المتداولة بصورة ملحوظة مقارنة بسائر أشهر السنة، وحتى بالمقارنة مع محطات رياضية كبرى، مثل الأدوار النهائية لدوري أبطال أوروبا، والجولات الحاسمة من الدوريات الأوروبية، وبطولتَي كأس أوروبا وكوبا أميركا. لا تنتظر هذه الشبكات انطلاق البطولة لبدء نشاطها، فبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فُتح في الأسابيع الماضية عدد كبير من الحسابات الجديدة لدى وكلاء مواقع القمار غير الشرعي، فيما بقي التجنيد قائماً على العلاقات الشخصية، إذ يتحول كل لاعب قمار إلى حلقة لاستقطاب لاعبين جدد، إضافة إلى تداعيات الحرب وما تفرضه من أعباء نفسية واجتماعية.

وهي عوامل تدفع بالكثيرين إلى المراهنة أملاً في تعويض خسائرهم المادية أو كوسيلة هروب مؤقتة من واقعهم، قبل أن تتحول المقامرة نفسها إلى مصدر خسائر مالية واجتماعية إضافية.

السوق الموازية مستمرة رغم الملاحقات

هنا تؤكد مديرة قسم التسويق في كازينو لبنان، لارا حافظ، أن شبكات القمار غير الشرعي لا تزال تنشط رغم الإجراءات المتخذة بحقها، معتبرة أن ملاحقتها الأمنية والقضائية يجب أن تكون متواصلة. وتشير إلى أن «السوق الموازية» لا تزال قائمة و«تحاربنا»، موضحةً أنه رغم إقفال عدد كبير من الشبكات، فإن كل شبكة تُقفل سرعان ما تحل محلها أخرى. وتضيف أن عدداً من المشغلين الكبار معروفون لدى الجهات المعنية، إلا أنهم لا يزالون خارج الملاحقة القضائية، معربة عن أملها في أن يُتعامل مع هذا الملف بصرامة أكبر خلال المرحلة المقبلة.

أين الدولة؟

رغم إدراك الأجهزة الأمنية أن كأس العالم يشكل موسم الذروة للمراهنات، لا تظهر مؤشرات إلى وجود خطة استثنائية لمواكبة هذه المرحلة، أو إجراءات مخصصة للحد من تضخم سوق القمار الإلكتروني في أثناء البطولة، ما يثير تساؤلات حول غياب المقاربة الأمنية الاستباقية. ويؤكد مصدر أمني لـ«الأخبار» أن «عدد المواقع الإلكترونية غير الشرعية يتبدل باستمرار، مع إقفال مواقع وإنشاء أخرى جديدة، ما يجعل من الصعب تحديد رقم ثابت لها».

ويشير إلى أن أبرز ما يعرقل ملاحقة هذه الشبكات هو اعتمادها وسائل متطورة لإخفاء هويتها الرقمية، من بينها خدمات «VPN» وتغيير عناوين الـ«IP»، فضلاً عن استخدام خوادم موزعة خارج لبنان، بما يصعّب تحديد أماكن تشغيلها أو إقفالها بصورة نهائية. لذلك، فإن إقفال المواقع يحدّ من نشاطها، لكنه لا يفضي إلى القضاء على الظاهرة.

منصة رسمية وسوقان متوازيان

يرى متابعون أن «منصة BetArabia الرسمية سهّلت الوصول إلى المراهنات بالنسبة إلى شريحة واسعة من الجمهور، ولا سيما في المناطق التي يغيب عنها مشغلو القمار غير الشرعي، إلا أنّ وجود منصة رسمية لم يؤدِّ إلى انحسار السوق الموازية، التي لا تزال تنشط عبر الوكلاء والمشغلين والمواقع الإلكترونية، رغم إقفال عدد كبير من المواقع خلال العامين الماضيين، وتوقيف عدد من المشغلين في إطار الحملة القضائية التي انطلقت بموجب الإشارة القضائية المفتوحة الصادرة عن المدعي العام التمييزي السابق غسان عويدات.

وتشير معلومات إلى أن عدداً من وكلاء المنصة الرسمية يستخدمونها غطاءً لتشغيل مواقع غير شرعية، فضلاً عن عدم التزام بعضهم بإجراءات التحقق من هوية اللاعبين، عبر إنشاء حسابات عامة يراهن عبرها أكثر من زبون بإدارة المشغل نفسه. وبذلك، باتت سوق المراهنات في لبنان تقوم على مسارين متوازيين: مسار رسمي يُستغل بصورة مخالفة للقانون، وآخر غير شرعي يعمل خارج أي رقابة.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 18 تموز 2026 العدد 5828

(نهاد علم الدين)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي
كلمات
السبت 18 تموز 2026
العدد 5828 السنة العشرون
Samedi 18 Juillet 2026 nº 5828 20ème année

بدر الحاج يكشف الوثائق السرية للاستيطان الصهيوني
3-2

شبح المقاطعة يلاحق طارق إمام

مروة جردي

هل تقبل المشاركة في حدث دولي رسمي تحضر فيه «إسرائيل»، أو تتشارك المنصة والمسرح مع «إسرائيلي»، ولو لم تُضطر إلى الاشتباك معه كلاماً أو سلاماً؟ سواء كان جوابك نعم أم لا، فذلك هو السؤال الذي يقف في قلب واحدة من أكثر المعضلات إثارة للجدل في العمل الثقافي: أين تنتهي المقاطعة ويبدأ التطبيع؟

تحولت مشاركة الروائي المصري طارق إمام في «ملتقى السرد العربي» في الأردن إلى واحدة من أكثر القضايا الثقافية سخونةً مع إلغاء الدعوة الموجهة إليه قبل أيام من انطلاق الدورة الأربعين من «مهرجان جرش للثقافة والفنون» (23 تموز/ يوليو).

جاء الإلغاء بعدما طلبت رابطة الكتّاب الأردنيين من إدارة المهرجان سحب الدعوة الموجّهة إلى إمام، استناداً إلى توصيات لجنة مقاومة التطبيع، التي رأت أنّ مشاركته في احتفال جائزة «متحف الكلمة» الإسبانية عام 2013، وجلوسه إلى جانب الكاتب الإسرائيلي ينون تال خلال مراسم توزيع الجوائز، يمثلان مخالفة لمعايير المقاطعة الثقافية العربية.

من جهته، رفض إمام هذه الاتهامات بصورة قاطعة، مؤكداً أنّه لم يشارك في أي منصة أو ندوة أو نقاش مع كاتب إسرائيلي، وأنّ الجائزة التي نالها كانت ضمن فرع عربي مستقل يتنافس فيه كتّاب عرب فقط وتحكمه لجنة عربية برئاسة المترجم والكاتب المصري طلعت شاهين.

وفي معرض ردّه على الهجوم، أعاد إمام نشر عدد من تدويناته القديمة التي تعلن موقفاً صريحاً وداعماً للقضية الفلسطينية، مشيراً

إلى أنّ هذه الاتهامات تُستحضر عمداً كلما دُعي إلى فعالية عربية أو رُشح لجائزة، واصفاً ما يجري بحملة شخصية تستهدفه.

ورغم أن إمام لم ينفِ وجود الصور التي تظهره جالساً خلال المهرجان بالقرب من مخرج إسرائيلي، إلا أنّ مواقفه المعلنة وأعماله الأدبية دفعت الكثير من المثقفين للوقوف إلى جانبه ضد ما اعتبروه «تشهيراً» بأحد أبرز كتّاب مصر، الذي ينتمي إلى عائلة معروفة بمواقفها العروبية، في إشارة إلى والده المترجم والناقد الراحل السيد إمام (1945 - 2023).

يعكس الجدل حول مقاطعة إمام تحولاً أوسع تشهده الساحة الثقافية العالمية منذ اندلاع حرب الإبادة على غزة في تشرين الأول (أكتوبر) 2023؛ حيث تصاعدت حملات المقاطعة الثقافية والأكاديمية بصورة غير مسبوقة. واكتسبت هذه الحركة زخماً متزايداً، ولا سيما في الدول المتاخمة لفلسطين، إذ ترى الهيئات والروابط الثقافية أنّ الظهور في فعالية جامعة يمنح الاحتلال شرعيةً رمزيةً مجانية، حتى في غياب التعاون المباشر.

حرب السردية

صدور الجزء الثالث من «الوثائق السرية للاحتلال الفرنسي»

من الحولة إلى الفرات... بدر الحاج يكشف الوثائق السرية للاستيطان الصهيوني

لم يبدأ المشروع الصهيوني بالبندقية وحدها، بل بالعقود والمصارف وسجلات الطابو. يكشف الجزء الثالث من «الوثائق السرية للاحتلال الفرنسي»، مخططات امتدت من الحولة ووادي الحوارث إلى سوريا والفرات، وشبكة محامين ووسطاء وشركات سهّلت الاستحواذ على الأرض تحت مظلتي الانتدابين الفرنسي والبريطاني، قبل نكبة 1948 بعقود طويلة كاملة

بول مخلوف

ثمة اعتقاد راسخ بأنّ الحركة الصهيونية كحركة استعمارية بدأت في فلسطين وانتهت فيها. الجزء الثالث من «الوثائق السرية للاحتلال الفرنسي» للباحث بدر الحاج يقلب هذه الرواية رأساً على عقب. الأوراق التي يخرجها من الأرشيف الفرنسي لا تتحدث عن فلسطين وحدها بل عن لبنان وسوريا أيضاً؛ عن سهول الحولة والبطيحة ووادي الحوارث، وعن الفرات.

يحمل هذا الجزء عنواناً فرعياً في غاية الدلالة: «بيع الأراضي مشاريع الاستيطان الصهيوني، فرنسا والحركة الصهيونية، وشؤون الصهيونية» ومن خلالها، يواصل بدر الحاج مقاربته التي ترى في الانتداب الفرنسي احتلالاً مكتمل الأركان، كاشفاً، عبر الوثائق حجم التقاطعات التي نشأت بين الإدارة الفرنسية والمشروع الصهيوني في موازاة الدور البريطاني المعروف.

على أنّ الأهم أنّه يزيح الضوء عن شبكة كاملة من سماسرة الأراضي، والمحامين، والوزراء، والمصرفيين، والوسطاء، وجد بعض أفرادها أنفسهم، عن وعي أو عن جهل، في قلب أكبر مشروع استيطاني عرفه الشرق الحديث. مشروع لم يكن يتقدم بالسلاح وحده وإنّما بالعقود، وسجلات الطابو، وروّوس الأموال، وثغرات القانون.

في هذا المجلد من سلسلة «الوثائق السرية للاحتلال الفرنسي» يعيد الحاج رسم الخريطة الذهنية التي اعتادها القارئ العربي. فالصهيونية، كما تظهر في التقارير الفرنسية، لم تكن مشروعاً فلسطينياً ضيقاً إنما مشروعاً إقليمياً يختبر كل فرصة ممكنة ويبحث عن كل ثغرة قانونية، وكل أزمة مالية، وكل مالك أرض يمكن أن يتحول إلى مدخل لتوسيع الاستيطان.

يكشف هذا الجزء تاريخاً ظل طويلاً حبيس الأدراج الفرنسية. منذ الصفحات الأولى، يفاجئ بدر الحاج قارئه بوثيقة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، تكشف أن تيودور هرتزل ناقش مع السفير الأميركي في إسطنبول إمكان إقامة مشروع استيطاني في بلاد الرافدين، وأنّ قادة الحركة الصهيونية نظروا إلى فلسطين لا كخيار وحيد بل باعتبارها الخيار الأفضل، الأولوية، بالنسبة إليهم لم تكن للأرض بقدر ما كانت لإقامة مجتمع استيطاني قادر على النموّ أينما توافرت الظروف السياسية المناسبة.

هذه المعلومة وحدها كافية لإعادة قراءة بدايات المشروع الصهيوني. فهي تنزع عنه الصورة «الرومنسية» الناعمة التي حاولت الدعاية الصهيونية ترسيخها لعقود، باعتباره مشروع «عودة» إلى أرض الأجداد وتكشف وجهاً آخر أكثر قتامة: مشروعاً استعمارياً يبحث عن الجغرافيا التي تسمح له بالنجاح، سواء كانت فلسطين أو الفرات أو أي بقعة أخرى.

ترصد الوثائق الفرنسية بدقة مذهلة الآليات القانونية التي استخدمتها المؤسسات الصهيونية للاستحواذ على الأراضي. على عكس التسليح الذي قُدّم من قبل بريطانيا للمتطرفين اليهود وللصهاينة بغية تنفيذ التهجير والاقتلاع والبدء بمشروع الإبادة الفلسطينية، يظهر مع الاحتلال الفرنسي دور للمحامي، وكاتب العدل، وسجل الطابو، والالتماسات الإدارية، والوسطاء الذين تُسجَّل الأراضي بأسمائهم قبل نقلها إلى الشركات الصهيونية. كان الدور الفرنسي الداعم للحركة الصهيونية «قانونياً» أي إنه شكّل مظلّة قانونية وإدارية أتاحت تسهيل انتقال الملكيات وتذليل العقبات البيروقراطية أمام عمليات التملك والاستيطان.

مع بدر الحاج، نتعرف إلى شخصيات عدة شاركت في بورصة الأوطان. من أكثر الشخصيات حضوراً في هذه الوثائق المحامي اللبناني إلياس نمور، الذي مثّل كاملة من الوسطاء والمصارف والشركات التي أحاطت بمشروع شراء الأراضي. كل صفقة كانت تحتاج إلى محامين، ومصارف، وشخصيات اعتبارية، ورجال سياسة، ومسؤولين إداريين، مما يحول بيع الأرض إلى عملية مالية وسياسية معقدة أكثر منها عملية تجارية عادية.

بين الاستعمار الفرنسي والاحتلال الصهيوني

يبلغ السرد ذروته عندما ينتقل إلى مستنقعات الحولة، حيث تكشف الوثائق كيف تحولت هذه المنطقة إلى ساحة صراع اقتصادي وسياسي بين سلطات الانتداب، وأصحاب الامتيازات المحليين، والمؤسسات الصهيونية التي كانت ترى في المنطقة مفتاحاً للتوسع الزراعي. تتابع في التقارير الفرنسية المفاوضات، والضغوط، ومحاولات شراء الامتيازات، وصولاً إلى تدخل السلطات البريطانية نفسها لتسهيل انتقالها إلى المؤسسات الصهيونية.

غير أن المشهد الدراميّ يبقى ما حدث في وادي الحوارث. يعيد الكتاب سرد واحدة من أكبر عمليات اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم، بعدما آلت الملكية إلى الصندوق القومي اليهودي على إثر إجراءات قضائية انتهت ببيع الأرض في المزاد. بعد انتقال الملكية، صدرت أوامر بإخلاء السكان الذين عاشوا هناك منذ قرون، قبل أن تتدخل القوات البريطانية بالقوة، وتحرق البيوت والخيام والمحاصيل، وتقمع الأهالي الذين رفضوا مغادرة أرضهم.

عند قراءتنا لهذا الحدث، تتراجع اللغة الوثائقية الجامدة ليبرز المنظم الذي سبق قيام دولة إسرائيل بسنوات طويلة.

مطامع الصهاينة

لا يحصر بدر الحاج اهتمامه بفلسطين، بل يتتبع أيضاً محاولات الصهاينة لشراء أراضٍ في البطيحة، ويتتبع أيضاً مفاوضات حول أملاك أبناء الأمير عبد القادر الجزائري، كاشفاً عن خطط وجدت لتأسيس مستعمرات يهودية في مناطق خاضعة للانتداب الفرنسي.

تكشف الوثائق أن فرنسا لم تكن دائماً على موقف واحد. في حين حذر بعض المسؤولين من مخاطر التوسع الصهيوني، عمد آخرون إلى إزالة القيود التي كانت تمنع اليهود من التملك والاستيطان في سوريا ولبنان، في تبدل سياسي بالغ الدلالة.

في هذا المجلد، يقدّم بدر الحاج رواية أخرى عن الحركة الصهيونية؛ يبرزها باعتبارها ماكينة مؤسساتية هائلة سبقت خصومها بعقود. فالتقارير الفرنسية تكشف إعجاباً واضحاً بقدرة الحركة على التنظيم المركزي، وجمع الأموال، وتوزيع الأدوار، وإنشاء الصناديق الائتمانية، واستقدام الخبراء الزراعيين والاقتصاديين، وربط النشاط الاستيطاني بشبكات المال اليهودي في أوروبا والولايات المتحدة، فضلاً عن الاستفادة القصوى من المظلة البريطانية التي وفرها وعد بلفور. لم يكن المشروع يتحرك بعفوية، كان مشروعاً مدروساً ومخططاً له على مدى سنوات عدة، إذ باصحابه يعلمون ماذا يريدون وكيف يصلون إليه.

على أنّ أهمية هذه الوثائق تزداد عندما تنقل ـ من داخل الأرشيف الفرنسي نفسه ـ صورة دقيقة عن الخطاب الصهيوني في أواخر عشرينيات القرن الماضي. فالمذكرات التي رفعها حاييم وايزمان إلى سلطات الانتداب البريطاني، ونقلتها أجهزة الاستخبارات الفرنسية، قدّمت أرقاماً وإحصاءات وخططاً اقتصادية مفصلة عن الهجرة اليهودية في محاولة لإقناع بريطانيا بأن المشروع الصهيوني ليس عبئاً على فلسطين، بل مشروع تحديث واستثمار وتنمية. تكشف الوثائق أنّ عدد المهاجرين ارتفع بصورة لافتة عام 1925، قبل أن تتباطأ الهجرة نتيجة الأزمة الاقتصادية، وهو ما كانت المؤسسات الصهيونية تسعى إلى معالجته بسرعة عبر تكثيف الاستيطان وتنظيم الموارد.

في الكواليس

غير أنّ الأهم من الأرقام هو ما كان يدور في الكواليس. بعد ثورة البراق عام 1929، ومع شروع بريطانيا في تقييد الهجرة اليهودية، بدأت أجهزة الاستخبارات الفرنسية ترصد نقاشاً جديداً داخل الأوساط الصهيونية. كان السؤال: ماذا لو أغلقت فلسطين مؤقتاً؟ هل يمكن نقل المشروع إلى سوريا؟ وهل يصبح الفرات بديلاً مرحلياً للوطن القومي؟ تعاملت التقارير الفرنسية مع هذه الاحتمالات بجدية كاملة، إلى درجة أنّ مقالات صحافية أوروبية تحدثت عن احتمال توجه الصهاينة إلى سوريا إذا استمرت القيود البريطانية، بينما حذرت صحف فرنسية من أن مثل هذا المشروع لن يمر من دون مقاومة دموية من السوريين.

لم تبدُ هذه المخاوف مجرد تكهنات صحافية. في الوثائق، يبرز مشروع يكاد يبدو اليوم أقرب إلى رواية سياسية منه إلى وثيقة رسمية؛ إذ يقترح جوزيف توتل إنشاء مصرف برأسمال نصف مليون دولار يتولى شراء الأراضي وتوزيعها على المستعمرين اليهود، وتأمين القروض لهم، والإشراف على استقدامهم وتوطينهم، بما يفتح الباب أمام إقامة مستعمرات يهودية على الفرات. بدا المشروع أكبر من فكرة زراعية وأقرب إلى بنية مالية متكاملة تجعل المصرف ذراعاً للاستيطان، تماماً كما فعلت المؤسسات الصهيونية في فلسطين.

من هذه الزاوية تحديداً، تتجلى قيمة الكتاب. يتيح بدر الحاج في مجلده الثالث للقارئ أن يرى كيف كانت الاستعمارية الأوروبية والصهيونية تتقاطعان أحياناً، وتختلفان أحياناً أخرى. فرنسا التي كانت تنافس بريطانيا على النفوذ في المشرق، لم تكن تنظر دائماً بعين الرضا إلى توسع المشروع الصهيوني داخل مناطق انتدابها، لكنها في الوقت نفسه لم تتردد في دراسة مشاريعه ومراقبتها، بل في إزالة بعض العقبات القانونية عندما اقتضت مصالحها ذلك. وهكذا تتحول الوثائق مع الحاج إلى سجل حيّ لتشابك المصالح الاستعمارية أكثر من كونها سجلاً لمواجهة بسيطة بين معسكرين.

الجديد في هذا الكتاب

ينسف المجلد الثالث من «الوثائق السرية للاحتلال الفرنسي» القراءة الأخلاقية المبسطة التي تختزل مسألة قيام إسرائيل في فكرة «بيع الأراضي» ويعيدها إلى سياقها الحقيقي: شبكة من المصارف، والشركات، والقوانين، والانتدابات، والضغوط السياسية، والوسطاء المحليين، والتمويل الدولي بالإضافة إلى الإبادة الإثنية الممولة من بريطانيا في العسكر. جاء الاستيطان كنتيجة منظومة كاملة صممت بعناية بعدما استفادت من هشاشة الإدارة العثمانية أولاً، ثم من البنية القانونية التي أرساها الانتدابان البريطاني والفرنسي لاحقاً.

ما يميز بدر الحاج، في النهاية، أنه لا يكتب التاريخ بوصفه سرداً للماضي، بل باعتباره كشفاً للآليات التي صنعت الحاضر. هذه الوثائق لا تعيد فقط قراءة بدايات المشروع الصهيوني، بل تعيد أيضاً قراءة نشأة لبنان الكبير نفسه، وتضع القارئ أمام سؤال ظل مؤجلاً طويلاً: كيف كانت المنطقة ترسم حدودها، وتباع أراضيها، وتصاغ خرائطها الجديدة، فيما كانت النخب المحلية غارقة في صراعاتها الضيقة؟

يقرأ هذا المجلد باعتباره عملاً يوسع ذاكرة المشرق. إنه يذكرنا بأن معركة الأرض لم تبدأ عام 1948، ولا مع وعد بلفور، بل قبل ذلك بسنوات طويلة، حين كانت الخرائط لا تزال ترسم، والأراضي تسجل في دوائر الطابو، بينما كان المشروع الصهيوني يتحرك بصبر شديد، وثقة كبيرة، من خلال مؤسسات كانت شديدة التيقن أن تراكم عملها هذا مع مرور الزمن، سيكون في النهاية، لصالحها.

> **وثيقة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، تكشف أن تيودور هرتزل ناقش مع السفير الأميركي في إسطنبول إمكان إقامة مشروع استيطاني في بلاد الرافدين**

> **الوثائق لا تعيد فقط قراءة بدايات المشروع الصهيوني، بل تعيد أيضاً قراءة نشأة لبنان الكبير نفسه**

مستوطنون في فلسطين حوالي عام 1930

وقفة

في نقد قصيدة عباس بيضون عن الجنوب
حين يخذل الرثاءُ... القيامة!

حين يحصر الشعر الجنوب في الركام والصراخ والبيوت المهدّمة، هل يشهد على الفاجعة أم يثبّت الهزيمة؟ تقارن هذه القراءة بين الرثاء الذي يجعل الخراب قدراً نهائياً، وشعر المقاومة الذي يحفظ اللام من دون الاستسلام له، مؤكدةً أن الجنوب ليس أرضَ الخربة وحدها، بل أرض العودة والبناء والرجاء المقاوم أيضاً ودائماً

كريم حداد

ليست مشكلة قصيدة عباس بيضون في أنها حزينة. سيكون من السخف، بل من القسوة، أن نطلب من شاعر يرى الجنوب مهدّماً، والبيوت مفتوحة على هواء القصف، والقرى عارية في العراء، أن يكتب نشيداً مرحاً، أو أن يوزّع الأمل كما توزّع اللافتات في المناسبات الرسمية. الجنوب ليس مشهداً زخرفياً. إنه أرض الجرح المفتوح، وأرض البيوت التي تعرف معنى أن تُبنى ثم تُهدم ثم تُبنى من جديد، وأرض الناس الذين يخرجون من بيوتهم وفي حلوقهم أسماء القرى، ثم يعودون وفي أقدامهم غبار الطريق نفسه.

لكن المأخذ على القصيدة ليس أنها رأت الخراب. المأخذ أنها كادت تجعل الخراب قدراً نهائياً. ليست المشكلة في الرثاء، بل في أن الرثاء يتحول إلى حكم أبدي على الذات: أن توجد بلا حياة، أن تكون الصورة بديلاً من الجسد، وأن يكون البيت قبراً لا وعد عودة، وأن تكون السماء خطراً لا أفقاً، وأن يصير الجنوب «آخر يوم» لا اليوم الذي يليه. هنا لا يعود الشعر شاهداً على الفاجعة فحسب، بل يصبح، من حيث يدري أو لا يدري، طرفاً في تثبيت الهزيمة.

حين يتحول الخراب إلى فلسفة استسلام

كل الأمم التي عبرت الحروب عرفت هذا السؤال: ماذا نفعل بالخراب؟ هل نتركه يتحول إلى دين جديد، أم نجعله مادة قيام؟ لندن الخارجة من الحرب العالمية الثانية لم تكن مدينة منتصرة بمعنى الراحة والوفرة. كانت مدينة مهدمة، مثقوبة بالحرائق، مثقلة بآثار القصف، وقد سجّلت خرائط أضرار القصف في لندن دماراً واسعاً في البيئة العمرانية خلال سنوات 1940 ـ 1945. ومع ذلك لم تقل المدينة إن وجودها صار بلا حياة. لم تجعل الحفرة تعريفها الأخير. بدأت إعادة البناء لأن الانتصار الحقيقي لا يكون فقط في إسكات المدفع، بل في رفض أن يتحول أثر المدفع إلى فلسفة استسلام.

شعراء الحرب: الذاكرة ليست مقبرة

هنا يفيد أن نسأل: ماذا فعل شعراء الحروب الكبرى؟ هل كان رينيه شار راثياً فقط؟ الجواب: لا. كان شار شاعراً ومقاوماً في آن. انخرط في المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي، وغرف في العمل السري باسم «الكابتن الكسندر»، وارتبطت كتاباته في «أوراق هيبنوس» بتجربته في المقاومة وسنوات الحرب. وقد لاحظت دراسات حوله أن هذه الأوراق تجمع الذاكرة الصادمة بأمل مستقبل من الحرية والحوار الإنساني. أي إن شار لم يزر الشعر مخزناً للندبة فقط، بل جعله شكلاً من أشكال الصمود الأخلاقي. الحرية يُكتب. والكتابة هنا ليست ترفاً، بل فعل استعادة: حين يحتل العدو الأرض، يكتب الشاعر الاسم الذي يريد الاحتلال محوه.

بين الندبة والقيامة

هذه هي المسافة الفاصلة بين الندبة والقيامة. الندبة تقول: لقد ضُربنا. القيامة تقول: نعم، لكننا لم نُختصر في الضربة. الندبة تحفظ الألم. القيامة تمنع الألم من أن يصير سيداً مطلقاً على الزمن. وحين نقرأ قصيدة بيضون، نحس أن الألم قد أصبح سيد الزمن كله: الماضي انقاض، الحاضر صراخ، المستقبل انغلاق. لا نافذة تفتح إلا لتقول إن النوافذ لم تعد عيوننا. لا بيت يعود إلا ليؤكد أنه مات. لا صورة تظهر إلا لتقول إن الحياة غادرت أصحابها. كأن القصيدة لا تجد في الجنوب إلا دليلاً على استحالة النهوض.

لكن الجنوب، تاريخياً ووجدانياً، لا يقبل هذه القراءة. الجنوب ليس أرض الضربة وحدها. هو أرض الرد، والصبر، والعودة، وإعادة بناء البيت ولو فوق حجر مكسور. الجنوب لا ينكر الموت، لكنه لا يسلّمه حق تعريف الحياة. وهذا ما يجعل الاعتراض على القصيدة اعتراضاً أخلاقياً قبل أن يكون جمالياً. لا يجوز أن يُكتب الجنوب كأنه خُلق للمرثية فقط. لا يجوز أن تُختزل القرى في كونها كلمات بلا أصوات. فالقرى لها أصوات: في اللهجات، في أسماء العائلات، في النداءات، في مواسم التين والزيتون، في الأمهات الواقفات على الأبواب، في العائدين الذين يعرفون الطريق ولو مُحيت معالمه.

الرجاء ليس تفاؤلاً رخيصاً

وليس هذا تفاؤلاً رخيصاً. التفاؤل الرخيص هو أن نغطي الركام بوردة كاذبة. أما الرجاء، فهو شيء آخر: الرجاء أن ترى الركام وتعرف مع ذلك أن الإنسان أقدم من الهدم. محمود درويش، في «حالة حصار»، لم يكن يكتب من شرفة آمنة. كان يكتب في رام الله المحاصرة سنة 2002. ومع ذلك قال المعنى الأكثر كثافة: نفعل ما يفعل السجّناء والعاطلون عن العمل: نربي الأمل. لم يكن هذا إنكاراً للحصار، بل تعريفاً آخر للمحاصر: ليس الذي يُحاصَر هو من فقد العالم، بل من يزرع الأمل في المكان الذي أراده العدو بلا أفق.

ناظم حكمت أيضاً عرف السجن والنفي والهزيمة السياسية. لكنه لم يجعل الإنسان بقايا نفسه. في شعره تتحول الحياة إلى واجب، لا إلى حادث عابر. وفي عبارته الشهيرة عن العيش «كشجرة منفردة وحرة» و«كغابة في أخوّة»، لا نجد إنكاراً للاضطهاد، بل نجد سياسة كاملة للرجاء: أن يكون الفرد حراً، وأن تكون الجماعة غابة لا قطيعاً. لهذا سُمّي حكمت، بحق، شاعر الأمل، لا لأنه لم يعرف العذاب، بل لأنه رفض أن يجعل العذاب إلهاً.

من دم الحرب إلى إمكان البداية

حتى بابلو نيرودا، حين واجه الحرب الأهلية الإسبانية، خرج من شعره التأملي إلى شعر مقاوم. كتب «إسبانيا في القلب»، وارتبطت قصائده بالحرب وبالدفاع عن الجمهورية الإسبانية. لم تكن قصيدته سجلاً للدم فقط، بل محاولة لإعطاء الدم معنى سياسياً وإنسانياً. والشعر الذي يخرج من الحرب لا يكون عظيماً لأنه يصف الخراب وحده، بل لأنه يسأل: من صنع الخراب؟ ومن يقاومه؟ ومن سيبني بعده؟

أما ت. س. إليوت في «ليتل غيدنغ»، المكتوبة في أفق الحرب العالمية الثانية وحرائقها، فيقترح صيغة أخرى: النهاية قد تكون بداية. في عبارته المكثفة «في نهايتي بدايتي»، لا نقرأ عزاءً دينياً مجرداً، بل تصوراً لزمن لا يغلقه الدمار. النار لا تبقى ناراً فقط، بل يمكن أن تعبر إلى وردة. وهذا لا يعني أن كل خراب يولد خلاصه آلياً، بل يعني أن الإنسان لا يكون أميناً للتاريخ إذا رأى النهاية وحدها ولم يرَ ما يمكن أن يبدأ منها.

لهذا يبدو نص بيضون، على جماله الأسود، وكأنه يخاف القيامة. إنه يثق بالندبة أكثر مما يثق باللحم الذي ينبت حولها. يثق بالصورة أكثر من الوجه الحي، وبالحجر أكثر من اليد التي ستحمله، وبالصراخ أكثر من اللغة التي ستخرج بعد الصراخ. كأن كل خطاب عن النهوض عنده مشبوه، وكل وعد بالعودة بلاغة كاذبة، وكل كلام عن الانتصار احتيال على الهزيمة. ولا شك في أن الشعر محق حين يرتاب من الشعارات الجوفاء. نعم، هناك خطاب سياسي يسرق الدم ويحوّله إلى زينة. وهناك من يريد أن يضع فوق الخراب لافتة نصر قبل أن يجمع أسماء الضحايا. لكن مقاومة الابتذال لا تكون بالوقوع في نقيضه: أي بتحويل الهزيمة إلى حقيقة مطلقة.

الرجاء المقاوم بين نصر زائف وهزيمة مطلقة

بين النصر الزائف والهزيمة المطلقة توجد منطقة ثالثة: منطقة الرجاء المقاوم. هذا الرجاء لا يقول إننا لم نخسر. يقول إن الخسارة ليست آخر أسمائنا. لا يقول إن البيوت لم تُهدم. يقول إن البيت ليس حجارته وحدها. لا يقول إن القتلى سيعودون كما كانوا. يقول إنهم لا يتركوننا لنصير بلا حياة. الرجاء ليس كذبة على الموتى، بل وفاء لهم، لأن تحويل موتهم إلى عدم نهائي هو الهزيمة الثانية.

القصيدة الكبيرة عن الجنوب لا يجوز أن تكون نشيداً غبياً، لكنها لا يجوز أيضاً أن تكون استقالة كونية. الجنوب لا يحتاج إلى شاعر يطمئنه كذباً، لكنه لا يحتاج كذلك إلى شاعر يدفنه في الفلسفة. يحتاج إلى شعر يرى الدم ولا ينسى اليد. يرى الركام ولا ينسى البنّاء. يرى الصورة ولا ينسى صاحبها. يرى البيت مهدماً ولا ينسى أن البيت، في بلادنا، يبدأ أحياناً من عتبة، من مفتاح، من شجرة، من اسم، من طريق يعرفه الجسد ولو غاب عنه الإسفلت.

إن أجمل ما في قصيدة بيضون أنها تسمع صراخ الحجر. وأخطر ما فيها أنها تكاد لا تسمع غيره. تسمع الدوي، لكنها لا تسمع المطارق التي ستأتي بعد الدوي. تسمع سقوط السقف، لكنها لا تسمع الأطفال الذين سيكبرون تحت سقف آخر. تسمع البيوت وهي تأكل نفسها، لكنها لا تسمع الأرض وهي تحفظ موضع البيت. ومن هنا يجب أن نقول: نعم، اكتبوا الرثاء، لكن لا تجعلوه وطناً. اكتبوا الندبة، لكن لا تجعلوها دستوراً للروح. اكتبوا آخر يوم، لكن اتركوا في آخر السطر مكاناً لليوم التالي.

فالجنوب ليس آخر بلد. الجنوب بلد يعود من آخره. وليس آخر جرعة. إنه ماء مخبأ في الصخر. وليس آخر يوم. إنه ذلك الفجر الذي يتأخر طويلاً، لكنه حين يأتي لا يعتذر من الليل؛ يزيحه.

> **أجمل ما في قصيدة بيضون أنها تسمع صراخ الحجر. وأخطر ما فيها أنها تكاد لا تسمع غيره**

قصيدة

شقـــراء

محمود نصّار *

في شقراء
كأنّ الحُبَّ يدور على حاراتِ البلدةِ
وملائكةٌ بشريّون افترشوا الإسفلتَ بأولِ يومينِ
افترشوا الأرضَ سماء

كلُّ فتًى فيهم كان رسولاً صدّيقاً ووليّاً
لكن تختلفُ الأسماء

رسولُ عوائلنا النّازحةِ منَ البلدةِ قسراً
صدّيقٌ لم يخذل
وليٌّ لدمِ الأبناء

في شقراءَ تراهم عند الصّبحِ
ائتزروا الأرواحَ
وهاموا
كلُّ وجوهِهِمُ البدريّة كانت قنديلاً وضّاء

وبساحتِها صوتُ أذانِ الفجرِ اختنقت عبرتُه بمسجدِها
والصّلواتُ الخمسُ بكت تلك الأرزاء

وبـ«زيتونتِها الفرّيسة» تختلط الأصوات
صوتُ الأمواتِ بـ«تربتِها التّحتا» غنّت للماشينَ بُعيد الصّبحِ إلى الجبهةِ
وغناءُ الأمواتِ خداء

صوتُ الغاراتِ بـ«بركتِها»
وعلى كلّ جوانبِها الأخرى
صوتُ التّسبيحِ على «شارعِها العامّ»
كلُّ بيوتِ البلدةِ كانت تسبيحاً وخيام
ومضائفُ من أرواحٍ مُدّت من جنبِ «حسينيّتِها الكبرى»
حتّى آخرِ دارٍ كانت تحيي عاشوراء

في شقراء
كأنّ الخوفَ حزيناً
لم يلقَ لهُ بينَ ملائكةِ الأرضِ عزاء

كتبَ القدّيسونَ صغاراً وكباراً فيها
أسماءَهُمُ الأخرى
وصورَهم رسمَت أشلاءً في أشلاء
كي لا يُهرقَ في وجهِ أبٍ أو أمٍ أو زوجٍ أو ولدٍ ماء

في شقراء
رُفعَت كفُّ اللهِ بعشقِ من اكتحلوا وارتحلوا فوق الشّهداء

* لبنان

سرد

وليد صادق «يتكلم موتاً»

في كتابه الجديد «كيف تتكلم موتاً»، يقارب الفنان المفاهيمي اللبناني وليد صادق اللغة بوصفها جسداً يحتضر ويواصل الكلام، رافضاً الاختيار بين عربية يتآكل فضاؤها وفرنسية تقطع الصلة بالذاكرة. ومن عمشيت إلى مالارميه والطرس، يحوّل الكتاب الموت من نهاية صامتة إلى تمرين لغوي على البقاء وقراءة ما محاه التاريخ من أثر

بول مخلوف

«الكلمات تبقى، الكتابات لا تبقى» (جاك لاكان، ترجمة شاكر لعيبي)

يرسم الفنان المفاهيمي اللبناني وليد صادق في كتابه الجديد خريطة المستحيل الذي يجب اجتيازه: سلطة اللغة، واستحالة التخلي عن الكتابة أو الاستعاضة عنها بالشفهيّ مهما اتسم الأخير بالخلود أو بدا أكثر خلوداً.

في «كيف تتكلم موتاً» (ترجمة هيثم الورداني)، يختبر وليد صادق إمكانية جعل اللغة تموت بشكل منتج. إنه يرفض الخيارين الكلاسيكيين معاً: الكلام بلغةٍ يُستكمل موتها يوماً بعد يوم، كما العربية التي تتجلى هشاشتها في انطفاء فضائها العام وإقفال صحفها، وآخرها «السفير»؛ أو الارتماء في الفرنسية، لغة المستعمر، بما تنطوي عليه من قطيعة مع الذاكرة الجماعية. وبين هذين الحدّين، يقترح خياراً ثالثاً أشبه بالكيمياء القديمة: أن نتكلّم موتاً، أي أن يتحول فعل الكلام نفسه إلى عملية تحويل، تغدو فيها اللغة الجثة والمشرحة والمسرّح في آن.

وليد صادق، عضو مجموعة «أطلس» الطليعية، ونحات الرصاص الذي يُذيب شظايا الحرب ليُشكّل منها كائنات طيفية، يقدّم في «كيف تتكلم موتاً» ورشة تشريح مفتوحة حيث يصير القارئ، رغماً عنه، مشرّحاً مشاركاً. هذا العمل، الذي يقع في منطقةٍ رماديةٍ بين المقالة الفلسفية، واليوميات، والسيرة الذاتية، والنقد الثقافي، ينشئ مختبراً كاملاً لإعادة تعريف فعل الكلام في زمنٍ يستنتجه وليد صادق: الوريث لا يحزن على الموّرث، بل يحتفل، لأن الموّرث، بموته، يمنح الوريث شرعيته.

اللغة بحرٌ ملوّث بلا شاطئ

يمضي وليد صادق في استطراداته في كتابةٍ متشظية تنساب وتسيل مثلما هي الحال مع أعماله البصرية، حيث البياض والظلل والشرذمة ليست موضوعات فحسب، بل طرائق في التفكير. من أكثر مقاطع الكتاب شاعرية ذلك الذي يستعيد فيه تجربة غوصه في مياه عمشيت الملوثة، جالساً في المياه حتى رقبته، يدرك أنّ اللغة ليست بنيةً صلبة إنّما كتلة ماءٍ بلا قاع ولا شاطئ؛ يتذكّر صديقه دانييل برودو الذي علّمه أن يسمّي اللغة «لساناً» أي بحراً سائلاً، ملوّثاً بالتاريخ والحروب لا يمكن السيطرة عليه. خلاصة صادق أنه لا «خلاص» لغوياً. لا شاطئ تصل إليه، فقط سباحة داخلية. اللسان، أي اللغة، هو بحرٌ تتراكم فيه طبقات التاريخ والحروب والذاكرة. لا خلاص هنا فإذن، ولا شاطئ يمكن بلوغه. ثمة سباحة لا تنتهي، يتعلم فيها المرء أن يكف عن الأمل باليابسة، وأن يتذوق الماء الملوث كما لو كان عسلاً. ليست هذه دعوة إلى التشاؤم، بل تدريب على البقاء وسط الكارثة. هكذا تتحول الاستعارة البيئية إلى استعارة سياسية ولغوية معاً: البحر المتوسط الذي يبتلع المهاجرين هو نفسه البحر الذي نتعلم فيه الكلام. والكلام موتاً ليس سوى السباحة في اللغة بلا وهم النجاة.

الكتابة التي تلتهب مايحاول الإفلات

يبلغ هذا التأمل ذروته حين يستعيد صادق قصة الشاعر مالارميه الذي طلب على فراش الموت حرق أوراقه. الورثة والناشرون نقضوا وصيته ونشروها ككتاب. يرى صادق في هذا الفعل تجسيداً لقوة سماها مالارميه «الكتاب» بوصفه سلطةً تُحوّل الأثر العابر إلى إرث، والسيولة إلى شكل نهائي. والمفارقة أنّ صادق نفسه يكتب كتاباً وهو يدرك أنّ الكتابة ستثبته داخل ما يحاول الإفلات منه. لذلك، لا تبدو الكتابة عنده فعل انتصار بل اعترافاً باستحالة التخلي عنها. الكتابة قوة مستجدة، ستسلب منه طلله السائل، رغم ذلك هو يمضي بها كفعل خلاق. إنها الاستحالة المستمرة للتخلي عن الكتابة. هذا لا يجعله نصاً، بل جثة في حالة تشريح دائم، حيث يتفحص المشرّح عملية الموت وهي تحدث.

في استطراده الأكثر دهشة، يتحول الكتاب إلى نص شهواني. من خلال حوار مع صديقته جيسيكا، يكتشف صادق أن «ثنائية اللغة» لا تكون بين اللغات، بل هي شق في اللسان نفسه. أن تتحدث والماء في فمك. هذا الانشطار يبدل النطق ويشوّش مقاصده الأولى ويغدو الكلام ممارسة جسدية تتجاور فيها الرغبة والاختناق. عندئذ يصبح «الكلام موتاً» فعلاً حميمياً: أن تشق لسانك، وأن تترك في الكلمات ندوباً تشهد على ما عبرته. إنها لغة رطبة ذاتياً، تمارس شهوتها في البدايات والنهائيات، حيث يلتقي الحي والمحتضر في رقصة غرامية لا تنتج أطفالاً بل تنتج الماء الذي يغرق فيه المتكلم ويسبح في آن. الكلام موتاً فعل جسدي حميمي: أنْ تشق لسانك، أن تفلق كلامك تاركاً ندوباً عليه، وأن تتذوق طعم الموت في كل نطق.

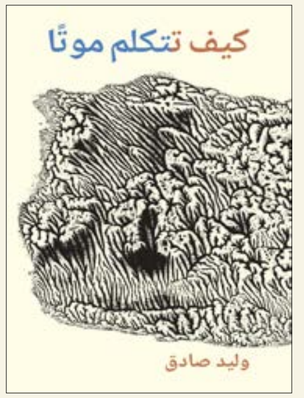

فيلسوف فرنكفوني يقول في إذاعة لبنانية إن العربية هي «لاتينيّته»

الطرس: الكتابة فوق ما يستحيل قوله

كتابة صادق ليست عُذرية. هو يأخذ من الجسد مصنعاً لغوياً ويحوّله إلى استعارة. نقرأ عن رجل في المستشفى وهو يحتضر لأنه مصاب بسرطان الرئة، وليد صادق يقدّم جسده كنص. طبيب الأورام، الزوجة، الابن، كل واحد منهم يقرأ النص نفسه، لكن لا أحد يستطيع النفاذ إلى الرعب الكامن تحته. هنا يقدم صادق مفهومه الختامي: الطرس. ليس الكتاب المحو، بل فعل دائم لكتابة طبقات من الاستعارات فوق الرعب وفوق ما يستحيل قوله. «هذا الرعب هو... هذا الرعب هو...»، محاولة تسمية أبدية فاشلة، لكنها ضرورية. «نصّ إن لم يطرس يستعصي على القراءة». هذا جوهر الكلام موتاً: أن تنقش فوق صمت الموت طبقات من الكلام؛ الذاكرة، العناية، أغنية أم كلثوم، الآيس كريم، الرضاعة السرية في زنزانة سجن. ليس لأن هذه الطبقات ستمحو الصمت، بل لأنها ستجعله مقروءاً للحظة واحدة.

الطرس هو الجهد المتواضع للعناية بتراص الجلد واللحم التي تنتجه حتماً نحو نقطة التلاشي. هذه العناية، التي قد تبدو سخيفة أمام السرطان، هي في عالم صادق فعل البقاء الوحيد الممكن. «كيف تتكلم موتاً» ليس كتاباً عن الموت، بل هو تمرين على الموت أثناء الحياة. هو الوجه المعتم لمقولة مونتانيي «أن تعيش يعني أن تتعلم كيف تموت». لا يقدم صادق في نصه هذا عزاء لقارئه، ولا يقترح مخرجاً، بل يضع بين يديه أداة واحدة: أن تتعلم قراءة المحو.

في زمن أصبح فيه الموت إعلاناً صحافياً يومياً، وترجمة رخيصة للغة لا تفهمنا، يعلّمنا وليد صادق أنه لكي نعيش «يجب أن نتعلم كيف نتكلم موتاً» ليس بلغة ميتة تتوسّد المجد القديم، بل بلغة تُطرس فوق رعبها، وتسبح في مياهها المولتة. وتعرف أن كل كلمة تلفظها هي خسارة تصبح في النهاية شكلاً من أشكال البقاء.

رواية

شيخٌ يبيع اتباعه خلاصاً موّجلاً باسم «ممالك الأحلام»، ويحوّل القداسة إلى أداة للطاعة. من هذه العقدة، تقتحم سلوى البنّا في «تعويذة الشيخ المجذوب» تابوهات الدين حين يتاجر به الكهنة، والسياسة حين يصنع الإعلام الطغاة، والمجتمع حين يقهر المرأة، ولا تتحاشى الرواية الجنس والفساد والرقابة، مستعينة بالرمز لتكشف كلفة التصريح العاري

سلوى البنا تفكّك صناعة الطغاة

سلوى فاضل

يقع نقد رواية «تعويذة الشيخ المجذوب» للروائية الفلسطينة سلوى البنّا في سياق فضولية المعرفة. هذه الرواية لا تبدو مجرد حكاية متخيّلة، بل هي مرآة حيّة لواقع نعيشه جميعاً. نصٌ ينبض بروح دافئة وعميقة، وبتعبير أدبي يبتعد عن الجفاف الأتوماتيكي والنشاف الآلي.

في مئتين وخمس صفحات من القطع المتوسط، وبغلاف يحمل لوحة للفنان الأردني يوسف الصرايرة، تشرّع الروائية الفلسطينية سلوى البنّا نوافذ نصها على عوالم موغلة في الرمزية والغرائبية في مولودها الأدبي الجديد «تعويذة الشيخ المجذوب» الصادر عن «المؤسسة العربية للدراسات والنشر». لم تختر البنّا الطريق السهل، بل غاصت في عمق الفانتازيا لتُقارب قضايا دائماً ما أثقلت كاهل الإنسان العربي: من صرخة الحرية، إلى قهر المرأة، إلى كواليس الفساد والتسلّط التي تنخر جسد المجتمع العربي سواء المشرقي أو المغاربي. وما يلفت هو بعض الجمل الإباحية في رواية البنّا التي غالباً ما يلجأ إليها الراوي لتجميل نصه الجامد أحياناً، كما تُضيف الطباخة التوابل إلى طبختها، ولإثارة فضول القراء العرب الذين يبحثون عن الممنوعات في الرواية والسينما والأدب والشعر والفن لشهوة (لغاية) في أنفسهم.

وتطرح الرواية السؤال الأزليّ الذي يُؤرق العقل العربي: كيف تنجح قوى الاستبداد في تديين الشعوب وإخماد لهيب التفكير والمساءلة؟

فالشيخ المجذوب هنا لا يحكم بالحديد والنار، بل يغزل شباكه عبر أسطورة يُسميها «ممالك الأحلام». إنه يبيع الناس خلاصاً مؤجلاً مقابل طاعة مُطلقة في الحاضر، وهو الأسلوب ذاته الذي وظّفه تجار الدين عبر التاريخ ككهنة المعابد والكنائس والباباوات الذين يملكون مفاتيح الجنان. لذا، نجد أنّ الرواية ترتكز إلى الرمز والمجاز أكثر من ارتكازها على الواقع الملموس.

هو الأسلوب ذاته الذي وظفه تجار الدين عبر التاريخ ككهنة المعابد والكنائس والباباوات

فالواقع لا يتنافى تماماً مع الحقيقة، بل يكشف الواقع المرّ. يكفي أن نستخدم الرمز لنكتشف أن قول الحقيقة مرّ ومكلف. وقد يودي بحياتنا ويهددنا في مستقبلنا. فالأديب الفرنسي لافونتين وقبله ابن المقفع استعملا أسلوباً رمزياً في إيصال ما يريدان خوفاً من الحاكم. «إنها معركة أزلية بين الحق والباطل، بين وعي المثقف الذي يتهاوى في زمن الفراغ، وبين إعلام يُتقن صناعة الطغاة من ورق».

تجريب يُربك القارئ

لم تقف سلوى البنّا عند حدود السرد التقليدي، بل خاضت مغامرة تجريبية مزجت فيها بين الرواية والأسطورة. وبذكاء شديد، اعتمدت تقنية «تعدد الرواة»، تاركة القارئ في حالة من القلق الإيجابي والترقب، وكأنه يقف خلف كاميرا سينمائيّة خفيّة تلتقط التفاصيل التي لا تراها العين المُجردة. وجاءت لغة الرواية شاعريّة، مكثفة، ومُثقلة بالرموز. تكثر فيها طقوس الأحلام، والتعاويذ، والأشباح، ما أضفى على العمل مناخاً كابوسيّاً يخدم الفكرة الأساس، أي تفكيك بنية الاستبداد وكيفية صنع الخنوع والخضوع.

فالرمزية وتيارها يبدوان مزعجين لبعض القراء بالعربيّة نظراً إلى صعوبة تفسيرها وفهمها، فالقارئ العادي يراه جرّعاً من خيال فنّي، لكن المدرسة الرمزية في الرواية والأدب ولدت منذ القدم لتمرير الأفكار الفلسفيّة والوجوديّة، وتجنّب السرد المباشر. ومن أبرز الأمثلة رواية «حيّ بن يقظان» لابن طفيل، وملحمة «جلجامش» في الأدب القديم، وأدب نجيب محفوظ في الأدب المعاصر.

والملاحَظ أن الروائيّة سلوى البنّا لم تُطلق اسماً على البلد الذي تدور فيه الأحداث، بل تركت الفضاء مفتوحاً على كلّ الجغرافيا العربيّة، ربما تلافيًا لمقص الرقيب المتربّص بالكلمة الحرّة في المشرق العربي ككلّ.

أين فلسطين؟

سلوى البنّا، ابنة فلسطين التي صقلت وعيها الأكاديمي في جامعات بيروت المقاومة في ستّينيّات وسبعينيّات القرن الماضي، وشقت طريقها من دهاليز الصحافة إلى رحاب الأدب، تظل وفية للوجع الفلسطيني، فكما هي حال المبدعين الفلسطينيين، تبقى «القضية الأم» هي البوصلة والمحور في أعمالها، حيث يمتزج البُعد الوطني بالإنساني، وتلتقي هموم المرأة بحكايات النفي والاغتراب ومقاومة المحتل.

من هنا، أثرت البنّا المكتبة العربية بإنتاج غزير ومتنوع يحاكي الهموم الوطنية، ومن أبرز مؤلفاتها: «عروس خلف النهر»، و«الآتي من المسافات الآخر»، و«المطر في صباح دافئ»، و«الوجه وحذاء صاحب السعادة»، و«امرأة خارج الزمن» و«ست الحسن في ليلتها الأخيرة»، و«عشاق نجمة» و«أصل الهوى نسمة».

تيار قضى نحبه

عاشت سلوى البنّا في بيروت ولا تزال، عاملةً وطنها في قلبها وعقلها. بيروت شهدت بداياتها ونجاحاتها، وفيها تطبع كلماتها بين دفتي كتاب، وتلتقي بأصدقائها وقرائها الذين يجدون في حروفها ملاذاً ومراة، وإن كان تيار الرمزية جزءاً من تيار «قضى نحبه»، وإن كانت البنّا لا تزال ترى أملاً في هذا التيار بعد نهاية روايتها التي ينتصر فيها الخير على الشر.

لمحات

فوز الفارس

تنتمي رواية «بنت السايح» (دار الرافدين) للكاتبة والروائية السعودية فوز الفارس، إلى أدب التشويق الاجتماعي والنفسي القائم على تفكيك أسرار المجتمعات المغلقة. وتتمحور أحداث الرواية حول عائشة، تلك الفتاة التي وُلدت بلا نسب في قرية ريفية تخاف مواجهة الحقيقة وتعتاد دفن أسرارها قبل أصحابها، لتكبر حاملةً لقب «بنت السايح» ووصمة مجتمعية تصفها بأنها مجرد «زرع نابت بين الشقوق». وفي فضاء يغيب فيه الأمان والبيت الدافئ، ويتحكم فيه الخوف والعار وحسابات العائلة المعقدة، تضطر عائشة إلى خوض رحلة هروب تظنها خلاصاً، رفقة شخصية تدعى سعد، لتتحول هذه الرحلة إلى مطاردة خطرة ومواجهة شرسة مع الحقائق العائلية المدفونة. تقدم الرواية نصاً درامياً مكثفاً عن امرأة اقتُلعت من جذورها ومضت تبحث عن هويتها واسمها الحقيقي في بيئة قاسية لا ترحم الغرباء، ولا تغفر أبداً لمن يجرؤ على كشف «نسب الخطيئة» وتعرية زيف المجتمع.

المتوكله طه

يُقدّم كتاب «الثقافة والاحتلال: آليات العدمية والتغريب والاستلاب» (مركز دراسات ثقافات المتوسط) للمؤلف الفلسطيني المتوكل طه، تشريحاً فكرياً ونقدياً عميقاً لواقع الوعي والثقافة العربية والفلسطينية تحت وطأة الهيمنة والاحتلال. يستهل الكاتب طرحه بنقد لاذع للمشروع النهضوي العربي في القرن الماضي، معتبراً أنه فشل في تحقيق تطلعاته الأساسية كالحرية والديمقراطية والعيش الكريم، مما ترك الأرض العربية عرضة لاحتلالات بغيضة. كما يفكك المؤلف وهم ما يُسمى «حوار الحضارات»، مؤكداً أنه شعار زائف يفتقد شروط الندية والمساواة، حيث يعمد القوي إلى إلغاء الضعيف وإعادة إنتاجه وفق مقاسه. وفي المقابل، يبرز الكتاب خصوصية الثقافة الفلسطينية التي اكتسبت سمات فريدة تميزها عن محيطها بفضل تفاعلها الحيّ مع بيئتها الزمكانية. ويوضح كيف تشكّل هذه الثقافة الوطنية ضمير الشعب وروحه، وتنتقل آلياتها عبر الأجيال من خلال القنوات الرسمية كالتعليم والإعلام، والوسائل الشعبية كالفلكلور والشفاهيات، لتصهر الشخصية الفردية في بوتقة الهوية الوطنية، وتتحول الثقافة إلى أداة صمود ومقاومة صلبة ضد كل محاولات التغريب والاستلاب.

لويس ويلبرت

يأتي كتاب «كيف نحيا ولماذا نموت: الحياة السرية للخلايا» (2009) للباحث البريطاني لويس ولبرت (دار التكوين - ترجمة عبد اللطيف الصديقي)، كجسر معرفي يربط بين عمق الأسئلة الفلسفية الوجودية ودقة التفسيرات البيولوجية الحديثة.

ينطلق المؤلف من أسطورة «تيثونوس» اليونانية ليناقش صراع الإنسان الأزلي وشغفه بالخلود مقابل منطق الطبيعة الصارم الذي يحكم جسده كأي كائن آخر.

ومن خلال تشريح «الحياة السرية للخلايا»، يطرح الكتاب إجابات علمية وطبية عن أسئلة كبرى تؤرق البشرية: كيف نشأت الحياة؟ ولماذا نشيخ وتفقد الأيام بهجتها كلما تقدمنا في العمر؟ وما الذي يحدث للوعي والجسد عند مفارقة الحياة؟ وهل الموت نهاية مطلقة أم استمرار في صيرورة؟ يمثل الكتاب صرخة فلسفية مصاغة بوصفة بيولوجية دقيقة، تلخص آليات البقاء، وحتمية الفناء من منظور علم الأحياء وتطبيقاته الطبية، ليعيد تعريف نظرتنا إلى رحلتنا الوجودية القصيرة، مؤكدًا أن فهم الخلايا الدقيقة هو المفتاح الوحيد لاستيعاب سر الوجود الإنساني بأكمله.

محمد العكش

يقدم كتاب «ميخائيل مشاقة: بين السيرة والتاريخ» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للمؤرخ السوري محمد العكش، دراسة نقدية رائدة تفكك النص التاريخي الشهير «الجواب على اقتراح الأحباب» للمفكر والطبّيب اللبناني ميخائيل مشاقة).

لا يكتفي المؤلف بالتعامل مع مذكرات مشاقة كمرجع تاريخي تقليدي لرصد العصر العثماني المتأخر، بل يخضع النص لعملية تشريح بيليوغرافية دقيقة تكشف كيف طالت المخطوطة يد التحرير والحذف والإضافة عبر الأجيال لخدمة مآرب أيديولوجية وسياقات سياسية متغيرة. تكمن أهمية الكتاب الفكرية في تسليط الضوء على شهادة مشاقة الفريدة بوصفه عاصر واشترك من الداخل في الأحداث العاصفة والفتنة الطائفية ومجازر دمشق عام 1860. يوازن العمل باقتدار بين السيرة الذاتية الفردية والتاريخ العام لبلاد الشام والشرق العربي، معتمداً منهجاً تفكيكياً يكشف كواليس صناعة الرواية التاريخية وتلاعب الرواة بها، مما يجعله مرجعاً أساسياً لكل باحث في تاريخ النزاعات الإقليمية والهوية الثقافية للمنطقة.

طارق بكاري

تتخذ رواية «أرشيف الظل الأسود» (دار الآداب) للكاتب المغربي طارق بكاري من أدب الغموض الفلسفي والتاريخي المشوق فضاءً لها. تنطلق أحداثها من رحلة بحث شخصية يخوضها البطل «جوليان موريل» لاستكشاف جذوره الضائعة بعدما ورث عن أمه بالتبني خاتماً إفريقياً، ورسائل، ومخطوطاً قديماً يعود لوالده البيولوجي ينفتح على واحة «السمارة» في مطلع القرن العشرين. وسرعان ما ينقلب هذا التحقيق العادي إلى متاهة سوداوية معقدة تتداخل فيها الأساطير بسحر الحب، وفجائع العبودية الدامية في قلب الصحراء. ومع توغله في البحث، يصطدم جوليان بباب غامض يتخفى وراء اسم مستعار، ومنظمة سرية تسعى جاهدة إلى طمس «أرشيف السواد»، ومغارة غريبة تفضي إلى عالم آخر، مما يحوّل الماضي إلى قوة مفترسة تلطخ الحقائق بالشك. وتقدم الرواية تشريحاً عميقاً لفصام مركب؛ فصام ذاتٍ تتشظى بين هويات وأنساب متعددة، وفصام تاريخ يغتال الزنوجة تارة بالسياط وتارة أخرى بتزييف الأرشيف، تاركةً الباب مفتوحاً أمام تساؤل حاد: هل ما يحدث هو مؤامرة حقيقية لإعدام الهوية السوداء، أم أنه مجرد هذيان عقل مريض يختلق حقيقته بنفسه؟

إيمان جبل

تقدّم رواية «اليد العليا» (منشورات المتوسط) للكاتبة والشاعرة المصرية إيمان جبل، تجربة سردية مشحونة بالالتباس والاختلاط بين الحلم والسينما والواقع، إلى درجة يصبح معها من الصعب تحديد أيّها يقود الآخر داخل النص. تنطلق الرواية من حكاية مخرجة سينمائية تُدفع إلى المنفى، حيث يتحول هذا المنفى إلى فضاء ذهني يعيد تشكيل الواقع بوصفه مادة للأحلام، قبل أن يُعاد تفكيكه وتوليفه في خمسة أفلام تنجزها البطلة.

في هذا العالم المتشظي، يتداخل الزمني بالرمزي، والذاتي بالسياسي، فتغدو الهوية نفسها موضع سؤال دائم، خصوصًا في ظل حضور قضايا مثل التمييز ضد المرأة وعلاقات الأمومة والسلطة الجسدية والنفسية. وتكشف الرواية عن معاناة داخلية عميقة تعيشها البطلة بين جسدها وذاكرتها وعلاقاتها، وصولًا إلى انكشافات تقلب فهم القارئ لشخصيتها وماضيها. وهكذا تتحول «اليد العليا» إلى نص يبحث في حدود الواقع حين يُعاد إنتاجه عبر الفن، وفي هشاشة الإنسان حين يُترك بين ذاكرة الآخرين وأحلامه الخاصة.

حسن أوريد

تدور أحداث رواية «اللّاروب» (هاشيت أنطوان/ نوفل) للكاتب المغربي حسن أوريد في المغرب خلال السنوات التي سبقت الاستقلال. بطل الرواية، محمد بنيس، يعمل مخبراً لدى سلطات الاستعمار الفرنسي، ويُكلَّف بمراقبة رواد كاباريه «سنترا» الذي يرتاده مثقفون وفنانون ينتمون إلى تيارات فكرية ودينية وسياسية متباينة، لكنهم يجتمعون على موقف واحد هو رفض الاستعمار. غير أن مهمة المراقبة تتحول تدريجيًا إلى رحلة وجودية وزمنية غريبة؛ ففي هذا الفضاء المفعم بالشعر والغناء والنقاشات السياسية والفلسفية والسخرية، يجد البطل نفسه متنقلًا بين الماضي والمستقبل، وبين الواقع والخيال. وسرعان ما يكتشف عوالم وأزمنة أخرى، ليصادف زوجته التي ظن أنها ماتت منذ سنوات، فإذا بها عجوز تواجهه بحقيقة مغايرة لما عرفه عنها. ومن خلال هذا التشابك بين الأزمنة والوقائع، ينسج حسن أوريد رواية تنبض بروح الثقافة المغربية لغةً ومضموناً، وتمزج ببراعة بين الجد والهزل، والتاريخ والتخييل، والواقع والحلم.

فلسطين البوصلة

مساء العشرين من تموز، تحتضن خشبة «مسرح المدينة» في بيروت «قطر الندى»، المونودراما الجديدة لرائدة طه، المستلهمة من حكايات والدتها فتحية، ووالدها الشهيد علي طه، وعمتها سهيلة. عبر الأداء والغناء وعزف رزان الحي على الكمان، تستعيد المسرحية فلسطين بأفراحها وأعراسها وأغانيها، وتحوّل الذاكرة العائلية إلى شهادة تقاوم المحو وتحفظ الحكاية

رائـــدة طـــه
من يكتب تاريخ فلسطين؟

أدهم الدمشقي

تتجاوز الذّاكرة الفلسطينية عند رائدة طه مجرد استدعاء الماضي، لتتجسد فعلاً مستمراً يستعيد حق الفلسطيني في رواية حكايته بنفسه. ومن هذا المنطلق، يأتي عرضها الجديد «قطر الندى»، الذي تستضيفه خشبة «مسرح المدينة» في بيروت مساء العشرين من تموز، ليمثل حلقةً جديدة في مشروع فني ينطلق من سؤال جوهري: من يكتب تاريخ فلسطين؟

وفي زمن تتكاثر فيه السرديات المتنافسة حول القضية، تتمسّكُ طه بفكرة تبدو بديهية، لكنها تحمل في طيّاتها مقاومة ثقافية عميقة: «نريد أن نكتب تاريخنا بأنفسنا، ولا نريد لأحد أن يكتبه عنا».

فالتاريخ، كما تراه، يُصنع في التفاصيل اليومية والقصص الصغيرة التي عاشها الناس، وينتقل شفويّاً بين الأجيال قبل أن يتحول إلى مادة مسرحية تحفظه من التلاشي، متجاوزاً بذلك حدود الكتب والأرشيفات الرسمية.

لهذا تركز «قطر الندى» على الجوانب الأكثر رهافةً وعرضة للمحو في تفاصيل الحياة اليومية، بعيداً عن الطرح السياسي المجرد لوقائع الاحتلال. فالأحداث التي تستلهمها رائدة طه من والدتها فتحية، ووالدها الشهيد علي طه، وعمتها سهيلة، تقدم في العرض ذاكرةً جمعية تختزن صورة فلسطين النابضة بالحياة والفرح والحب، قبل أن ترتبط في الأذهان بصور الحرب والمنفى.

الذاكرة تتجسد جسداً وصوتاً

تتنقل رائدة في عرضها بين شخصيات متعددة، مستثمرةً تقنيات المونودراما التي تتيح للممثل حمل ذاكرات متعددة في آن واحد. ويرتكز الأداء هنا على إعادة بعث الشخصيات عبر الحضور الجسدي والصوتي المكثف، لتتحول الخشبة إلى فضاء يستعيد فيه الناس حكاياتهم وأصواتهم، بدلاً من التركيز على استعراض مهارات التمثيل المجردة.

وترى طه أنّ القضية الفلسطينية عانت طويلاً من اختزالها في البعد السياسي والنمطي وحده. كصورة المقاوم، والحجر، والاشتباك، ما أدى إلى تهميش الحياة الثقافية والاجتماعية التي سبقت الاحتلال. لذلك، تحاول في أعمالها إعادة الاعتبار إلى فلسطين باعتبارها مجتمعاً متكاملاً له أفراحه، وأغانيه، وأعراسه، وحياته المدنية.

ويحمل عنوان «قطر الندى» إيحاءات تتجاوز دلالته الشعرية. فالاسم مستوحى من الأغنية الشعبية التي تُردَّد في حفلات الزفاف «الحنة يا قطر الندى»، ليصبح الاحتفال الشعبي نفسه أداة لحفظ الذاكرة. ويتحول التراث الشفهي والأغنية إلى وثائق ثقافية موازية للأرشيف التاريخي، تحفظ صورة الإنسان وتفاصيله الحية.

الشهادة الشخصية وثيقة صمود

تستند المسرحية بالكامل إلى قصص حقيقية، تنطلق فيها رائدة طه من قناعة بأن قوة الفلسطيني الحقيقية تكمن في امتلاكه رواية أصيلة لا يمكن انتزاعها منه. فالشهادة الشخصية بالنسبة إليها تمثل وثيقة مقاومة في مواجهة محاولات محو الرواية الفلسطينية أو تشويهها.

ويتجلى هذا التوجه في البساطة الإخراجية للعرض، حيث يمثل غياب التعقيد البصري رهاناً على سلطة الكلمة وقدرة الممثل على استحضار عوالم كاملة عبر الأداء. ويعزز هذا الحضورَ عزفُ الكمان الحي لرزان، الذي يتجاوز الوظيفة الموسيقية التقليدية ليخلق طبقة وجدانية موازية للسرد. كما تخوض رائدة للمرة الأولى تجربة الغناء الحي، مؤديةً أغنيات شعبية وقصائد ارتبطت بذاكرتها العائلية، لتصبح الموسيقى امتدادًا حيًا لذاكرة المكان والناس.

ويرتبط احتضان بيروت لهذا العرض بسيرة صاحبته الشخصية. فالمدينة التي شهدت طفولتها وبداياتها الفنية تصبح المحطة الأولى في جولة المسرحية، كخطوة إضافية لترميم طبقات الذاكرة التي يسعى العرض إلى إحيائها.

تتعامل رائدة طه مع المسرح بصفته ممارسة ثقافية قادرة على إنتاج الوعي وإثارة التساؤلات. فالجمهور يغادر القاعة محمّلاً بوعي أعمق للهوية ككيان حي يجمع التاريخ، والجغرافيا، والعادات، والأغاني، والوجوه التي تصنع الإنسان، بعيدًا من الخطابات الجامدة.

هكذا يظهر عرض «قطر الندى» امتداداً لمشروع رائدة طه المسرحي، الذي يتعدى توثيق الذاكرة الفلسطينية إلى إعادة إنتاجها جماليّاً، لتتحول الحكاية إلى صمود ثقافي مستمر. حين يصبح التاريخ ساحة للصراع، يغدو المسرح مساحة لاستعادة السردية، ومحاولة دائمة للإجابة عن السؤال الأكثر إلحاحًا: كيف يمكن لشعب أن يحافظ على وطنه عندما يُحاصَر المكان، إلا بأن يحفظ حكايته؟

وفي المحصلة، يتجاوز المسرح في «قطر الندى» حدود المنصة الفنية ليغدو الحارس الأمين للرواية الفلسطينية، وأداة حية تمنع انطفاء الذاكرة أمام عواصف المحو والغياب. فالخشبة هنا تمنح الحكاية صوتاً وجسداً، وتحول الشهادات العائلية العابرة إلى وثيقة تاريخية عصية على الكسر. ومن خلال هذا العرض، تذكرنا رائدة طه بحقيقة راسخة في الوجدان الجماعي هي أنّ كل قصصنا الشخصية، مهما بدأت دافئة وقريبة من القلب، وتلمست في خطوتها الأولى دروب الحب والأمل والبهجة اليومية، تجد نفسها في نهاية المطاف تعود إلى المنبع ذاته، لتلتحم بالقضية الفلسطينية الكبرى وتغتني بها. فالحب في هذه البلاد لا يعيش في معزل عن مصيرها، وإنما يمتزج بترابها وحكايتها، ليظل المسرح والقصيدة والأغنية نوافذ مشرعة نطل منها دائمًا على فلسطين كما كانت، وكما يجب أن تبقى في الوعي الإنساني.

«قطر الندى»: 20 تموز (يوليو) ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). تباع التذاكر في فروع مكتبة «أنطوان».